مآسي الإنجليز في السودان

وثيقة قدمها وفد السودان إلى مصر عام ١٩٤٦ م



إصدارات

هيئة الأعمال الفكرية



بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإفريقية

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة الأعمال الفكرية

بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإفريقية

وفد السودان يقدم

مآسي الإنجليز في السودان



فهرسة المكتبة الوطنية - السودان

962.43 هيئة الأعمال الفكرية

هـ. و

وفد السودان 1946 : مآسي الإنجليز في السودان/ هيئة الأعمال الفكرية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية.-ط2- الخرطوم : هيئة الأعمال الفكرية 2006م

154 ص : 24 سم

ردمك : 2-20-59-99942

1 - السودان - تاريخ - الحكم البريطاني المصري

2 -السودان - الأحوال الاقتصادية

3 - التعليم تاريخ - السودان

أ. العنوان. ب. مركز البحوث والدراسات الإفريقية (مؤلف هيئة)

اسم الكتاب : مآسي الانجليز في السودان

المؤلف: وفد السودان 1946

الناشر: هيئة الأعمال الفكرية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإفريقية

سنة النشر: الطبعة الثانية 2006م

رقم الإيداع: 470 /2006

الرقم الدولي : ردمك : 2-20-59-99942

الطابعون: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة

عنوان الناشر: الخرطوم- العمارات ش 35

تلفون :571437 - 0183- **فاكس** 571438 - 0183

ص.ب: 12001 - الرمز البريدي :11111

الموقع على الإنترنت: www.fikria.org

محتويات الكتاب

الفصل الرابع – التشريع في السودان

الفصل الخامس الخدمات الطبية

الفصل السادس من جرائم المستعمرين في السودان

فاتحة

في ١٩٥٦/١/١م تمّ إنزال علمي دولتي الحكم الثنائي - بريطانيا ومصر، ورفع علم السودان بألوانه الثلاث آنذاك (الأخضر والأزرق والأصفر) كناية عن نيل السودان لاستقلاله، وكان السودان قد دخل في مرحلة الانعتاق من الاستعمار، منذ عام ١٩٣٨، بقيام مؤتمر الخريجين، المؤسسة الجامعة، التي جمعت كل متعلمي السودان، في تنظيم اجتماعي ذي آفاق سياسية، ونجح في أهم مطلوبات البناء الاجتماعي والسياسي، وذلك بتوحيد الكلمة وإشاعة الوعي ونشر التعليم، حيث فاق ما أسسه المؤتمر من مدارس في ظرف عشر سنوات ما بناه الإنجليز طيلة استعمارهم للسودان زهاء نصف قرن.

وابتداءً من عام ١٩٤٣، ونتيجة للبلاء الحسن للسودانيين في القتال في صف الحلفاء، وفي إطار الجيش الإنجليزي في إرتريا وإثيوبيا وليبيا ضد الإيطاليين والألمان، كان هناك إحساس بالعرفان والجميل تجاه العسكرية السودانية وبالتالي الأمة السودانية، وتحركت أماني الاستقلال وتقرير المصير، التي كانت واحدة من أبرز شعارات الحرب، التي سوّقها الطرفان المتحاربان لكسب الشعوب المستعمرة، الحلفاء بريطانيا وأمريكا وفرنسا وروسيا من ناحية و(ألمانيا وإيطاليا واليابان) من الناحية الأخرى.

وفي إطار هذا التنافس الاستعماري، وفي ظل التغيير النوعي في حركة المجتمع السوداني، بقيام مؤتمر الخريجين، تحرك المشهد السياسي في مصر وبريطانيا، حيث أخذ الشريكان في مناقشة مستقبل السودان السياسي، وكانت مصر حينها خاضعة للملكية المنحدرة من صلب محمد علي باشا، ممثلة في الملك فاروق. والذي كانت له صراعاته مع الإنجليز وكذلك مع حزب الوفد الذي فاز بتأييد الشعب المصري. وكان الملك فاروق يسعى لإنجاز إخراج الإنجليز من السودان، حتى يتمدد التاج المصري في امتداد وادي النيل. وكان من نتائج الحوار المصري- البريطاني، حول المسألة السودانية اتفاقية ١٩٣٦م، والتي احتوت على عبارة غامضة، وهي تحقيق الرفاهية للسودان. والتي فسرت شتى التفسيرات، ثم أعقب ذلك، برتوكول صدقي- بيفن في عام ١٩٤٦، والذي لم يبق منه في الذاكرة السياسية السودانية - المصرية سوى تصريحات صدقي للكسب السياسي في مصر (جئتكم بالسيادة على السودان). وكان لهذا التصريح آثار شديدة السلبية على العقل السياسي السوداني. إذ أحس السودانيون، بأنهم مجرد سلعة في المزاد السياسي المصري - الإنجليزي، وليس كياناً سياسياً له خيارته وخصوصياته، ولو أن صدقي رئيس الحكومة المصرية أحسن التفكير

وأحسن الخطاب وقال مثلاً جئت بالحرية لكل وادي النيل أو لشعبي مصر والسودان، ربما مثّل إضافة إيجابية في حركة الخطاب السياسي في وادي النيل.

وفي ظل هذه المتغيرات، وقعت واقعة انشقاق مؤتمر الخريجين، في صراع السلطة والزعامة داخل المؤتمر، وصراع الشعارات والتحالفات الخارجية والداخلية، حيث انتهى المؤتمر إلى تيارين، تيار الانعتاق من الاستعمار في إطار الوحدة مع مصر أو ما عرف بالاتحاديين. وكان من أبرز رواد هذا التيار الزعيم المرحوم إسماعيل الأزهري في إطار التحالف مع طائفة الختمية برعاية السيد علي الميرغني. وتيار الاستقلاليين برعاية وزعامة السيد عبد الرحمن المهدي الذي ضم أصنافاً من المثقفين السودانيين كالمرحوم محمد أحمد محجوب وعبد الرحمن علي طه وغيرهم.

وخشي نفر من كرام السودانيين من عواقب التفرقة وذهاب الريح بانشقاق الصف الوطني والقاعدة الشعبية، فدعوا لوحدة الصف وأن لا تتخلف النخبة السياسية السودانية عن الحوار السياسي، الذي تقوده مصر حول المسألة السودانية، ومن هنا ولدت فكرة سفر وفد سوداني إلى مصر عام ١٩٤٦، لإبراز أجندة السودان السياسية وجعل الحوار حول مستقبل السودان السياسي ثلاثياً، بدخول أصحاب الشأن بدلاً من الثنائية الإنجليزية - المصرية. وفي إطار الاستعداد لهذا العمل ولدت فكرة هذا الكتاب (مآسي الإنجليز في السودان). ويبدو أن كاتب الكتاب هو الأستاذ أحمد خير المحامي وقد سمعت منه ذلك حينما سجنت معه في السبعينيات ولا أستبعد أن تكون أقلام أخرى، قد شاركت في إعداد هذا السفر وقد صدر الكتاب تحت ديباجة وفد السودان يقدم (مآسي الإنجليزي في السودان). دون إشارة إلى مؤلف.

والمعروف أن الوفد كان بقيادة الزعيم الراحل إسماعيل الأزهري ولكن لانريد أن نخوض في مآلات الوفد وحصاد رحلته، ويمكن للباحثين الرجوع إلى مذكرات الرعيل الأول من الخريجين أمثال المرحوم الدرديري أحمد عثمان، وأحمد محمد يس وإسماعيل العتباني ومحمود الفضلي وخضر حمد وعبد الرحمن علي طه (السودان للسودانيين .. ومذكرات الأزهري.. إلى آخره).

وفي هذا الإطار أشكر الباحث المصري الشاب، حسين مجدي الذي أمدني بنسخة من الكتاب وهيئة الأعمال الفكرية على تضامنها في نشر هذا الكتاب..

والسلام..

أ.د. حسن مكي محمد أحمد

يوليو ٢٠٠٦م

مقدمة وإهداء

هذه ورقة اتهام، أو صحيفة سوابق، نتقدم بها إلى المواطنين في مجموعة، بعد أن نشر أكثرها مقالات في جريدة الوفد المصري الغراء... وهي في الواقع أبحاث مبتسرة عن نظام الحكم الإنجليزي في السودان ومساوئه نرسم بها الخطوط العامة التي قام عليها ذلك الحكم البغيض، الذي رزح السودان تحت وطأته نصف قرن من الزمان، ذلك الحكم الذي أجمع السودانيون على ضروة انتهائه وقبره إلى غير رجعة، وهي أمنية ليست عزيزة على شعب هذه مشيئته وإرادته، وتلك غضبته ووثبته.

ومن المفارقات العجيبة أن يبدأ هذا الحكم البغيض في عام ١٨٩٨، مدعيًا أنه إنما جاء لرفاهية السودان، ولتأدية رسالة إنسانية في العام نفسه الذي دخل فيه الأمريكان جزر الفلبين، ولقد سمعنا بالأمس (مايو سنة ١٩٤٦م) أصوات الابتهاج تتصاعد معلنة ميلاد الجمهورية في تلك البلاد، بعد أن وصلت إلى درجة من الرقي والحضارة وتضارع أعرق البلاد حرية واستقلالاً، وبقينا نحن وإلى اليوم نكافح في الداخل والخارج، بينما تنصب المحاكم كل يوم للأحرار، ومازال نصف شعبنا من العراة وتسعة أعشاره من الأميين وجميعهم محروم من الحرية في أبسط مظاهرها، ومازال الأمر بيد حكومة أوتقراطية مستبدة تهيمن على مصائرنا بالحديد والنار، وتضيق علينا الخناق، وتقتر في الأرزاق، وتكمم الأصوات المنادية بالحرية، ولا تستمع لنقد أوتوجيه وها هي تمنع جريدة الوفد المصري دخول السودان لنشرها هذه المقالات.

لقد أدخل القانون الدولي تحت طائلة الحظر والعقوبة نوعاً جديداً من تصرفات البشر، كان أهلها إلى الأمس القريب بمنجاة من المؤاخذة والعقاب بل كانوا موضع التقدير والإعجاب ونحن إذ نقدم هذه الفصول من تاريخ الاستعمار في بعض رقاع المعمورة نهيب بضمير الإنسانية الحي، وبقادة الفكرة والحرية أن يضيفوا إلى القانون الدولي مبدءاً جديداً لتوقيع العقوبة على مجرى الاستعمار.

هذا الاستعمار الذي يتسلل إلى الأمم باسم الإنسانية ويبقى جاثماً على أنفاسها باسم الحضارة والمدنية. هذا الاستعمار الذي يضع قطراً برمته في معسكر الاعتقال، هذا الاستعمار الذي أباح التصرف في أرزاق الأمم وأقدار رجالها وحياة أهلها. هذا الاستعمار الذي قضى في حقبة من التاريخ وبطرق منظمة، عن عمد وإصرار على أمم بأسرها وجماعات من الأمم،

هذا الاستعمار هو أساس كل خطر على السلام العالمي، وعلى الحضارة الإنسانية. ولا سبيل لصيانة الأمن بين بني البشر ووقف الحروب التي حوكم مثيروها بالأمس في نورمبرج، ولا سبيل لاطراد تقدم البشرية إلا بتجريمه وتقديم من يقدمون عليه للمحاكمة.

وفي هذه الآونة الدقيقة من تاريخنا وثب أبناء الجنوب وثبة صادقة للذود عن حقهم معلنين أنهم لا يرضون بما دون الحرية وجلاء الدخيل، ولا يقبلون أقل من قيام دولة وادي النيل الكبرى، وهاهو وفد السودان يهبط مصر، ليساند في كفاح الشطرين، وليراقب المفاوضات، ولا يمر بنا يوم إلا ويزيدنا ثقة بأن أبناء الشمال والجنوب سيصمدون أمام قوى الاستعمار، مسلحين بحقهم الواضح، وإيمانهم المكين، ولن يحجم أحد منهم عن بذل التضحيات وخوض الغمرات إلى أن تتحقق مطالبنا المجمع عليها في الجلاء ووحدة وادي النيل:

فإلى أولئك الذين ودعونا في الخرطوم

والذين استقبلونا في القاهرة

إلى أبناء وادي النيل في الشمال والجنوب

بل إلى المجاهدين في كل مكان

نقدم هذه الفصول المجملة

وفد السودان

القاهرة ١٩ ذو القعدة سنة ١٣٦٥

الموافق ١٤ أكتوبر ١٩٤٦

الفصل الأول

أهداف الإنجليز في السودان

تمهيد

نصف قرن من الزمان، والإدارة الثنائية في السودان تعمل جادة على أساسين: أما في الداخل، فكبت للحريات جميعها، وحجر على الآراء، وإفقار للبلاد، وذل للعباد، وإفساد للأخلاق، ومحاربة للتعليم، ولسائر ضروب النشاط، وغير ذلك مما لا يحصى من المخازي السافرة المتبجحة، وأما في الخارج فنشر للدعاية الزائفة والتبشير بنجاح تلك الإدارة وفضائلها المزعومة، وما وصلت إليه من رقي حتى فشا بين العالمين أن الإدارة في السودان (مثالية) بلغت حد الكمال، ودليلنا على ذلك هذه الكتب المتعددة عن السودان، يسودها أبواق هارولد مكمايكل، وكتاب (السودان من الداخل) للمستر هاملتون، وكتاب (السودان بين ١٨٩٩- ١٩٤٤) للمستر هندرمن، وتقرير جماعة الفابيان نمرة ٩٩ لسنة ١٩٤٥م وعشرات غيرها من الأسفار والنشرات.

ألا فليعلم الرأي العالمي عامة، والمصري خاصة، أن إدارة الحكم الثنائي عاشت على الخداع والتضليل، كل هذا الدهر الطويل، ولقد آن أن يفتضح أمرها وينكشف سترها.

والسودانيون لم يرضوا، في يوم من الأيام عن إدارة الحكم الثنائي اسماً الإنجليزي فعلاً لأنه حكم استعماري أجنبي وفي هذا الكفاية.

فالاستعمار أياً كانت صورته تأباه النفس لأنها جبلت على الحرية، وتأباه الكرامة لأنها جبلت على كراهة الاستعباد، ويأباه الدين لأنه يدعو إلى المساواة فما بالك بالاستعمار إذا كان إنجليزياً؟

هذا، والسودانيون يعرفون مصير الأمم التي ابتليت بالاستعمار الإنجليزي، يعرفون مصير كندا، ومصير الوطنيين في جنوب إفريقيا، ومصيرهم في استراليا، ونيوزيلندا، وغيرها من البلاد التي استعمروها.. أين أهلها؟ ذهبت ريحهم وانقرض السكان الأصليون بسبب هولاء الإنجليز الذين حلوا محلهم سكاناً وحكاماً.

اليوم يتحدثون عن المستعمرات المستقلة في تلك البلاد، ولا يدور بخلدهم أنها دليل ناطق على الجريمة التي ارتكبوها في حق العدل والحرية والإنسانية.

وما فتئ السودانيون ينظمون حركات التحرير، كلما واتتهم الظروف وبمختلف الأساليب والوسائل، ولعل الناس في مصر، وفي إنجلترا نفسها، لم ينسوا بعد ثورة سنة ١٩٠٨ وثورة سنة ١٩٢٤ المسلحتين في وجه هذه الإدارة، أما ثورات الجنوبيين طيلة هذه السنين العديدة،

والتي استعملت فيها حكومة السودان من ضروب القهر والقسوة ما يعيد إلى الأذهان فظائع القرون الوسطى والجاهلية الجهلاء فأمرها عجب.

ألا فلتعلم إنجلترا أن الحكم الثنائي كان وما يزال كريهاً إلى نفوس السودانين، لأنه فاسد في أصوله، هدام في مقاصده، ولقد جاءت الساعة التي يقف فيها السودان، يحمل صحيفة سوابق هذه الإدارة مدى نصف قرن كامل، وهي في قفص الاتهام أمام محكمة الرأي العام العالمي عامة والمصري خاصة، ونخص الرأي العام المصري، لأن قضيتنا قضيته، ولأن هذه الإدارة باسم حكومة مصر وأموالها، ورجالها، ولأنها تدار باسم الشركة المزعومة، ونخص الرأي العام المصري أيضاً لأنه ينبغي في نظرنا على أبناء الوادي أن يعملوا في وقت واحد على إنقاذ أبناء الجنوب وأن ينتشلوا السودان من مخالب الاستعمار بعد أن بقوا يجادلون وحدهم عنت الدهر، وذل القهر، ويغالبون مدى نصف قرن رجالاً برعوا في استعمار الشعوب، واستغلال مواردها، وقتل روح الكرامة والعزة في أبنائها.

١ - فرق تسد

هذا المبدأ القديم، هو الركن الركين، وحجر الزاوية في نظام الاستعمار البريطاني وهو في الوقت نفسه الدستور المقدس للإدارة البريطانية في السودان. ومع أن التربية الاجتماعية لم تكن مهيأة من جميع النواحي لبذر التفرقة والشقاق في السودان لكن العبقرية الاستعمارية ما كانت لتصدها هذه العقبات، وما كان للصعاب أن تحولها عن الهدف الذي ترمي إليه فاستطاعت تلك العبقرية الشيطانية أن تخلق من أسباب الشقاق وعناصر التفرقة ما لم يكن موجوداً، وأن تقوي وتورث ما كان الطريق له ميسراً حتى امتدت أيدي هذا الأخطبوط الهائل فشملت كل مناحي الحياة السودانية من اجتماعية، وتعليمية وإدارية وامتدت إلى النواحي النفسية والخلقية للشعب.

وسنحاول أن نعطي القارئ فكرة خاطفة وصورة عامة عن كل ذلك بقدر الإمكان، إذ لا يخفى أن عملاً كهذا لا تتسع له المجلدات الضخمة بل المقالات الصحفية، وعلى ذلك فنحن نسطِّر فيما يلي، الخطوط الرئيسة لهذا الجانب من سياسة حكومة السودان في تقطيع أوصال البلاد.

٢ - قطع الصلات بين مصر والسودان

سارت هذه السياسة بطريقين أساسين:

أولهما: انتهاز الفرصة لإبعاد النفوذ المصري عن السودان ومحوه من هذه الشِّركة غير العادلة، فمنذ ذلك العام المشئوم ١٨٩٨ أي في الوقت الذي دخلت فيه القوات المصرية الإنجليزية بقيادة اللورد كتشنر السودان وقضت على الحكم الذي وطد أركانه المهدي منذ ذلك الوقت والبريطانيون يفكرون في الوسائل التي يتخلصون بها من النفوذ المصري، ذلك النفوذ الذي لم يكن في يوم من الأيام قوياً ومع ذلك فإن شبحه كان دائماً حجر عثرة في سبيل تطبيق السياسة الإنجليزية على ما تقضي به أصول الاستعمار، ففي عام ١٩٢٤هبّ السودانيون في حركة تحريرية، ما لبث أن اشترك فيها العكسريون وانقلبت الحركة إلى ثورة مسلحة اصطدموا فيها بالجيش الإنجليزي الذي استطاع إخمادها، ونال السودانيون منها القتل والسجن والتشريد والتعذيب مما تقشعر من هوله الأبدان. عند ذلك وجد الإنجليز فرصتهم الكبرى، وربطوا هذه الحوادث بمقتل السردار في مصر فطرد الجيش المصري والمصريون المدنيون من السودان، كما طرد كثير من الضباط السودانيين، وحكم على بعضهم بالإعدام ونفي البعض الآخر إلى مستنقعات بحر الغزال، حتى لقي حتفه من جراء الأوبئة والأمراض القتالة، وأقفلت المدرسة الحربية إلى يومنا هذا وشرد جميع طلبتها.

ومنذ تلك اللحظة والحكم في السودان إنجليزي لحماً ودماً، فما لبث أن اتجه الاتجاه التقليدي للاستعمار الإنجليزي في كل مكان واتخذت الإدارة طريقاً جديداً يرمي إلى استغلال الشعب وتفكيك أوصاله وبذر الفساد والتفرقة بين أبناء البلد الواحد مع إيهامهم بأن هذا الطريق هو الذي يأخذ بناصيتهم إلى الرقي والتقدم والرفاهية.

ثانيهما: بث الدعاية بجميع الوسائل لغرس شعور الكراهية للمصريين عند جميع أفراد الشعب وخاصة عند غير المتعلمين منهم وعند رجال القبائل فقد أفهموا هؤلاء جميعاً أن المصريين يريدون استعبادهم واستغلالهم كما استعبدوهم من قبل في أيام الحكم التركي، كما أدخلوا في عقول الجميع أن مصر تريد أن تستأثر دونهم بماء النيل، وأكثروا ترديد هذه النغمة، لكي يلقوا في روع أبناء السودان أن مصر هي التي تقف حجر عثرة في سبيل التقدم الزراعي للسودان، وفي نفس الوقت عملوا على تطبيق النظم الإدارية والتشريعية وغيرها،

المتبعة في المستعمرات البريطانية مثل نيجريا[1] دون اعتبار للفوارق في العادات والعقلية، وكان مجال التعليم أكبر عون على سياسة التفرقة هذه وإبعاد الثقافة المصرية، فقد حولت البرامج بعد عام ١٩٢٤ - الأمر الذي انتهي به أثر الأساتذة المصريين في كلية غردون وغيرها من المعاهد بعد أن أدى هولاء للثقافة الشرقية والإسلامية أيادي لا تنسى، وخلفوا وراءهم من بذور تلك الثقافة ما لم تستطع الدعاية الإنجليزية اجتثاث أصوله، بل ظلت جذوة تلك الثقافة تنير الطريق للسودانيين نحو مصر والشرق العربي حتى في أحلك أيام العنف الاستعماري، ومنذ سنة ١٩٢٥ اتجه التعليم نحو تقليد البرامج الإنجليزية، وإضعاف الثقافة العربية[2] والدينية حتى صارت كل الدروس تلقن في المدرسة الثانوية الوحيدة إلى اليوم باللغة الإنجليزية، وأخيراً أدخل عليها نظام الشهادات الإنجليزية ثم ربطت بجامعة لندن.

ولما اتجه الشباب السوداني نحو مصر ليرتشف من مناهل العلم في معاهدها حاولت حكومة السودان قفل هذا الطريق فلم تفلح، والرأي العام يعلم ما وضع من عراقيل أمام إنشاء مدرسة فاروق الثانوية بالخرطوم.

---

(١) في عام١٩٢٣ -١٩٢٤ كلف المستر ديفيز الذي وصل فيما بعد إلى منصب سكرتير الاقتصاد إلى نجيريا ودراسة نظام الإدارة الأهلية هنالك تمهيداً لإدخالها في السودان، وقد قدم تقريراً للحكومة في السودان نفذته بعد ذلك.

(٢) وصلت بهم ألجرأة والاستهتار بتدريس اللغة العربية أن كلفوا إنجليزياً هو المستر سكوت بوضع كتاب للمطالعة العربية مازال يدرس إلى اليوم لطلاب المدارس الأولية.

٣ - التفرقة عن طريق النظم الإدارية

في عام ١٩٢٤ وإبان قيام الحركة الوطنية كان مجلس الحاكم العام المنعقد في لندن، قد قرر تأسيس مجالس للمدن ومجالس للمديريات تمهيداً لإدخال نظام اللامركزية في الإدارة وما إن وجد الإنجليز أنفسهم أصحاب الشأن الفعلي في العام ١٩٢٥ حتى هبت المعارضة في وجه هذا الإصلاح الإداري بقيادة مدير المعارف آنذاك، المستر كروفوت، وفي عام ١٩٢٦ ألغيت تلك السياسة نهائياً واستبدلت بالإدارة الأهلية، وقد جاء في منشور الإلغاء السري تحت نمرة ١ - د - ٣ بتاريخ ١٩٢٦/١/٢٢ ما ترجمته[١]:

(وظاهر أن أكثر رجال المديريات لا يؤيدون فكرة إنشاء مجالس رسمية بينما نجد موافقة عامة على الأخذ بمبدأ المشاورات مع كبار الوطنيين في اجتماعات مجردة عن الرسميات، كما نجد أيضاً موافقة على زيادة نفوذ هؤلاء الرجال وسلطتهم القضائية والإدارية لذلك قرر مجلس الحاكم العام في جلسته في يوم ١٩٢٦/٥/٩ عدم تنفيذ مشروع المجالس البلدية، الإمضاء: ماكمايكل، السكرتير الإداري".

وبهذه الخطوة استبدلت السياسة الأولى بسياسة أخرى إقطاعية، نشطوا في تنفيذها بكل الوسائل، وأصدروا عدة تشريعات منها قانون المحاكم القروية سنة ١٩٢٥ وقوانين أخرى تهدف في مجموعها إلى تقطيع أوصال البلاد على أسس قبلية على غرار إمارات الهند.

والدليل على توافر عنصر سوء النية، وسوء القصد في هذه التشريعات قائم ثابت من الاطلاع على نماذج من أدب الحكم والإدارة في ذلك الحين، فقد كانت جميع المذكرات والمنشورات تزخر بالاستشهاد بمؤلفات غلاة الاستعماريين مثل كتاب اللورد لوجارد lord Luggard "الوصاية المشتركة في إفريقيا الاستوائيةDual Mandate in Tropical Africa " وكتاب الكلونيل تمبل Colonel Temple الموسوم (الشعوب المتأخرة وطريقة حكمها Native Races and Their Rule) التي ترمي فلسفتها إلى إبقاء الشعوب المستعمرة بمعزل عن نور المدنية والتطور الاجتماعي، فلا تهب مطالبة بحقوقها، وتظل خاضعة مستكينة أطول أمد ممكن من الزمان.

---

(١) أشار السير هارولد مكاميل إلى هذا الحادث في كتابه السودان الإنجليزي المصري، ص ٢٤٩ باقتضاب وتهكم حين قال : لقد لعبت في بعض الأذهان فكرة إنشاء مجالس استشارية من المشائخ منفصلة تمام الانفصال عن المحاكم القروية فقد كان السير جوفري ارشر الذي خلف السيرلي ستاك في ١٩٢٥ بفكر جدياً في اتخاذ هذا السبيل مع إدخال مشروعات أخرى على نسق ما يجري في يوغندا قبل أن تضطره دواعي المرض للاستقالة.

لكن روح الشعب المعنوية ناهضت ذلك كله، ووقفت سداً منيعاً في سبيل نجاح هذه الأساليب. واتخذت المعارضة وسائل متنوعة بالنصح واللين، وأخرى بالمجابهة الصريحة، وثالثة بالمقاومة السرية، مستغلة في ذلك دائماً الهزات العالية، والهزات المصرية بنوع خاص، حتى اضطرت الإدارة عام ١٩٣٧ إلى الرجوع إلى سياسة ١٩٢٤ فأصدرت قانون الحكومة المحلية وضربت الطبول وزفته في موكب من الدعاية المضللة باعتباره أساس الحكم الذاتي[1]، وبموجب هذا القانون أقامت الإدارة المجالس في المدن والمديريات. وهنا كانت الحركة الوطنية قد تطورت وشمل الوعي كل المثقفين بصورة جلية واضحة، رعاها مؤتمر الخريجين الذي بدأ نشاطه تحت ستار الأعمال الاجتماعية والمصلحة العامة، فلما ثبت أقدامه، وجمع من حوله الشعب، ونبه جميع الطبقات، حتى غير المتعلمة، طالب هذا المؤتمر بإنشاء مجلس يقر الميزانية والقوانين، وتحت ضغط هذا التيار الوطني اضطرت الحكومة إلى عمل شيء تسترضي الناس به، فأصدرت عام ١٩٤٣ قانوناً بتأسيس المجلس الاستشاري لشمال السودان، قوبل بعاصفة عنيفة من معارضة الرأي العام، لأنه قدم إقرارات تدل على سوء نوايا الحكومة ومقاصدها، فقد وجه في أول بنوده ضربة قاضية لوحدة البلاد. إذ قصر اختصاص المجلس على شمال السودان، دون جنوبه، ولما اشتدت حملة الرأي العام، لم يجد السكرتير الإداري بداً من الاعتراف بأن سياسة الحكم ترمي إلى إقامة، حكم ذاتي في الجنوب منفصل عن الشمال.

---

(١) جاء في مضبطة اجتماع المديرين لعام١٩٣٩: أن الشعور المصري والدعاية المصرية أخذت تنشط في السودان، فأجاب السكرتير الإداري بما نصه (إن دار الثقافة في الخرطوم وقانون الحكومة المحلية كفيلان بأن يوقفا هذه الدعاية عند حدها ويجعلاها عديمة الأثر).

٤ - إثارة النعرة القبلية

من الواضح أن بلادنا مترامية الأطراف، يعيش أهلها عيشة قريبة من البداوة، وترجع أصول سكانها إلى أعراق مختلفة، فمن النوبة وأبناء الجنوب أهل البلاد الأصليين، إلى العرب الذين نزحوا إليها، وهم من بطون مختلفة سكنت كلٌّ منها جهة من جهات السودان، ولم تتهيأ لهم أسباب الاتصال الوثيق، وبديهي أن كل هذه العوامل قد كان لها أثر في شيوع النعرة القبيلة، والتفاخر بالأنساب، فلما جاء حكم المهدي أزال كثيراً من أثر هذا الخلاف، ولكن في عهد الحكم الثنائي عملت الحكومة بمختلف الوسائل مرة أخرى لتأجيج تلك النار التي خبت أو كادت وخاصة عندما خلا لهم الجو عقب خروج المصريين في عام ١٩٢٤، هناك بدأت السياسة الإقطاعية التي ترمي إلى خلق وحدات صغيرة على نسق الإمارات الهندية.

ولقد جاء في أول تقرير سنوي أصدره السير جون مافي حاكم السودان عام ١٩٢٦ ما نصه: قد اقتنعت في غضون الشهور الست التي قضيتها في السودان، منذ تقلدي منصبي هذا، "أن قليلاً جداً من المشاكل الكبرى التي تواجه هذه البلاد - إن وجدت - ما يجوز وضعه موضع القياس والمقارنة من حيث الأهمية مع ضرورة جعل سياستنا بإزاء الإدارة الأهلية واضحة المعالم، وقائمة على أسس صريحة مفهومة".

وبعد أن أوضح السير جون مافي أن أصول هذه السياسة أشير إليها في تقرير سلفه عن عام ١٩٢٥ وبعد أن سجل موافقته التامة لها، أبان أن هذه السياسة بعينها هي التي أوصت بها لجنة اللوردملنر في عام ١٩١٩ -١٩٢٠ ثم تطرق إلى عامل الزمن وهو موضع الاستشهاد فقال:

"أما فيما يختص بعامل الزمن فيجوز القول بأن السودان الآن يجتاز (عصره الذهبي)، على أن هذه الفرصة لن تبقي طويلاً، لذلك ينبغي علينا أن نتخذ الخطوات العملية قبل فواتها، وأن نضع الأسس التي يقام عليها بناء ثابت مستديم، من أجود المواد التي بين أيدينا إذ لا يزال لدينا بالبلاد نظم وأوضاع قبلية، وقوانين محلية، وتقليدية قديمة، وإن اختلفت في أثرها بين إقليم وآخر. لكن جميع أولئك سائر إلى الزوال والفناء أمام موجة الأفكار العصرية، وقيام الجيل الجديد إن لم نحطها بسياج منيع من التحصينات. لقد اتخذت فعلاً خطوات ناجعة في هذا السبيل في السنين الماضية، ولكني أشعر بأن فرصاً أخرى لإحداث تطور أكثر قد تفلت من بين أيدينا)[١].

---

(١) ص ٢٥١ - السودان الإنجليزي المصري للسير هارولد ماكمايكل.

وغير خاف بعد هذا أن الحاكم العام، ذا الناب الأزرق والتجاريب العريقة في الاستعمار، قد سال لعابه على الفرصة التي أفلتت من قبل، دون أن يتمكن أسلافه من إقامة دويلات على نسق إمارات الهند، حيث كان (معاليه) يعمل حاكماً، وأنه يريد أن يستنهض همم مواطنيه ليسرعوا في السير إلى بلوغ أكبر نتيجة يصل إليها فيما تبقى من الفرصة.

ثم عمدت هذه الحكومة أيضاً، إلى الاعتراف بهذه النعرة القبلية، رسمياً، فأثبتتها في الأوراق الرسمية، واشترطت ضرورة تسجيلها في العرائض، والشهادات المدرسية، ودفاتر المواليد وسجلات المحاكم والخرائط، كما جعلت تلقنها للطلبة في مناهج الجغرافيا، وكانت تعتبر هذه الأوراق ناقصة وباطلة ما لم يذكر فيها الشخص قبيلته ولا يكتفي بجنسيته السودانية.

ولقد كان أول الأغراض التي أنشئ من أجلها مؤتمر الخريجين العام محاربة هذه النعرة القبلية، التي كانت تهدد وحدة البلاد بالانقسام، وهبّ معه كل المتعلمين يحاربونها، حتى كلل الله مسعاهم بالنجاح فلم يعد أحد يتمسك بقبيلته رغم إرادة الحكومة.

٥ - الطائفية الدينية

السودان قطر مسلم في أغلبيته، ما عدا بعض أجزاء الجنوب التي لم ينتشر فيها الإسلام انتشاراً كافياً بفعل السياسة الإنجليزية، تلك السياسة التي أغلقته في وجه أبناء السودان الشمالي، بل حاربت من استوطنه منهم في أرزاقهم، وعباداتهم حتى لا يمكنهم مزاولتها هناك، إلا سراً. وصبت عليهم من صنوف العسف والإرهاق ما يذكر الإنسان بمحاكم التفتيش، وعصور الظلام الوسطى في أوروبا.

ومن جهة أخرى، فقد شجعت حكومة السودان الإرساليات المسيحية، من أوروبيين، وأمريكان، على ارتياد تلك المجاهل واستيطانها، بغرض التبشير للدين المسيحي، وأمدت المبشرين بالأموال المقتطعة من ميزانية الحكومة العامة زيادة على الأموال التي تنهال عليهم من دعاة التبشير في أوروبا وأمريكا ومن العجيب أن الحكومة قد تركت لهؤلاء المبشرين شئون التعليم والانفراد بتنظيمه، والإشراف عليه، وتوجيه سياسته وبرامجه، توجيهاً كاملاً، حتى أن مصلحة المعارف السودانية لم تفتح مدرسة واحدة من أي نوع في مدى أربعين سنة في الجنوب، وجعلت تغدق الأموال على الإرساليات من غير محاسبة أو إشراف منها أو تفتيش لمدارسهم وكنائسهم التي بثوها في سائر أنحاء الجنوب. ولقد بلغت إعانة الحكومة المركزية لهم في عام ١٩٤٦ مبلغ ٢٩،٠٣٦ جنيهاً مصرياً. وهو رقم ضخم بالنسبة لميزانية التعليم في كل القطر. وسار هؤلاء المبشرون على محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي، في تلك الأصقاع.

ولقد جاء في المضبطة السرية لاجتماع المديرين السنوي، لسنة ١٩٤٥؛ وهي وثيقة سياسية خطيرة تدل على النية المبينة لفصل الجنوب وصبغه بصبغة تبعد بينه وبين الشمال والاتجاه به إلى أن يكون قطراً غربياً أجنبياً في كل شيء - جاء في تلك المضبطة على لسان المستر روزفير مدير المعارف ما نصه:

(من العبث الفصل بين التعليم والدين، ولما كانت المسيحية أصلح لأهالي الجنوب من الإسلام فإنه ينبغي والحالة هذه أن تكون اللغة الإنجليزية هي لغة التعليم في الجنوب، كما أنه يتحتم إرسال النجباء من الطلبة في الجنوب، إلى مدارس وكليات يوغندا حيث ترسخ عقيدتهم المسيحية).

وأمام هذه العوامل القوية ظلت أجزاء الجنوب إمّا وثنية و إمّا مسيحية، ولم ينتشر فيها الإسلام إلا قليلاً، وبذلك نجح الاستعمار البريطاني في التفرقة الدينية بين الشمال والجنوب، وأخشى ما نخشاه أن تتطور هذه النعرة فتبلغ من الحدة ما بلغته في الهند بين المسلمين والهندوكيين[١].

---

(١) أما عن آثار التفرقة الدينية التي تعمل الحكومة على إثارتها في السودان الشمالي فإن الوقت لم يحن بعد للحديث عنها، وخاصة في هذه الفترة الدقيقة التي تجتازها البلاد، وإن كانت تلك الآثار ظاهرة للعيان، وحسبنا أن نذكر أن بين أيدينا كتاباً صغيراً نشره قسم الدعاية بالشرق الأوسط عنوانه (مذكرات تاريخية عن السودان) أوضح سياسة الحكومة بإزاء هذه المسألة إيضاحاً لا يدع مجالاً للمزيد عليه.

٦ - فصل الشمال عن الجنوب أو المناطق المقفولة

(مشكلة الجنوب هي أكبر المشاكل الإنسانية في البلاد. فإن نظرة المتعلمين من أبناء شمال السودان إليه، هي نفس نظرة المصريين لشمال السودان. وفصل الجنوب عنهم يعتبر عندهم مسألة كرامة ومصدر قلق ممزوجين بالخشية من أن يفقدهم فصله الثروة التي يتوقعون اكتشافها في أراضيه، والتي يقدرون أن تكون ضماناً لتقدم السودان في المستقبل أما عن الاعتبارات الأخرى، فيجب ألا يضم جنوب السودان إلى منطقة العرب في الشمال، لأنه ينتسب إلى قلب إفريقيا التي تحده جنوباً.

في هذه الفقرة، التي ننقلها عن جماعة الفابيان، يتلخص دستور السياسة الاستعمارية التي تسير عليها حكومة السودان لفصل جنوب السودان عن شماله. أما جماعة الفابيان، فتتألف من مجموعة من فلاسفة ومفكري حزب العمال البريطاني، الذين يرسمون السياسة النظرية للحزب لكي ينفذها وزراء ذلك الحزب عملياً. فقد تكون هذه السياسة، أخطر السياسات الاستعمارية في السودان، وأفتك سلاح يعمل به الإنجليز على تقطيع أوصال البلاد. ومما زاد في خطورته، ضعف الوعي الوطني في السودان نصف قرن كامل، وإبعاد المصريين عنه، فاستطاع الإنجليز أن يجعلوا من جنوب السودان بلداً يكاد يكون مختلفاً في كل شيء عن شماله حتى إذا جاء يوم الفصل في قضية الوادي، وجد الإنجليز في يدهم حجة على وجوب فصل الجنوب وضمه إلى إمبراطورية تقوم في قلب إفريقيا. يستعيضون بها عن الهند التي توشك أن تفلت من قبضتهم.

وقد دفع الإنجليز إلى هذه اللعبة الاستعمارية الخطيرة، شعورهم بأن شمال السودان، لا يمكن أن يظل في ربقة الاستعمار إلى الأبد، بل لابد له أن يتنبه ويهب، لربط مصيره بمصر، وبالشرق العربي، فأعدوا عدتهم ليوم الفصل، لكي يساوموا الشماليين، والمصريين حينذاك على التخلي عن الشمال في مقابل ضمهم الجنوب لإمبراطوريتهم في إفريقيا السوداء.

يتضح اتجاه هذه السياسة من تصريح المستر روبرتسون السكرتير الإداري لحكومة السودان حين قال: إن سياستنا ترمي إلى إقامة (حكم ذاتي محلي في الجنوب منفصل ومستقل عن الشمال).

ونتيجة لسياسة الفصل هذه تحظر الحكومة على السودانيين الشماليين أن يذهبوا إلى الجنوب إلا بترخيص خاص، تحدد فيه مدة الإقامة، وغرض الرحلة، كما أنها تمنع الشماليين،

الذين يستوطنون الجنوب من حق العبادة علانية[1]، وتمنعهم من إنشاء المدارس، وتقسو في معاملتهم قسوة شديدة، وهذه سياسة مرسومة، وردت في المكاتبات الرسمية، باسم محاربة الاستعراب Anti- Arabication.

وإذا تزوّج تاجر أو موظف من شمال السودان بامرأة من أهل الجنوب تمنعه الإدارة من أخذ أطفاله معه، عندما يريد الرجوع إلى مسقط رأسه في الشمال، وتبقيهم هنا، خوفاً من أن يقوي هذا التزاوج والتقارب بين العرب في الشمال والزنوج في الجنوب. بل ذهبت السياسة إلى أبعد من هذا، فهي ما تزال تثير أحقاد الجنوبيين، ضد الشماليين، وتلهبها بذكريات الماضي، فتردد على أسماعهم دائماً، أن عرب شمال السودان كانوا يستعبدونهم، ويبيعونهم رقيقاً في الأسواق. ويزينون لهم، أن الإنجليز وحدهم هم الذين أوقفوا الشماليين عند حدهم، وكفوهم عن تجارة الرقيق.

ولكي يفصلوا الجنوب فصلاً أبدياً أرسلوا الإرساليات التبشيرية التي أقامت أوكارها في القرى النائية في الأدغال الموحشة، وأمدوها بالمال، وحموها بنفوذهم، لكى تؤدي رسالتها، وتركوا أمر التعليم في يدها، لكي تستغله كأداة لصياغة النشء كما يريدون، مختلفاً في عقيدته، مختلفاً في تربيته، مختلفاً في لغته وتفكيره، عن سكان الشمال. فنجد أن مناهج التعليم كلها في الجنوب باللغة الإنجليزية، التي يعتبرونها وحدها اللغة الرسمية هناك، حتى أن التلغرافات لا تقبل إلى الجنوب إلا إذا كانت باللغة الإنجليزية.

ويقوم نظام الإدارة في الجنوب على المفتشين الإنجليز، وهم دائماً من الشباب المتكبر الذين أرسلوا إلى الجنوب، ليتحكم الواحد منهم في مقاطعة قد تبلغ مساحتها ضعف مساحة الجزائر البريطانية كلها، ويأتمر بأمره الزعماء، ورؤساء العشائر. والمفتش هناك، هو الحاكم الإداري، وهو الذي يتولى القضاء بسلطات غير محدودة، فيستطيع بمفرده أن يحكم على أي شخص بالإعدام.

وتقوم إلى جانبه محاكم رؤساء العشائر التي تحكم بناء على قانون عرفي، يستند إلى العادات البالية، والتقاليد المضحكة. ومنذ سنة ١٩٢٤، ألغيت كل المحاكم الشرعية التي كانت تقوم في الجنوب. وكانت تبلغ نحو العشر عداً. فأصبح المسلم الذي يريد الزواج، أو الطلاق،

---

(١) من النوادر المضحكة المبكية ما حدث لأحد الموظفين من أبناء الشمال، فقد نقل إلى الجنوب وهو لا يريد ذلك، ولما فشلت كل الطرق التي تذرع بها لنقله إلى الشمال هداه تفكيره إلى حيلة بسيطة، حيث ذهب إلى السوق العام وأخذن يؤذن للصلاة، فما كان من الحاكم الإنجليزي ليسمع بذلك حتى نقله على الفور.

أو غير ذلك، أن يذهب أمام المفتش الإنجليزي لكي تتم له المراسم والإجراءات وأنّ في هذا العمل وأمثاله مما يقوم به الإنجليز في الجنوب لانتهاكاً سافرا لحرمة الإسلام الحنيف ومحاربة غادرة لحرية العبادة التي تحترمها كل أمة متدينة وتقدسها كل جماعة تقدر قيمة الحريات.

هذه السياسة ليست شيئاً مرتجلاً، بل هي خطة مرسومة بإعداد سابق، وإصرار مبيت، لتؤدي بالبلاد إلى أسوأ الأخطار، تسندها في ذلك اللوائح، والأوامر الصادرة تحت قانون الجوازات والرخص سنة ١٩٢٢ بعنوان (أمر المناطق المقفلة)، ولم يقتصر هذا الأمر على الجنوب وحده، بل شمل جهات كثيرة أخرى؛ حيثما يعيش الناس على الفطرة أو قريباً من ذلك. وبمقتضى هذا القانون يحرم الاتجار على كل السكان إلا بجواز خاص، وقد حمل هذا القانون أيضاً في طياته ما هو أنكى من ذلك. فأجاز للسلطة الإدارية، إخراج أي سوداني من تلك المناطق، دون أن تثبت عليه جريمة ضد القانون العام، وبدون أن يعرض على محكمة رسمية.

هكذا نرى الإدارة الثنائية الإنجليزية، تخدع شعباً بأسره، لتنفذ ما تريده من تجزئته، وتقطيع أوصاله. ولو كانت هذه المناطق المقفلة جزءاً صغيراً من البلاد، لهان الأمر، لكنها شملت الأرض الخصبة، السهلة الري، بأمطارها الغزيرة؛ وأنهارها الكثيرة.

وهذا بيان بتلك المناطق، ومساحاتها، مستخرج من السجلات الرسمية (تقويم السودان ١٩٤٢).

المديرية	المساحة المقفولة بالميل المربع	مساحة المديرية
دارفور	١٣٨,١٥٠	١٣٨,١٥٠
الاستوائية	١٥٩,٠٢٥	١٥٩,٢٧٠
أعالى النيل	٠٩٢,٢٧٠	٩٢,٢٧٠
كردفان	١٤٦,٥٨٠	١٤٦,٩٣٠
الشمالية	١٦٦,٢٠٠	٣٦٢,٢٠٠
النيل الأزرق	٠١٥,٠٠٠	٥٤,٧٧٥
الجملة	٧٠٧,٢٢٥	

إن نظرة عابرة إلى هذه المساحات الشاسعة المقفولة، ومقارنتها مع مساحة القطر بأكمله، وهي ٩٦٧،٥٠٠ ميلاً مربعاً، ترينا إن هذه الإدارة، جردت السودانيين من حرية الانتقال إلا فيما يوازي ثلث بلادهم، وحرمت عليهم ثلثيها.

ولهذا الوضع الشاذ، فوق أثره الاجتماعي، أثر اقتصادي، وسياسي، واضح، سنتعرض له في حينه.

إن ما يتبع في ألمانيا الآن من تقسيمها إلى دويلات وإلى مناطق نفوذ تتحكم في كل واحدة منها إحدى الدول المنتصرة هو بعينه ما يجري في السودان. ولكن هذه السياسة في ألمانيا مفهومة لأنها شنت عليهم أعنف حرب عرفتها البشرية وخربت دورهم وقتلت أطفالهم وشبابهم ونساءهم وكلفتهم من التضحيات ما لا يمكن حصره فحق عليها العقاب بتقسيمها وتمزيق أجزائها. مثل هذا العمل مفهوم معقول بالنسبة لألمانيا المهزومة أما بالنسبة لنا نحن فلا يبرره إلا جشع الاستعمار وطغيان الاستبداد والرغبة في جعل بلادنا مطية ذلولاً أبد الدهر.

الفصل الثاني

سياسة الإنجليز التعليمية في السودان


مسطورات
MUSTORAT

١ - الأهداف العامة

السياسة التي انتهجها الإنجليز الذين نصبتهم إدراة الحكم الثنائي للإشراف على التعليم تنتظم في ثناياها سلسلة من المآسي تدل في مجموعها على سوء نيتهم نحو التعليم، من حيث القدر الذي يلقن للطلاب ومن حيث النوع أيضاً، وقد وضحت تلك النيات السيئة، في فقرات وردت في سجلات رسمية، هي بمثابة الإنجيل الذي يسير على هداه رجال المعارف في السودان. ولقد كان هدف مصلحة المعارف، منذ ابتداء الحكم، هو اصطناع مستخدمين وعمال، بالقدر الذي يمكن الإدارة من تخفيف نفقات الموظفين المستوردين من غير أبناء التأمين؟ وأما نشر الثقافة ونور العلم، بين السودانيين، فلم تكن بالمسألة التي تعنيهم في كثير أو قليل هذا ما قرره خالق الحكم الثنائي، وعاهله الأكبر، اللورد كرومر في تقريره إلى الحكومتين المصرية والإنجليزية عام ١٩٠٤ حيث يقول: (يجب أن نعلم الطلبة ما يؤهلهم لخدمة الحكومة في الوظائف الكتابية الصغرى بمرتبات تقل عن مرتبات الكتبة الذين يؤتى بهم من الخارج)، ص٣٢ وقد جاء في نفس التقرير ما نصه:

(أنني أوصي كل من تلقى عليه أعباء الحكومة في السودان في مستقبل الأيام ألا يتعجل في الأمور سواء طلب منه ذلك في الداخل أو في الخارج) فكانت هذه الكلمات دستوراً للإنجليز في مصلحة المعارف لم يحيدوا عنه مطلقاً، بل إنهم غالوا في تطبيقه مغالاة فاقت كل حسبان، وفاقت حتى ما كان يتصوره اللورد كرومر نفسه، فقد دأبوا على سياسة الإبطاء والتلكؤ في نشر التعليم إلى درجة أن مشروع الير جيمس كري (أول مدير للمعارف في السودان) الذي وضعه عام ١٩٠٦ وأقره مجلس الحاكم العام ووافق عليه اللورد كرومر نفسه- وهو إنشاء مدرسة ثانوية غير كلية غردون، وقصر الكلية على التعليم العالي فقط- هذا المشروع لم يبدأ بتنفيذه إلا بعد أربعين عاماً كاملة.

وليس أدل على سوء النية وتعمد الإبطاء في السياسة التعليمية من منطق الأرقام وضآلة المخصصات المالية التي تنفقها الحكومة على التعليم بالنسبة للميزانية العامة في بلد كالسودان، يحتاج إلى التعليم قبل كل شيء، مع العلم بأن ميزانية السودان كانت متحللة من وجوه كثيرة من أبواب الصرف، فلقد كانت مصر تتحمل كل نفقات الجيش إلى عام ١٩٢٤ كما ظلت الخزينة المصرية تعين حكومة السودان بثلاثة أرباع المليون من الجنيهات على نفقات الدفاع حتى عام ١٩٣٦، وعلى الرغم من أن أوجه الصرف كانت قاصرة على التعليم والصحة

العامة واستغلال مرافق البلاد الاقتصادية لزيادة الثروة الأهلية فقط، فلم تزد نسبة ما ينفق على التعليم عن ٣ في المائة حتى عام ١٩٣٦.

وكما ذكرنا سابقاً، فقد تحول الوعي الوطني للبلاد، ونتيجة لذلك الوعي تكوّن مؤتمر الخريجين، وبدأ الرأي العام يحس بنقص في التعليم، وأصبح يطالب الحكومة بالإسراع في نشر المعاهد والمدارس، وفي عام ١٩٣٨ تقدم المؤتمر بمذكرة انتقد فيها سياسة التعليم نقداً مراً، وأوضح أوجه النقص، فكان لهذا الضغط الشعبي أثره على الحكومة، وابتدأت سياسة التعليم تلين إرضاءً للشعور العام، وإسكاتاً لنغمة التذمر التي ارتفعت آنذاك، ومع أنها قد خطت بالتعليم خطوات واضحة منذ ذلك التاريخ، إلا أن حال التعليم ما زال دون الحد الذي يقتضيه الإنصاف وتقتضيه حاجات البلاد بكثير. ومن حسن حظ البلاد أن كان على رأس مصلحة المعارف في ذلك الحين المستر كوكس، وهو رجل علم، لم يكن يتقيد كثيراً بالسياسة الاستعمارية، وكان هذا الرجل هو الذي تلقى مذكرة المؤتمر التي سبقت الإشارة إليها، فأثنى عليها، واستجاب لرغبة السودانيين في العلم ولو كان على رأس المصلحة بريطاني آخر لظل التعليم على حاله قبل سنة ١٩٣٦.

على الرغم من هذه التضحيات لم يتعد ما تصرفه المعارف ٣٪ من الميزانية العامة حتى عام ١٩٣٦، ثم بدأت النسبة ترتفع قليلاً قليلاً حتى وصل ما يصرف في عام ١٩٤٦ إلى ٦٠٠،٣٧١ جنيه مصري ونسبتها للميزانية العامة كما يدعي الإنجليز ١٠٪ على أن في هذه الأرقام تضليلاً وتغريراً يتنافى مع واجب الوصاية التي تدعيها هذه الحكومة على السودانيين، فالوصاية تقتضي الأمانة المطلقة الخالية من شوائب الشبهات. فما تنفقه الحكومة على التعليم هو في الواقع ٤٠٨،٠٠٠ ج م، ولكن المسؤولين عن وضع الميزانية يرفعونها إلى ٦٠٠،٣٧١ ج م بخدعة ماكرة،، إذ يضيفون إليها المبالغ التي تصرفها المجالس المحلية على التعليم، وغرضهم بذلك أن يرفعوا النسبة المئوية، في الوقت الذي لا يضيفون إليه ميزانية المجالس المحلية، أو إيرادات السكة الحديد إلى أرقام الميزانية العامة. ولو فعلوا ذلك لبلغت أحد عشر مليوناً من الجنيهات، ولأدرك حينئذ الرجل العادي ووادفع الضريبة أن نسبة ميزانية التعليم هي ٥٪ فقط.

لكن حتى هذا المبلغ الضئيل لا يصرف برمته على شئون التعليم ولا يأتي كله من الميزانية العامة. نقول لا يصرف برمته، لأن الإسراف في نفقات الإدارة بلغ مداه وذروته، إذ تكلف إدارة

التعليم ٥٤ ألف جنيه جلها لمرتبات المدير وثلاثة من المساعدين وغيرهم من كبار الموظفين الذين فرضتهم السياسة مشرفين على شئون التعليم في السودان دون كفاءة أو درجات علمية تؤهلهم لذلك وهم كما وصفهم (نهرو) في كتاب له عن تاريخ حياته، (من خريجي المدارس الخاصة المملوئين غطرسة وكبرياء، خرجوا من إنجلترا ليتحكموا في أقدار الرجال لا ليصلحوا المجتمع). وهذا المبلغ من ناحية أخرى، لا يأتي كله من الميزانية العامة، لأن الطلبة في السودان عموماً يدفعون مصاريف مدرسية بلغت ٤٤،١٩٦ جنيه مصري في ميزانية سنة ١٩٤٦م - فإذا أضفنا هذا المبلغ إلى نفقات التعليم من الميزانية العامة هو ٥٠٠ ألف ج م، فقط وتنقص تبعاً لذلك النسبة المئوية لميزانية المعارف بالنسبة إلى الميزانية العامة. ولنبدأ الآن بقصة مآسي التعليم في السودان في مراحله المختلفة.

٢ - التعليم الأولي

جاءت هذه الإدارة وفي البلاد آلاف المدارس التي تعنى بتحفيظ القرآن، وكانت الثورة المهدية ما زالت ماثلة في أذهان الناس، وهي ثورة غذتها مدارس القرآن وتعاليم الدين، وقام بها زعيم جليل لقي تأييداً عاماً من جميع أبناء السودان الذين تستجيب نفوسهم لدواعي الدين أكثر من أي شيء آخر - لذلك خشي الاستعمار الآثار المترتبة على مثل هذه المؤسسات، فعمد إلى مناهضتها، ومحاربتها، بشتى الوسائل حتى تم له ما أراد. ثم تسلمت الحكومة شئون التعليم في البلاد وأخضعته لقانون يحرم على أي شخص إنشاء مدرسة دون الحصول على تصريح كتابي من الحاكم العام؛ وجعلت التعليم في مراحله المختلفة بالمصاريف ولم تفكر حتى اليوم في إدخال المجانية، ومع هذا الإقبال على التعليم فالمدارس قليلة إلى درجة فاضحة لا تتناسب بحال مع رغبة الأهالي، أو مع عدد الأطفال الذين في سن التعليم؛ أو مع واجب الحكومة، وفي كل موسم دراسي جديد، يشاهد السودانيون من المآسي ما يحير الألباب. ولا يقل عدد الأطفال الذين يتقدمون لكل مدرسة أولية عن الأربعمائة أو الخمسمائة لا يؤخذ منهم أكثر من أربعين فقط، ويقذف بالباقين إلى الطرقات. وفيما يلي نقدم كشفا عن التعليم الأولي في السودان وفي غيرها من البلاد التي ابتلت بهم، كما نقدم على سبيل المقارنة أرقاماً عن بعض البلاد الأخرى المماثلة لحالة السودان في تاريخ الاستعمار. حتى نقطع لسان الإنجليز ونلزمهم الحجة بأنهم لم يقوموا بواجب إنساني لغيرهم أبداً بل إنهم كانوا مصيبة على الإنسانية. وشراً مستطيراً من الواجب القضاء عليه في كل ركن من أركان المعمورة.

	مدارس أولية (١)	مدارس أولية (١)	مدارس أولية (٢)	مدارس أولية (٣)	مدارس أولية
السودان	١٨٦	٢٦٢٩٠	٢١٣٠١٠٥٢	٨٠٠٠٠٠٠	
ساحل الذهب	٥٦٨	٩١٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٣٩٦٣٠٠٠	
إنجلترا					
كرجيس (أواسط آسيا الروسية)	١٥٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	و عندهم مدرس واحد لكل ٣٢ نسمة من السكان

ملحوظات:

(١) الأرقام من كتاب المستر هندرسون مساعد السكرتير الإداري وعنوانه (السودان بين ١٨٩٨ و ١٩٤٤) وهو كتاب دعاية لحكومة السودان.

(٢) الأرقام من تقرير المصلحة الطبية السنوي عام ١٩٤٢ ويلاحظ أننا الآن في عام ١٩٤٦ فلا مغالاة في التقدير.

(٣) الأرقام منقولة عن كتاب عنوانه (المستعمرات تحت المجهر الروسي) لمؤلفة بروفيسور ليونارد آرنز الإنجليزي.

ويزف مدير المعارف الإنجليزي للسكان في ساحل الذهب، بشرى في تقريره السنوي لعام ١٩٣٨؛ إذ يقول (في نهاية هذا القرن، سنصل درجة نستطيع أن نقول معها أن محو الأمية بين الأطفال أمر محتمل!.)

ويحسن أن نذكر أيضاً أن بلاد التركمان عندما استولت على شئونها الإدارة الروسية كانت نسبة المتعلمين فيها في عام ١٩٢٦ نحو ٧٪ فإذا هي عام ١٩٤١، أي بعد ١٥ سنة فقط، قد بلغت ١٠٠٪!

والفلبيين أيضاً – هذه البلاد التي دخلها الأمريكان في نفس التاريخ الذي استلم الإنجليز فيه إدارة السودان، فإذا نسبة المتعلمين ٤٨،٨٪ في سنة ١٩٣٩، وكانت أقل ١٠٪ في سنة ١٩٠٣، والتعليم مجاني في جميع المدارس الثانوية، كما يوجد بالبلاد ثماني جامعات للتعليم العالي. ومقدار ما يصرف على التعليم من الميزانية العامة بلغ ٣٧٪ (انظر المؤلف السابق وكتاب الاستعراض الإفريقي لمؤلفه اللورد هيلي الإنجليزي وكتاب التقويم الأمريكي لعام ١٩٤٦).

من هذه الأرقام يتجلى بوضوح مدى التقصير الذي وقعت فيه الإدارة السودانية، وهو تقصير مقصود، سوء النية ظاهر فيه. لأن التعليم الأولي هو قاعدة الهرم التعليمي في كل قطر، وما دام موقفه بهذا الضعف. فكيف يكون موقف التعليم الأوسط، والثانوي، والعالي؟!

تقرر هذه الأرقام، عدد الأطفال الذين يجدون أماكن لهم في التعليم الأولي لا يتعدى ١٪ من عدد الأطفال الصالحين للتعليم في البلاد. فإذا كانت هذه هي النتيجة التي وصلت إليها الإدارة بعد نصف قرن، وإذا سرنا بهذا القدر من السرعة، فمعنى ذلك أننا سنحتاج لبضع عشرات أخرى من السنين – كما قال مدير معارف ساحل الذهب في البشرى التي زفها في

تقريره إلى أهالي تلك البلاد عام ١٩٣٨ - ليستطيع كل طفل أن يجد تعليماً أولياً فقط، وأن بلداً لا يحصل من أطفاله حتى على التعليم الأول التافه (بالمصروفات لا بالمجان) إلا واحد من كل مائة، كيف تتحقق له رفاهية، وكيف تسمى إدارته إدارة صالحة تستحق أن تبقى يوماً واحداً.

على أن هذا المجهود كله قاصر على شمال السودان دون جنوبه، أما في الجنوب فيكفى أن نعلم أن جرائد السودان نشرت منذ أيام قليلة، بشرى افتتاح أول مدرسة أولية في جوبا: عاصمة المديرية الإستوائية.

وعلاوة على ذلك فهناك دليل قاطع على سوء نية الحكومة وتعمدها الإبطاء بسير التعليم، وذلك بعد مقارنة ما فعلته - وهي صاحبة الحول والطول والمال الوفير - إلى ما فعله الأهلون، بقيادة المؤتمر، الذي ليس له مورد، غير التبرعات من مواطنين سلبهم الاستعمار من جميع الموارد المادية، وفعله أمام معارضة ومناهضة منظمة من رجال الحكومة في طول البلاد وعرضها بما سنتعرض له في بحث تال.

٣ - التعليم الأوسط (الابتدائي)

بعد أن عرفنا حظ التعليم الأولي من عناية حكومة السودان، فلا مكان للعجب إذا علمنا أن حظ التعليم الأوسط دون ذلك بكثير، إذ كلما يرتفع الهرم التعليمي درجة، تتضح آثار المؤامرة المحبوكة ضد التعليم، وحتى سنة ١٩٤٦ لم يتجاوز عدد المدارس الوسطى ١١ مدرسة، بها ١٧٦٣ تلميذاً، أي أن نسبة عدد الطلبة الذين يجدون طريقهم إلى هذا النوع من التعليم، لا يتجاوز ٧٪ من عدد الأطفال الذين في سن التعليم، بينما لا تزيد نسبة الذين يقبلون للتعليم الوسط عن ٦٪ من الذين يكملون التعليم الأولي ومعنى ذلك أن ٩٤ تلميذاً من كل مائة، ممن أتموا تعليمهم الأولي، تقفل في وجوههم أبواب المدارس الحكومية الوسطى:

عدد الأطفال الصالحين للتعليم	٢،٣٠١،٠٥٢
عدد التلاميذ في المدارس الأولية	٢٦،٢٩٠ بنين وبنات
عدد التلاميذ في المدارس الوسطى	١،٧٦٣ بنين وبنات

والتعليم الأوسط ليس مجانياً، بل إن المصروفات التي يدفعها التلاميذ تغطي نفقاته (لو روعي فيها الاقتصاد والمصلحة العامة) فقد دلت التجارب العلمية في المدارس الأهلية، على أن التعليم الأوسط يدر ربحاً وفيراً، وهنا تقول ميزانية سنة ١٩٤٦، إن إيرادات التعليم الأوسط - أي المصروفات المدرسية - بلغت ٣١ ألف جنيه مصري، والنفقات بلغت ٣٩ ألف جنيه مصري، أي أن حكومة السودان لا تتكلف إلا ٨ آلاف جنيه مصري على التعليم الأوسط، ومع ذلك لا تفتح أبوابه إلا لهذا العدد التافه القليل.

ولقد كان عدد المدارس الوسطى تسعاً من أول عهد هذه الحكومة إلى عام ١٩١٨م، ثم أنشئت مدرستان بعد ذلك في فترة الثلاثين عاماً الأخيرة، وبعد هذا كله تجرؤ حكومة السودان على أن تتحدث عن صلاحيتها، وتطالب أن يمتد أجلها لمصلحة السودانيين !! اللهم إن مصلحة السودانيين في أن ينتهي هذا الوضع الشاذ في أقرب فرصة ممكنة، ولا مصلحة في بقائه لغير الإنجليز والاستعمار.

والأدهى من ذلك أنه كلما طالب السكان في مدينة من المدن بإقامة مدرسة وسطى، ولم تجد مصلحة المعارف بداً من إجابة الطالبين، عمدت إلى شطر المدرسة التي في أقرب جهة إلى قسمين، ونقلت نصفها إلى المدينة التي طالبت بالمدرسة، وقد حدث فعلاً أن بقيت مدينة

عطبرة (وهي من أمهات المدن في السودان حضارةً وعمراناً) ومدينة بربر، تقتسمان مدرسة واحدة عاماً بعد عام، إلى أن هبّ الأهلون، فأنشأوا المدارس الأهلية، في كلٍّ من المدينتين، وأراحوا أنفسهم، وأراحوا حكومتهم الرشيدة من هذه المشادة، فهل هذه حكومة في القرن العشرين؟ أم جماعة من القرصان هم سلالة دريك وأقرانه؟!.

٤ - التعليم الثانوي وخرافة ذكرى غردون

أنشأ الإنجليز في السودان مدرسة ثانوية في عام ١٩٠٢م بمدينة الخرطوم تحت اسم كلية غردون التذكارية، وكان الغرض من إنشائها هو تخليد ذكرى الجنرال الذي مهد لهم سبيل استعمار البلاد. وتم إنشاء هذه المدرسة بأموال اكتسبها الشعب البريطاني الذي أراد أن يثبت وفاءه (لأحد بناة الإمبراطورية)، ومع أن هذه المدرسة تكلف الخزينة العامة ما يربو على ٤٠ ألف جنيه (انظر الملحق ١١ من الميزانية ١٩٤٦)، ومع أن المبلغ الذي تدره سنوياً من أموال ذكرى غردون لا يزيد عن ١،٩٥٠ ج م، كما تقول ميزانية ١٩٤٦، فإن السادة المحسنين يكررون أنشودة المن والتفضل على السودانيين صباح مساء.

ومع ذلك كله، فقد بقيت هذه المدرسة الثانوية تشكو الوحدة منذ إنشائها عام ١٩٠٢، حتى اليوم، بحجة أن ميزانية الحكومة، لا تحتمل أكثر من تخليد البطل الذي يعترف السودانيون بجميله عليهم، ولكن وأمام ضغط الرأي العام، وأمام هجرة الطلبة الجارفة صوب المدارس المصرية، وأمام إسراع المواطنين بإنشاء مدرستين أهليتين في أم درمان، أمام ذلك كله شعرت الحكومة بالخجل فقررت في عام ١٩٤٥، إنشاء مدرسة ثانوية جديدة، وأعلنت ذلك القرار، كالعادة المتبعة، في زفة الطبول والزمر، ولكنها عند التنفيذ لجأت إلى حيلة طريفة، يحسن ذكرها لطرافتها. ذلك أنها قسمت المدرسة الثانوية القديمة قسمين، نقلت نصفها الأول إلى جهة في ضواحي أم درمان، ونصفها الثاني إلى جهة في ضواحي ود مدني، فزاد عدد المدارس الثانوية في الظاهر وزادت نفقات التعليم في حقيقة الأمر، ما يستتبع ذلك من وظائف جديدة لأبناء التأمين، وتكلفت الخزينة العامة، ما يربو على ٣٨٨ ألف جنيه، لإقامة مبان جديدة. أما عدد الطلبة فبقي كما كان من قبل ٥٥٥ طالب فقط: بنسبة ٣٠٪ من الذين أكملوا التعليم الأوسط في مدارس الحكومة.

وجميع الطلبة في المدارس الثانوية، ما عدا اليسير الذي لا يبلغ نسبة مئوية تستحق التسجيل، يدفعون مصروفات مدرسية باهظة جداً، بالنسبة لحالة الفقر السائد في البلاد، كما هي باهظة جداً، بالنسبة للمصروفات المدرسية للتعليم الثانوي في مصر، إذ تبلغ في السودان ٣٠ جنيهاً للداخلي و ١٨ جنيهاً للخارجي ولا حاجة بنا للمقارنة مع البلاد التي تجعل التعليم الثانوي مجاناً.

لذلك اقتصر هذا النوع من التعليم الثانوي (الحكومي) على ٥٥٥ طالب فقط، لكن الذين

يقبلون سنوياً يتراوح عددهم بين ١٢٠ -١٣٠ تلميذاً، بينما يتقدم للدخول بين ٦٠٠ - ٧٠٠ طالب، وبذلك ينهار بنيوياً مستقبل أكثر من خمسمائة طالب، ومع قلة عدد الذين يقبلون للدراسة الثانوية، فإن المقبول في كثير من الأحيان، لا يقوم على أساس سليم، بل يبنى على اعتبارات خاطئة، فكثيراً ما يحرم النابغة، لعدم استطاعة ذويه دفع المصاريف، وهناك أيضاً اعتبارات سياسية، لإعطاء الأسبقية في الدخول، لأبناء العمد ورؤساء القبائل، الذين تريد الحكومة استرضاءهم، ولذلك يقبل هؤلاء، بغض النظر عن مستواهم العقلي واستعدادهم، وتضيع فرصة التعليم على كثيرين، ممن هم أكثر أهلية، والدليل القاطع على صحة ما نقول، وهو ما جاء في مضبطة مؤتمر المديرين السنوي لعام ١٩٣٩ حيث تعهد المستر كوكس، مدير المعارف حينئذ، بأن (يصدر تعليمات لرجال مصلحته، ليعملوا على قبول أبناء المشايخ ورؤساء العشائر، بصرف النظر عن مقدرة آبائهم على دفع المصروفات المدرسية، أو نجاح أمثال هؤلاء الطلبة في امتحان الدخول).

ولابد من الإشارة هنا، إلى ميزانية المدرسة الثانوية عام ١٩٤٦، فقد بلغت ٤١ ألف جنيه مصري، يصرف منها ما يربو على ٢٦ ألف جنيه مصري على المرتبات (انظر الملحق ١١ من الميزانية)، أي نحو ثلثي الميزانية! ومن هم المدرسون؟ حفنة من الشباب الإنجليزي، يتقاضون مرتبات ضخمة، تبدأ عند التوظيف بمبلغ ٤٨٠ جنيه مصري في العام، بخلاف العلاوات، والنقليات، والمنزل، وغير ذلك من أسباب الرفاهية والرخاء والاستمتاع، ويعاون هؤلاء عدد كبير من السودانيين الحاصلين على الدرجات العلمية الجامعية، أما مرتبات الآخرين، فإنها تتضاءل إلى حد كبير بالنسبة لمرتبات أولئك.

٥ - التعليم العالي

بينما نحن نسجل هذه الوقائع التي يسود لها جبين الحكم الثنائي، في ماضيه وحاضره، تشاء الصدفة، أن تطالعنا صحف السودان، بتصريح لعميد كلية غردون الجامعية (الدكتور توتهل) يفخر فيه، (بأن تأسيس الكلية، وربطها بجامعة لندن، يعتبر أعظم تجربة في إفريقيا)، وهكذا يشاء القدر أن تبرز نوايا هذه الفئة من الناس، حتى في المناسبات التي يريدون فيها تملق الرأي العام السوداني، بغرض اكتسابه إلى جانبهم، لكيلا يشتد ويقوى تأييده للحركة الوطنية الحاضرة.

والأستاذ العميد الإنجليزي، بلا شك، لا يعني من كلمة إفريقيا جميع القارة، لأنه يعرف أن في مصر جامعات أربع، قبل أن تقوم مؤسسته العرجاء، كما لم ينس أن التعليم الجامعي في جنوب إفريقيا قد تطور تطوراً عظيماً، وإذاً، فهو يقصد بهذه الكلمة إفريقيا الوسطى، وإذاً فهو يريد أن يربطنا بتنجانيقا وأوغندا، وكينيا ومثيلاتها من مستعمراتهم في شرق إفريقيا، ذلك لأن الإنجليز يتطلعون إلى أن تقوم لهم في يوم من الأيام إمبراطورية تشمل كل هذه الجهات تعوضهم عن الهند التي يعتبرونها في حكم المفقودة.

ثم ما هذه البشرى المزعومة والتجربة الكبرى؟؟ وكأني بهذا الرجل يعتقد، كما اعتقد اللورد كرومر وغيره من قبل، أن عقلية السودانيين لا تصلح الآن للتعليم الجامعي طفرة واحدة.

كأني به يعتقد في ١٩٤٦ ما كان يعتقده المستر كلاكستون المحامي الإنجليزي بالخرطوم في ١٩٣٨ من أن عقلية السودانيين لا تصلح لدراسة القانون.

بل كأني به يعتقد في ١٩٤٦ ما كان يعتقده السير هارولد ماكمايكل السكرتير الإداري لحكومة السودان في ١٩٣٢ حينما قال في كتابه الموسوم (السودان الإنجليزي المصري)، ص٢٦٤: (ويبدو جلياً أن الحد الأقصى للتعليم في السودان هو المرحلة الثانوية التي تتجه بعض الشيء إلى الحد الذي يسمح بالتفكير في إدخال التعليم الجامعي، ولكن الشيء المؤكد هو أن حالة الميزانية، في الوقت الحاضر لا تساعد على هذا الاتجاه، إن وجد).

بل كأني به يعتقد في ١٩٤٦ ما كان يعتقده اللورد كرومر قبل أربعين عاماً عندما سجل في تقرير كتبه عام ١٩٠٢ عن السودان (وعلى أية حال فإني أود أن أفسر ما أعَنيه بكلمة الطبقة المثقفة، فأقول إنني لا أقصد بها الشبان الذين تعلموا تعليماً عالياً، ولكني أقصد فئة قليلة، تتلقى قدراً محدوداً، من مبادئ القراءة والكتابة والحساب، يجعلها صالحة لتولي الوظائف الدنيا في الإدارة).

اعتقادات فاسدة تدل على نفس مريضة ونظرة مغرضة وعقلية تعيش في الماضي. وفات

هؤلاء جميعاً، أن أبناء السودان، ينحدرون من الأصل العربي الذي ما زالت حضارته وثقافته، المنهل العذب لأوروبا، وحتى هذا اليوم نجد القليلين من أبناء السودان الذين هيأت لهم الظروف فرصة التعليم في جامعات أوروبا قد برزوا بروزاً واضحاً، يشهد لعقليتهم، واستعدادهم.

بعد كل هذا الاتهام الرخيص. وهذا السباب والتجريح، نرجع فنقول ما هو التعليم الجامعي الموجود في السودان؟

من الواجب أن نسجل لحكومة السودان، أنها أفتتحت مدارس عليا، في عام ١٩٤٠، منها واحدة افتتحت منذ ١٩٢٤، ونعني بها مدرسة الطب، وها هي ذي مدارسها كلها بعد ست سنوات كاملة لم يزد عدد طلبتها عن ١٩٥ طالباً، وفي بعضها، ينقص عدد الطلبة عن العشرة. ففي مدرسة الزراعة مثلاً، خمسة طلاب يشرف عليهم خمسة مدرسون!! وفي مدرسة الطب البيطري ثلاثة طلاب، لهم ثلاثة أساتذة. وأما مدرسة الحقوق، فأمرها عجب من العجب، فبالرغم من أن طلبتها أحد عشر، ومدرسيها ثلاثة، فإنها تتكون من فصل واحد، قبل طلبته للدراسة في عام ١٩٤٤، ويستمرون إلى آخر عام سنة ١٩٤٧، ثم تقفل المدرسة سنة، وبعد ذلك يؤخذ عشرة طلاب آخرون أو نحو ذلك، تبعاً لما يزعم الإنجليز أن الحاجة الحكومية تدعو إليه في المحاكم[1] فكأن المدرسة تخرج نحو عشرة طلاب، في كل خمس سنوات، تبلغ نفقات تعليمهم كأرقام ميزانية ١٩٤٦ نحو الاثني عشر ألف جنيه، وهو مقدار يكفي لتعليم ضعف هذا العدد، في التعليم في السودان.

ولابد أن نذكر، في هذا المقام، أن مدرسة كتشنر الطبية، إنما أنشأها محسن عراقي، اسمه أحمد بك هاشم البغدادي، الذي جاء إلى السودان منذ نصف قرن واشتغل بالتجارة، فأثرى ثراءً عظيماً. فأنشأ هذه المدرسة على نفقته، وبعد موته رصد لها أوقافاً وفيرة، قاصداً بذلك، أن يرد للبلاد التي أنعمت عليه بعض جميلها، وحتى اليوم، لا تصرف الحكومة على هذه المؤسسة، غير ألف واحد من الجنيهات بشهادة ميزانية ١٩٤٦- ومع هذا، فإن الحكومة، خلعت عليها اسم اللورد كتشنر، بقصد تخليد ذكراه، كما خلعت من قبل اسم الجنرال غردون باشا، على الكلية، وهذا استغلال شنيع يتندى له جبين الأمانة[2].

---

(١) يتخرج طلبة الحقوق لملء الوظائف في سلك القضاء المدني والشرعي، ولم تقبل في دفعتها الأخيرة طلبة للمحاماة، والمعروف في السودان قاطبة أن في سلك القضاء الشرعي وظائف شاغرة استدعت مد أجل خدمة من بلغوا السن القانونية للمعاش، أما في القضاء المدني فمع قلة المحاكم المدنية كالشرعية كالمدنية لا تستطيع هذه المحاكم أن تسير في أعمالها إذا مرض أحد القضاة لقلة عددهم!!

(٢) ومع أن مدرسة الطب تأسست في عام ١٩٢٤ فإن عدد الأطباء المتخرجين منها لا يزيد اليوم عن ٨٨ طبيباً، أي بنسبة ٥ طلبة في العام!!!

وقد بدأت هذه الكليات منفصلة عن بعضها، مبعثرة في أنحاء الخرطوم، وفي هذا العام فقط، ضمت إلى بعضها لتكون نواة الجامعة المرتقبة. وأطلق عليها اسم كلية غردون التذكارية. وقد بلغت ميزانيتها في هذا العام، سبعين ألف جنيه، تدفع جزءاً منها قدره ٢،٩٠٠ جنيه لجنة تخليد ذكرى غردون في إنجلترا. ومع هذا فقد استساغوا أن يسموها باسمه، وأصبح مقر هذه الجامعة في مدينة الخرطوم في البناء الذي كانت تحتله المدرسة الثانوية القديمة بعد أن نقل جزء منها إلى وادي سيدنا من ضواحي أم درمان، والجزء الآخر إلى حنتوب. من ضواحي ود مدني كما أسلفنا، على أن الذي يستحق الملاحظة هو أن تقام الجامعة، في داخل المدينة، بينما تبعد المدارس الثانوية، إلى الضواحي والقرى، مع أن المعقول والمعروف في جميع أنحاء العالم، هو العكس. فطلبة الجامعة، بحكم سنهم، ومشاغلهم، أكثر حاجة للهدوء والانقطاع للعلم، بينما الطلبة الصغار، في الثانوي، يستحسن أن يكونوا قريبين من أهلهم وذويهم، ولكن ربما كان للحكومة، في ذلك حكمة، تخفى على الحكماء!

ومع اعترافنا، بأن إنشاء هذه الكليات، هو خطوة، لم يبلغا أملنا في حكومة السودان، فلابد أن نقرر هنا، أن الفكرة ظلت تنتظر التنفيذ مدة أربعين عاماً، أي منذ عام ١٩٠٢ حينما تقدم السير جيمس كرى، أول مدير للمعارف بمشروع يرمى إلى تحويل المدرسة الثانوية إلى جامعة تحت اسم غردون، وهذا أقوى مثل على سوء النية، والقصد المبيت إلى الإبطاء بالتعليم، قل أن نجد له مشابهاً في الدنيا بأسرها، وهذا هو ما يفعله الاستعمار بالمستضعفين.

ومع أن ميزانية التعليم العالي تبلغ سبعين ألف جنيه، فإن نصيب المدرسين الإنجليز وغيرهم يبلغ ٤٣،٧٧٣ جنيها مصرياً أي ثلثي الميزانية فإذا لاحظنا أن السبعين ألفاً، تنفق على تعليم ١٩٥ طالباً، تبين أن تكاليف الطالب تساوى ٣٦٠ جنيهاً في العام، وهو أعلى ما يصرف على الطالب في الدنيا حتى في إنجلترا نفسها!!

ورغم أن التعليم العالي مجاني إلى الآن، إلا أن الخطوات قد اتخذت فعلاً لإدخال المصروفات، وقد قدروها على بعض الطلبة بملغ خمسين جنيهاً للطالب في العام. وعلى ذلك فسيضطر السودانيون إلى تركها للأجانب، لأن الذين يستطيعون دفع مثل هذا المبلغ عدد معدود والفضل في هذا الفقر للإنجليز وسياستهم الاقتصادية، كما سيرد في الفصل الثالث. وتتضح لنا ضآلة الجهود التي تبذلها حكومة السودان في سبيل التعليم العالي إذا علمنا أن مصر تعلّم في جامعاتها ومعاهدها العالية نحو المائتي طالب سوداني بين الجامعة والأزهر كلهم بالمجان، بل تنفق عليهم الحكومة في بيت السودان الذي أنشاه من الجيب الخاص جلالة الملك فاروق.

٦ - كلمة مجملة عن:- أنواع المدارس والمعاهد الأخرى

لئلا يطول بنا الحديث اقتصرنا على ما سبق ذكره، من أنواع المعاهد التعليمية، وتكملة للبحث فإنا نذكر شيئاً عن المعاهد الأخرى وأنواع التعليم التي لم نشر إليها من قبل.

أ. التعليم الديني:

منذ أن دخل الإسلام السودان مع دخول العرب، كان التعليم مركّزاً في مدارس القرآن بالصورة الموجودة إلى الآن في أكثر البلاد الإسلامية، حيث يدرس الصغار القرآن الكريم. أما الكبار فإنهم يؤمون المساجد، فيلقي عليهم الفقهاء دروس الدين في حلقات تقام عقب الصلوات. ولقد ظل هذا شأن التعليم في السودان في غالبيته العظمى، فلا تزال (خلاوى) القرآن منتشرة في كل مكان، وحلقات الدروس تزحم المساجد، وكان مسجد أم درمان أحد تلك المعاهد التي يدرس فيها الكبار منذ أيام الشيخ الجليل المغفور له محمد البدوي الذي أقامته الحكومة الحاضرة شيخاً للإسلام في السودان وكبيراً لفقهائه، فلما توفي خلفه المرحوم الشيخ أبو القاسم هاشم الذي كان له أكبر الفضل في تنظيم المسجد وجعله مقراً لمعهد ديني على غرار الأزهر الشريف، وتتولى الصرف عليه الحكومة، ولكن مخصصاته من الميزانية لم تكن كافية للنهوض به نهضة صحيحة، وما زال محتاجاً للإصلاح في كل نواحيه، ومن ضمنها العلماء الأكفاء المتخصصون للقيام بمهمة التدريس، وما زال الناس يشعرون بهذا النقص، فأكثروا من الكلام فيه، ومطالبة الحكومة بزيادة مخصصاته لإعانة الطلاب، وكفل سبل الحياة الهانئة لهم، وإمداده بمدرسين من الأزهر لتقوية عناصر التدريس فيه. ولكن الحكومة لم تهتم بكل هذا، حتى هبّ المؤتمر عام ١٩٣٨، فرفع إلى أولي الأمر مذكرة مستفيضة أبان فيها أوجه النقص وطالب بإصلاحها، وعلى رأس تلك المطالب إنشاء أروقة أو داخليات للطلبة من غير سكان أم درمان، وإيفاد مدرسين من الأزهر.

ومما يجب ذكره هنا أن المغفور له الإمام المراغي شيخ الأزهر السابق كان قد وافق على إرسال مدرسين ممتازين لمعهد أم درمان، بل ووافق على أن يتحمل الأزهر مرتباتهم أو أكثرها، ولكن حكومة السودان الرشيدة أصمت أذنيها دون هذا الإصلاح، وإن كانت قد اضطرت في العام الماضي إلى استقدام أستاذ سوداني جليل هو الشيخ محمد المبارك عبد الله الذي بدأنا نسمع في الأيام الأخيرة أن الحكومة لا تريد استبقاءه أكثر مما فعلت، وهذا التصرف من غير شك ليس بغريب على مثل هذه الحكومة الاستعمارية.

ولما يئس الناس من الإصلاح عن طريق الحكومة اتجهوا إلى المجهود الشعبي، فأنشأوا فروعاً للمعهد في مدن القطر المهمة جميعها، حتى بلغ عدد هذه الفروع سبعة وأربعين معهداً يمدها المؤتمر جميعها بالإعانات السخية. كما يجدون فيها السكن الصحي والغذاء الكافي والراحة التي تساعدهم على التفرغ للدرس والتحصيل.

وهكذا تقصر هذه الحكومة تقصيراً فاضحاً مشيناً لا يغتفره لها إلا أنها حكومة إنجليزية استعمارية لا ينتظر منها أكثر من ذلك.

ب ـ التعليم الصناعي:

للحكومة مدرسة صناعية في مدينة أم درمان تستمد أكثر طلبتها من خريجي المدارس الأولية، وأقلهم من خريجي المدارس الوسطى، وأهم ما يتلقاه التلاميذ فيها هو النجارة والبناء، ولكنها بحالتها الحاضرة لم تؤد للبلاد خدمة تذكر ولا يحس لها الناس أثراً. كما للحكومة مدرسة أخرى في عطبرة خاصة بأعمال السكك الحديدية حيث يدرس الطلبة فيها أعمال الميكانيكا، وهي كسابقتها قليلة الجدوى ضيقة النشاط، لأنها قاصرة على نوع خاص من التعليم الصناعي.

فلما شعر المواطنون بحاجتهم الملحة للتعليم الصناعي، أنشأوا ملجأ القرش بأم درمان، حيث ينخرط فيه الأطفال الفقراء فيتعلمون مبادئ القراءة والحساب والدين بجانب كثير من الصناعات الأخرى النافعة كالنسيج وأشغال السجاد وعمل الجلود المختلفة. وقد كان من الممكن أن يؤدي هذا المعهد خدمات جمة لولا ظروف الحرب التي عاقت المسئولين فيه من استيراد الأدوات اللازمة لتقدمه. لقد أولاه المؤتمر عناية خاصة في السنوات الأخيرة. راجياً أن يجعل منه مؤسسة صناعية تعمل على الأخذ بيد الصناعة وترقيتها. ومهما يكن من شيء فإن للملجأ عملاً ملحوظاً بما أخرجه من مصنوعات واستحدثه من أساليب لترقية المصنوعات المحلية، بفضل لجانه، ومديريه المصريين وعلى رأسهم الأستاذ حسن رشيد نور الذي درس هذه الصناعات وتخصص فيها من ألمانيا.

ج- البعثات الخارجية:

لما كانت حكومة السودان أداة استعمارية قبل كل شيء، ولما كان غرضها من التعليم هو إخراج طائفة من الموظفين تنتفع بهم في نواحي إدارتها المختلفة. فإنها لا يمكن أن تهتم بالتعليم العالي الراقي بإرسال أبناء السودان إلى مصر أو أوروبا لاستكمال تعليمهم، وإيجاد

طائفة من الممتازين الذين قد يخلقون نشاطاً يعوق سياستها أو يطالبون بمراكز الإنجليز في الحكومة. لهذا لا نكاد نجد إلى الآن سودانياً واحداً كان لها الفضل في إيفاده إلى الخارج وحصوله على إجازة علمية محترمة.

ولما كثر تذمر السودانيين من هذه الحال، خصوصاً في الوقت الذي بدأت تروّج فيه لأهدافها في إعطاء السودان حكماً ذاتياً وسودنة الإدارة. أمام هذا التذمر بدأت الحكومة في السنوات الأخيرة في إرسال عدد قليل لا يتجاوز أصابع اليدين إلى إنجلترا وغيرها للدراسة، ولكنها لم تمكّن واحداً منهم من الحصول على شهادة علمية، جرياً على سياستها في الإبطاء بالتعليم، وصرف أموال الشعب في غير ما ينفع الشعب، وذلك خوفاً من أن يطلب هؤلاء المتعلمون حقهم في الوظائف العليا التي تؤهلهم لها ثقافتهم وشهاداتهم، ولكي تجد دائماً مبرراً لحصر السودانيين في أصغر الوظائف لعدم وجود الكفاءات المستحقة للأعمال والوظائف المهمة. وها هي ما زالت سائرة في هذا السبيل، فإذا أرسلت بعثة من المدرسين اختارات أكبرهم سناً وأقلهم استعداداً للاستفادة والإفادة، لكي تقول للسودانيين: إنها تعطيهم فرصة التعليم الخارجي، فإذا ما عاد مبعوثوها كانوا قد بلغوا سن المعاش أو يكادون. وها هي اليوم ترسل لإنجلترا قوماً تخطت أعمارهم الخمسين من مهندسين وقضاة وغيرهم ليشاهدوا معالم لندن وغيرها من المدن أشهراً معدودات على حساب دافع الضرائب، تاركة صغار السن وأهل الاستعداد لكي تشيب نواصيهم فوق أعواد المكاتب وبين رفوف الدوسيهات، وهي سياسة بلغت الغاية في الدجل والخداع، وفاقت الحدود في الاستهتار والنكاية بشعب مسكين ألقت الأيام مصائره بين يديها، فحق عليه الفناء، وحكم عليه بالموت الأدبي والمعنوي إلا أن المؤتمر ما زال يبذل جهده في سبيل التعليم العالي، وها هي حكومة مصر الكريمة قد بدأت ترسل البعوث إلى أوروبا من أبناء السودان، ليأخذوا قسطهم كاملاً من ثقافة الغرب في أعرق مناهلها وأكبر جامعاتها.

٧ - التعليم الأهلي

أثبتنا في الفصول التي سلفت عن التعليم، أن إدارة الحكم الثنائي تبطئ عمداً في تقدم التعليم في السودان، فتقتر على مقرراته من الميزانية العامة[١] وتسرف في نفقات الإدارة، ومع ذلك لا تقبل كل العدد الذي يصلح للتعليم في درجاته المختلفة، وأثبتنا سوء النية بفقرات من تصريحات لرجال السياسة[٢]، وبمقارنات مع ما تفعله حكومات أخرى في بلاد مماثلة للسودان. ونورد في هذا الفصل دليلاً جديداً نثبت به أن الجهد الحكومي أقل بكثير مما ينبغي، ودليلنا على هذا هو ما قام به الأهلون أنفسهم في ميدان التعليم.

إن قيام التعليم الأهلي في أي بلد، دليل على تقصير الدولة، لأن محاربة الجهل من أول واجباتها نحو الأهلين، ولكن الحكومات في البلاد الأخرى تعترف بهذا التقصير إن وقع، وتقابل التعليم الأهلي بما يستحقه من تقدير وعون، فتعمل على تيسير مهمة القائمين به عن طريق التشريع، وعن طريق الإعانات المالية والأدبية. ولكن أبرز ما عند الإدارة الاستعمارية أنها تسن التشريع الذي يضع العقبات والصعاب، فيحرم توظيف أي مدرس غير سوداني، ويلزم لجان تلك المدارس بالحصول على موافقة مصلحة المعارف عند نقل أي مدرس من مدرسة حرة إلى أخرى، ويرفض على المدرسين تسجيل أسمائهم، ويحظر توظيف غير المسجلين، ويحرم على المدرسين الاشتغال بالسياسة، ويبعد من ثبت اشتغاله بها، ويمنع تعيين أي مدير أو ناظر مدرسة بدون الحصول على موافقة مدير المعارف، كما يقوم بإغلاق أي مدرسة يثبت فيها الإخلال بأي شرط من الشروط المتقدمة (انظر المواد ٦ و ٧ و٨ و١١ من القانون المذكور).

أما من الناحية المادية عن طريق المعونات المالية، فإن إدارة الحكم الثنائي تكاد لا تفعل شيئاً، لأن المال المرصود، في ميزانية ١٩٤٦، لهذا الغرض في المديريات الشمالية ما هو إلا رقم رمزي فقط بلغ ٢,٢٠٠ جنيه، وهو بالقياس إلى المال المقرر للمديريات الجنوبية، حيث يعمل المبشرون، ليعد قليلاً جداً، لأن الأخير بلغ ٢٩,٠٣٦ جنيه. ولقد بلغ الحال ببعض المدارس في السودان الشمالي أن زهدت في هذه الإعانة، ورفضتها، لما هي عليه من قلة، ولما يتبعها من شروط قاسية والتزامات ثقيلة.

---

(١) ذكر العلامة بارنز في كتابه (الاستعمار البريطاني في مصر) عند حديثه عن السودان قائلا: (إن نصيب الفرد من سكان السودان من ميزانية التعليم نحو قرش ونصف في العام ونصيبه من مصارف الخدمات الطبية يتراوح بين القرشين والثلاثة في العام) ص٤٠ ترجمة الاستاذ أحمد رشدي صالح.

(٢) من بين تلك التصريحات ما جاء على لسان السير ماكمايكل عند حديثه عن الأسس التي وضعت للتعليم في السودان فقال (لقد تجنبنا بحذق زلة الإسراع أو الطموح في البداية) ص٦٧.

وعلى الرغم من هذه التشريعات، وبالرغم من هذا التعسف في تطبيقها، وما يترتب على ذلك من صعاب، وانعدام الإعانات المالية من الحكومة، فإن التعليم الأهلي، - وقد بدأ عام ١٩٢٦ - سار قدماً بتؤدة وثبات، حتى إذا ما نادى المؤتمر ليوم التعليم في عام ١٩٤١، بدأت نهضة تعليمية قوية، أسهم فيها الأهالي بنصيب ملحوظ وسخاء نادر، هو مضرب المثل في حركات الشعوب والنهضات، حتى أصبح يوم التعليم الذي يتفق في التاريخ مع يوم الهجرة عيداً دينياً وقومياً للبلاد يقدم فيه كل فرد ضريبة التعليم عن رضا واختيار.

وقد نص قانون يوم التعليم على اقتطاع ٢٠٪ من الإيراد لتأسيس مال احتياطي، ومع ذلك ففي غضون هذه السنوات الخمس، أنشأ المؤتمر من المؤسسات العلمية ما يزيد على المؤسسات التي أنشأتها الحكومة في نصف قرن وإليك الأرقام للمقارنة.

أهلي				حكومي			
نوع المدرسة	عدد المدارس	عدد الطلبة	مصروفات سنوية	نوع المدرسة	عدد المدارس	عدد الطلبة	مصروفات سنوية
مدارس قرآن (٢)		٢٥,٠٠٠	مليم ج –	مدارس تحت الدرجة٣	٤٠٢	٢٠١٠٠	مليم ج
مدارس ليلية للكبار	٣٨			مدارس ليلية للكبار	١		–
معاهد دينية	٤٧	١,٩٠٠	–	معاهد دينية	١	١٢٠٠	–
مدارس أولية	٥٠	٣٣٥٠٠	–	مدارس أولية	١٨٢	٢٦٢٩٠	١,٥٠٠
مدارس وسطى	١٩	٩٠٠٠ ٣٢٣٠	١٥٠٠ ١٢٠٠٠	مدارس وسطى	١٢	١٨٠٠	١٢،٠٠٠ ١٨٠٠٠
مدارس ثانوية	٢	٢١٠	٨٠٠٠	مدارس ثانوية	١	٥٥٥	خارجي
مدارس عليا	–		_	مدارس عليا	١	١٩٥	٣٠٠٠ داخلي

ملحوظات على الجدول السابق

(١) تأسست أكثر المدارس الأهلية بعد عام ١٩٤٠ ولهذا السبب لم تكتمل جميع فصولها حتى الآن، وهذا يفسر قلة الطلاب في الجدول السابق وبصفة خاصة في المدارس الثانوية الأهلية التي لا تزيد فصولها عن السنتين الأولى والثانية، فلا تتم المقارنة إلا عندما تكتمل هذه المدارس.

(٢) مدارس القرآن تعادل مدارس تحت الدرجة في التعليم الحكومي وليس لدينا إلا إحصائيات تقريبية ترجع إلى عام ١٩٣٩.

(٣) للحكومة مدرستان صناعيتان وللتعليم الأهلي واحدة مقرها ملجأ القرش بأم درمان ولكن الأرقام تنقصنا فلم نذكرها.

وعلاوة على هذه المدارس، فإن يد المؤتمر امتدت إلى إرسال البعثات إلى المدارس الحكومية، وله الآن عشرة طلاب، يدرسون على نفقته، بعضهم يدرس في كلية المعلمين ببخت الرضا، وبعضهم يدرس في قسم المدرسين في كلية غردون، حتى إذا ما تخرجوا شغلوا وظائف التدريس في مدارس المؤتمر الحرة. كما قام بالصرف على غيرهم ممن يبلغ عددهم رقماً كبيراً، موزعين على معاهد مصر المختلفة.

على أن هناك جانباً من التعليم الحر، لم نشر إليه في هذا المقام، وهو المدارس التي تؤسسها الجاليات الأجنبية المختلفة، والمدارس المصرية الحكومية، وقد قامت جميعها بمجهود مشكور مقدر، في محاربة الجهل في السودان ومساعدة الإدارة في أداء واجبها تحت ظروف قاسية، والناس يذكرون، ما لقيه القائمون على تأسيس مدرسة فاروق الثانوية بالخرطوم من صعاب وعراقيل، قد ذللت جميعها بعد جهود عظيمة، وذلك في عهد صاحب المعالي نجيب الهلالي باشا، وكان آخر تلك الصعاب عدم قبول السودانيين إلا بعد استيفاء مطالب أبناء المصريين.



مسطورات

MUSTORAT

الفصل الثالث

سياسة الإنجليز الاقتصادية في السودان


مسطورات
MUSTORAT
MUSTORAT
مسطورات

١ - نظرة عامة

نفتتح الآن فصلاً جديداً، في تاريخ الحكم الإنجليزي للسودان، ينضح بالمساوئ والمخازي، وربما كان هذا الفصل يمثل أخطر أنواع السياسات التي تفتقت عنها العقلية الاستعمارية، نسبة للدور الخطير الذي يلعبه الاقتصاد في تاريخ الأمم ولأن الرخاء المادي والاستقلال الاقتصادي إذا ما وجدا في بلد فقل على الاستعمار السلام. ولقد ظل الاستعمار الإنجليزي متميزاً بطابع الاستغلال الاقتصادي سواء في نشأته أو استمراره وتثبيت أقدامه، وما ذكرى شركة الهند الشرقية أو البعوث التجارية في شرق إفريقيا وغربها، ببعيدة عن الأذهان. ذلك لأن إنجلترا بلد تعيش على خامات المستعمرات وغذائها، وتحتاج للمستعمرات كأسواق لتصريف منتجاتها، ولهذا السبب عملت على أن تكون دولة ذات أسطول عظيم يمكنها من سيادة البحار.

يقول مفكر سويسري إن محور السياسة البريطانية في وادي النيل يدور حول (القطن) ذلك الذهب الأبيض، الذي تحتاج إليه معامل لنكشير حاجة ماسة، ولقد اتجهت إنجلترا، بأبصارها، نحو غرب إفريقيا ليمدها بالقطن فلم تنجح، فاتجهت نحو مصر، ولكنها ما كادت تستقر فيها حتى شعرت بأن استقرارها لن يطول أمده فعملت على نشر نفوذها نحو منابع النيل جنوباً، فكانت مأساة استعادة السودان.

فإذا كانت إنجلترا ترمي، من احتلال مصر، إلى حفظ مواصلاتها مع الإمبراطورية بإشرافها على قناة السويس وهي حجة تحكم لا تحكيم، فإن السودان ليست له هذه الأهمية، ولا علاقة له بمواصلات الإمبراطورية ويؤكدها القول الذي ذهبنا إليه، أن إنجلترا عندما استقرت في السودان قبل أن تتم فتح البلاد وتقضي على الثورات في سائر أطرافها، بدأت مباشرة في القيام بتجارب لزراعة القطن، فلما تأكدت من صلاحية الأرض والطقس منحت في سنة ١٩٠٥ امتيازاً لشركة الزيداب الإنجليزية لزراعة القطن، وتلتها باقي الامتيازات التي سنتعرض لها في حينها(١).

---

(١) قال الكولونيل مونتيل في تقرير قدمه لوزارة الخاريجة الفرنسية عن حملة فاشودة (أن الإنجليز وضعوا نصب أعينهم منذ الساعة الأولى أن السودان المترامي الأطراف الغني يجب أن يكون فدية مصر الصغيرة الفقيرة تقدمها لإنجلترا. إن إنجلترا لن تفكر في الجلاء عن مصر إلا إذا تم لها امتلاك السودان فعند ذلك يستطيع الإنجليز أن يصرفوا حاصلات السودان دون أن تمر بمصر ... ومتى تم للإنجليز امتلاك منابع النيل الأعلى والمتوسط ففي استطاعتهم ببعض الخزانات إخصاب منطقة النيل الدنيا أو إجدابها حسب ما يحلو لهم).

وأول ما ينبغي ملاحظته، أن السياسة الاقتصادية في السودان من المسائل التي حرصت إدارة الحكم الثنائي على أن تجعلها سراً من الأسرار الحصينة التي لا سبيل إلى الوقوف على ألغازها ومراميها إلا عن طريق ربطها بالخطوط الخارجية لسياسة الإمبراطورية البريطانية، تلك السياسة التي لا تظهر إلا في لمحات قصيرة خاطفة بين فترات طويلة من الزمن، مثل (سياسة الباب المفتوح) عندما تهيأت للمنافسة مع الصين، ومثل (سياسة الباب الخلفي) عندما أرادت القبض على أزمة الأمور في مصر، ومثل قرارات المؤتمر الإمبراطوري (التي تكررت منذ عام ١٩٢٦ إلى أيام مؤتمر أوتاوا) الذي قرر إقامة الحواجز الجمركية لقفل أسواق الإمبراطورية قفلاً محكماً في وجه التجارة الأوروبية واليابانية.

على أن إنجليز حكومة السودان، كان عليهم، علاوة على واجب التمشي مع السياسة الاقتصادية الإمبراطورية، واجب خاص في السودان، يدفعهم إلى التزام السرية الشديدة، ذلك أنهم دخلوا السودان خلسة بغرض الاستغلال، فكان عليهم أن يطمئنوا السودانيين ويصرفوهم عن التنبه لهذه الأغراض، كما عليهم أن يحافظوا على شعور المصريين وحسن عواطفهم، حتى تحين الفرصة لكي يستحوذوا وحدهم على خيرات البلاد، فأفادوا بذلك فائدتين أولاهما: أنهم استعملوا اسم مصر جواز الدخول في السودان، فكان اسمها درعاً متيناً يقيهم الاحتجاجات والمشاكل الدولية، في وقت كانت السياسة الخارجية العالمية تتجه نحو هدف واحد، هو الذي أسموه (بالسباق إلى إفريقيا) فأنجدهم اسم مصر في حادث فشودة، وتخلصوا عن طريقه من الاشتباك مع فرنسا سالمين غانمين من أيسر السبل، وقد كشف عن هذه السياسة اللورد كرومر في عباراته التي نقلها عنه السير هارولد ماكمايكل في كتاب السودان الإنجليزي المصري صفحة ٦٤ "من العسير إقامة النفوذ الإنجليزي وتثبيته في السودان على مثل الأوضاع الشاذة والحدود المهمة التي قام عليها في مصر، دون أن يجرنا ذلك إلى الاشتباك في مشاكل دولية عقيمة). أما الفائدة الثانية فهي ضرورة مصر للسودان باعتبارها (المورد اللازم لسد النقص المالي في ميزانيته، فقد ظهر بوضوح منذ البداية، أن السودان سيظل عبئاً على الخزينة المصرية لعدة سنين) المصدر المذكور صفحة ٧٤. وقد حصل اللورد كرومر على موافقة مجلس الشورى القوانين بسد عجز الميزانية السودانية على اعتبار أن السودان جزء لا ينفصل عن مصر[1].

(١) تقرير اللورد كرومر ١٩٠١.

وحب الاستحواذ على السودان، والتفرد به من جهة، واعتبار التغرير به والمصانعة التي تمليها الضرورة وطلب المعونة من جهة أخرى، ظلت الإدارة تعمل في السودان، محاولة إقناع المصريين والسودانيين على السواء، بأن البلاد فقيرة فقراً طبيعياً، بينما ظلت في نفس الوقت جاهدة دائبة على التنقيب بكافة وسائل الاكتشاف الحديثة، على ما تحويه تلك الأرض الطيبة من كنوز الثروة الطبيعية، لتحتفظ بها وتراقبها، حتى إذا ما جاء اليوم المرتقب، استخرجتها ووضعت يدها عليها ثمراً داني القطوف.

نستطيع أن ندرك ذلك عند ما نعلم أن الإنجليز منذ فجر أيامهم (السعيدة) قد جندوا الكفايات العلمية لهذا الغرض، فأنشأوا مكتباً للأبحاث الجيولوجية ظل يعمل أكثر من ثلاثين سنة، وأن المرء لتصيبه الدهشة والحيرة حين يتلفت باحثاً عن تقرير واحد من التقارير أو المذكرات التي وضعها المستر جراهام والمستر كولسشتر وغيرهما - وقد جابوا أطراف القطر من أقصاها إلى أقصاها على حساب الخزينة السودانية - فلا تجد أثراً لشيء من هذه التقارير وتلك المذكرات. حتى أن رجلاً مثل عبد الله بك فكري أباظة، أول خبير اقتصادي لمصر في السودان، عندما أراد أن يكتب عن الثروة المعدنية في السودان، لم يعثر على مرجع أو تقرير واحد[1]، فلجأ إلى التاريخ القديم يستلهمه وإلى تقرير كتبه عالم غير مسئول اسمه المستر استانلي واف في عام ١٩٠١ وإلى جانب هذه الأبحاث، أنشأت الحكومة عام ١٩٠٣ مكتباً للتجارب الزراعية في مدينة شندي، امتدت أعماله وإدارته إلى شمبات، وأخيراً إلى واد مدني، وتطور هذا المكتب، حتى صار مصلحة كاملة تحوي جميع الأقسام التي يحتاج إليها العالم الزراعي، بينما ظلت نتائج هذه الأبحاث أسراراً غامضة فيما عدا قسم القطن. ولم تقف الحكومة عند هذا الحد، فاستقدمت قبل الحرب باحثاً عالمياً يدعى الدكتور مايرز من إنجلترا، وأغدقت عليه المال لكي يقوم بأبحاث في الاقتصاد الزراعي في المديرية الإستوائية، فقام هذا الرجل بأعمال الأبالسة والشياطين، وكشف عن نواحٍ خطيرة، لكنها ظلت كلها أسراراً لا سبيل إلى معرفتها واستظهارها.

وفي السودان أيضاً مصلحة للشئون الحيوانية والبيطرية، ومصلحة للزراعة والغابات، ومصلحة للتجارة والاقتصاد بل ومصلحة للعاديات، أما شئون الري فقد بدأت مع هذا الحكم البغيض باسم تفتيش السودان التابع لوزارة الأشغال المصرية، ولأمر ما ظل كل المشرفين عليها من الإنجليز حتى عام ١٩٢٤.

(١) ص٥٩ من كتاب ابحاث اقتصادية.

ورغم كل ما ذكرناه، ظل الإنجليز في كل ما يكتسبونه، يوهموننا بعدم استعداد البلاد للتقدم الاقتصادي، ويؤكدون أن السودان بلد فقير، لن يكون له مستقبل اقتصادي ذو أهمية، لكن الحقائق لابد أن تظهر، وآخرها نبأ اكتشاف معدن اليورانيوم الذي تصنع منه القنابل الذرية، والذي يعتبر وبلا شك أهم مادة في العالم اليوم. ويكفى لدفع هذه الخرافة أن ننقل عن سلاطين باشا، المفتش العام للسودان، منذ الاحتلال، ما أورده في كتابه (السيف والنار) عن مديرية بحر الغزال وقد كان حاكماً عليها. قال إن أرض هذه المديرية غنية غنى بجميع أنواع المعادن الثمينة والمفيدة التي لا يمكن أن تجتمع في غير هذه البلاد ولهذا فإني أنصح الإنجليز بألاّ يهيئوا الفرصة للمصريين لزيارة هذه البقعة لأنهم إذا عرفوا ما فيها من كنوز فهيهات أن يتنازلوا عن حقوقهم في السودان.

وآخر ما في هذا الصدد هو ما جاء في كتاب تقرير جماعة (الفابيان) الإنجليزية الذي سبقت الإشارة إليه: (ويظن المتعلمون من السودانيين أن جنوب السودان يحوى كنوز سليمان من المعادن والخيرات، ولكن الأبحاث التي قامت بها الحكومة لا تؤيد هذا الظن) ولكن التقرير يتناقض فيقول: (ولكن لهؤلاء بعض الحق فإن الحكومة لم تقم بما يجب عليها نحو الكشف عن تلك الكنوز) وهكذا يدفع الإنجليز الاستعماريون الظن بالظن.

نعود فنقول: هل السودان في واقع الأمر وعلى ضوء الأبحاث العلمية والأسس الاقتصادية بلد فقير؟ هذا ما نحاول الرد عليه في السطور التالية.

٢ - إفقار لا فقر

هل السودان في واقع الأمر وعلى ضوء الأبحاث العلمية والأسس الاقتصادية بلد فقير، لا يستطيع أن يعتمد على موارده الطبيعية، وأن يكتفي بها؟ وهل هو، كما تقول الخرافة التي صارت في هذا الزمان حقيقة ترددها الألسن الساذجة، في حاجة أبدية إلى الإعانات الخارجية، وآخرها هذان المليونان من الجنيهات الذان قرر البرلمان الإنجليزي هبتهما إلى السودان منحة سخية خالصة لوجه الله والإنسانية لا يريد بهما جزاء ولا شكوراً؟

إن دعوى الفقر تهمة باطلة أوحت بها نية سيئة مبيتة. ولنا في دحض هذه الفرية حجتان أولاهما: منطقية، وثانيتهما: تستند إلى المناقشة على أسس اقتصادية علمية وأدلة مادية. فالأولى تتلخص في أنه إذا كان هذا القطر فقيراً حقاً، فقيراً في ثروته الحاضرة الظاهرة، وفقيراً في اقتصادياته الكامنة المستقبلة، وهو بعد، بلد لن ينهض زراعياً، ولن يتطور صناعياً بدرجة تجعله في مصاف البلاد الأخرى، فما الذي حدا بكم أيها الدخلاء إلى رسم الخطط المحكمة للاستئثار به، والتشبث بمكانكم فيه، وبسط سلطانكم عليه حتى أوصلكم هذا، إلى حد مناصبة أهله العداء وقد كرهوا مقامكم، وشعب وادي النيل أجمع قد استثقل ظلكم، وحتى عاديتم أنفسكم بتحمل تبعات أنتم في غنى عنها، وتضحيات كانت بلادكم أولى بها، ومشقات سببها الطقس الحار، والمطر المدرار. وصعوبة المواصلات وشظف العيش؟ أما عن الحجة الثانية فسنوردها مدعمة بالأرقام مؤيدة بالبيانات بعد المشاهدات:

وقبل أن نتوغل في البحث نقرر أن وصف بلد ما بالفقر أو الغنى، إنما ينبغي أن يستند إلى طبيعة البلد الملازمة للفقر أو الغنى، وعلى ثروته الكامنة واستعداده للنهوض المادي، ولا يجوز أن يحكم عليه ارتكاناً على حالته الراهنة، التي كثيراً ما تكون نتيجة ظروف طارئة كحكم أو إدارة فاسدين، أو ضعف سياسي داخلي أو خارجي، إلى غير ذلك من الأسباب، ذكر ذلك بروفيسور ليوناربارنز في مقارنته بين الاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد الرأسمالي في المستعمرات فقال (أنتم أيها الرأسماليون تبدأون بسؤال أنفسكم: كم يتكلف هذا المشروع من مال؟ لأنه من غير أن يكون لنا المال الكافي فلن نستطيع أن نفعل شيئاً. أما نحن الاشتراكيون في الطرف الآخر فنقول: هل عندنا الرجال (اليد العاملة) والمواد؟ فإن كانت الإجابة نفياً فإن كنوز الأرض كلها لن تفيد، أما إن كانت إيجاباً، فلا يبقى إلا شيء واحد وهو استعمالها في الموضع والزمان المناسبين).

فهل يوجد في السودان اليوم العمال والمواد الخام اللازمين لتقدمه الاقتصادي لاستثمار ثروته؟

أما عدد السكان فيتجاذبه قولان، الإحصاء الرسمي، والتقدير الشعبي، فبينما الأول يجعله ستة ملايين ونصف[1]، إذا بالثاني يجعله لا يقل عن الثمانية ولا يزيد عن العشرة، وعلينا هنا أن نقرر أن الإحصاء الحكومي دون الحقيقة دائماً، لعدم الاهتمام بعمل إحصاء حقيقي في يوم من الأيام، بل هو عملية حدس وتخمين يقوم بها الموظف الإنجليزي في داخل مكتبه وهو على كرسيه، وقوله فصل وكلمته لا تقبل المراجعة. ومهما تكن الحقيقة فإن عدد السكان ليس من القلة بحيث يتضاءل في القياس والمقارنة مع دول أكثر نهوضاً منا كدول البلقان وبلجيكا أو سويسرا، وهو أعلى بمراحل من عدد السكان في دول الشرق الأوسط كفلسطين وسوريا ولبنان وربما زاد على العراق.

ولما كان السودان قطر يساوي في مساحته نحو مليون ميل مربع، أي مساوٍ لمساحة القارة الأوروبية كلها ما عدا روسيا، أو ثلاثة أمثال القطر المصري، وتمتد هذه المساحة على أراضٍ تختلف في طبيعتها وطقسها، فلا بد أن تكون ثروته منوعة، إذ توجد به جميع صنوف الثروة الطبيعية من زراعية وحيوانية ومعدنية.

(١) تقويم حكومة السودان سنة ١٩٤٢.

٣. الثروة الزراعية

تتقسم البلاد زراعياً إلى ثلاثة أقسام :

(١) المنطقة الشمالية:

وهي عبارة عن مستطيل يقع بين خطي عرض ٢٢ شمالاً و١٦ جنوباً، وخطي طول ٣٦ شرقاً و٢٤ غرباً، ومساحتها نحو ٢٣٦،٢٠٠ميل مربع، وهي تشمل المديرية الشمالية بأكملها، ويبلغ عدد سكانها نحو ستمائة ألف نسمة (حسب الأرقام الرسمية) وهذه المنطقة تحتوي على مساحة زراعية مكونة من طبقات الطمي التي رسبت على مر القرون على شاطئ النيل من الخرطوم إلى حلفا، وتمتد هذه المساحة في صعيد مصر في الطرف الجنوبي إلى مسافات شاسعة. وتضيق في بعض الجهات إلى حافة الماء. لكنها على وجه الإجمال استطاعت بأساليب الزراعة البدائية أن تغل ما يكفى لتموين السكان ويصدر الفائض إلى الخارج، وأهم حاصلاتها النخيل والقطن والقمح وتزدهر بها جميع أنواع الفواكه المعروفة والبقول.

وينبغى ألا يفوت الباحث، أنه فيما عدا هذا الشريط الضيق من الطمى، فإن الآلاف الباقية من الأميال المربعة التي تكوّن مساحة هذه المنطقة غير صالحة للاستغلال الزراعي في الوقت الحاضر على الأقل، لأن الجزء الأكبر رملي مجدب، يحتاج إلى نفقات باهظة للاستصلاح، وبعضها خصب التربة لكنه صعب الري، ومهما يكن من شيء فإنا نستبعد هذه المنطقة برمتها من بحثنا عن الثروة الزراعية في السودان، منعاً للجدل وقطعاً لأسباب المغالطة، هذا مع العلم بأن شرق هذه المنطقة يشمل أكبر غابات الدوم في البلاد، وهي مصدر ثروة صناعية وفيرة، وتكوّن جزءاً كبيراً من الصادرات إلى ما قبل هذه الحرب.

(٢) المنطقة الوسطى:

وهي أيضاً تقع بين خطي الطول اللذين يحدان المنطقة الشمالية، وبين خطي عرض ١٦ شمالاً و١٠ جنوباً، وتبلغ مساحتها نصف مليون من الأميال المربعة، وتشمل هذه المنطقة مديريات الخرطوم والنيل الأزرق وكسلا وكردفان ودارفور. وأرض هذه المنطقة مما يسميه الجغرافيون بمناطق السافنا القصيرة، وهي خصبة التربة، معتدلة المناخ، سهلة الري، تتراوح مدة هطول الأمطار فيها بين ثلاثة أشهر في شمالها وخمسة في جنوبها، وتشق هذه المنطقة خمسة أنهر: هي النيل الأبيض. والنيل الأزرق وروافدهما : عطبرة والدندر والرهد، زيادة على عشرات غيرها من النهيرات والوديان. ولكل هذه الظواهر الطبيعية فإن بالمنطقة مراعي

غنية واسعة، كما تكثر فيها الغابات المختلفة التي تمتد إلى مساحات شاسعة جداً. وأما سكانها فيبلغون نحو أربعة ملايين نسمة ونصف.

(٣) المنطقة الجنوبية:

وتشمل المديرية الاستوائية بما فيها أعالي النيل وبحر الغزال، وتبلغ مساحتها نحو مائتي ألف ميل مربع أي ١٢ مليون فدان، يسكنها مليونان من الأنفس وهذه المنطقة استوائية بمعنى الكلمة، تعج بغاباتها، وثمار هذه الغابات وما فيها شجر وحيوان، وأمطارها غزيرة لا تنقطع، أو تكاد، كما أنها مليئة بالمياه التي تتكون من الأمطار والبحيرات، وتنساب في النيل الأبيض وفروعه العديدة المنتشرة، وتمتلئ المنطقة بالمستنقعات التي تسبب كثرتها تبخر كميات هائلة من مياه هذا النهر العظيم تضيع سدى على مصر والسودان.

ونعود الآن لنذكر المنطقة الوسطى، التي تمثل الجزء الأهم في كيان الحياة الاقتصادية، في الوقت الحاضر على الأقل، فنقول: إن هذه المنطقة تشمل ما يزيد عن الثلثمائة مليون من الأفدنة، كلها صالحة للزراعة لجودة التربة وسهولة الري، كما لا تصلح هذه الأرض لجميع أنواع الاستغلال الاقتصادي، لكنا نتساءل كم يزرع ويستغل فعلاً من هذه الثلاثمائة مليون فدان، تقول الإحصائيات التي بين أيدينا عن سنة ١٩٣٩ أن المساحة المنزرعة في جميع السودان بلغت:-

١٤٧،١٤٧،١٤٧	فداناً زراعة مطرية
٤٤٢،٢٢١	فداناً بالري الصناعي
١٩٣،٦٨٧	فداناً بالفيضان
٢،٩٠٢،٨٥٥	الجملة

هذه المساحة تقل عن ١٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة الوسطى وحدها، وذلك إلى ابتداء هذه الحرب، ومعنى ذلك أن إمكانية البلاد الزرعية لا تزال كما هي لم تمس أو تكاد، على أن هذه النسبة الضئيلة لم تستغل الاستغلال اللازم، لأن الزراعة الآلية الحديثة لم تستعمل فيها، كما لم يستعمل السماد إلى الآن، بغرض زيادة الإنتاج، وكل هذا بفضل الإرشاد والوصاية الحكيمة التي التزمت بها حكومة السودان نحو أهل البلاد!!

يتساءل الباحثون ما علة هذا الجمود؟ هل هي راجعة إلى أن الأهالي زاهدون في الرخاء المادي؟ أم راجعه إلى شيء آخر؟ ويتبرع اللورد هيلي، في كتابه (نظرة في إفريقيا) كما يتبرع غيره من رجال الاستعمار، فيردون بالإيجاب، غير أن الواقع يخالفهم: فالأهالي يزرعون لسد

حاجياتهم الضرورية، وليس للاتجار، لأن وسائل الري عندهم وهي الساقية والشادوف وهي أساليب بدائية من مخلفات العهد القديم لا تؤهلهم لذلك، ونتيجة لذلك فإنهم لا يستطيعون المنافسة العالمية، لأن زراعة آلية جماعية، لا مجال فيها للزارع الذي يسير على سنن الأوائل فيفلح الأرض بالفأس.

على أن للمسألة جانباً آخر، فالسوداني ليس مجرداً من الإرشاد والتوجيه فقط، ولكن العراقيل الرسمية من جهة الحكومة أيضاً تشل طموحه وتمنع تقدمه.

وها هي الصحف السودانية طافحة بالشكوى، وها هو الشيخ فحل إبراهيم عضو المجلس الاستشاري، يسأل السكرتير الإداري في المجلس المذكور السؤال التالي فيقول:

(إن بالجزيرة جنائن للخضروات تفيد الأهالي فائدة محققة، ولكنها لا تزرع بعد شهر أبريل بحجة أن المياه لا تكفي لريها، فلماذا لا تعطى لهم المياه طوال العام؟) ص١٤ مضبطة المجلس للدورة الثالثة.

ولعلنا لا نذيع سراً إذا ذكرنا أن لجنة مراقبة المياه كانت تجتمع مرة واحدة في العام إلى سنة ١٩٤٣، فإذا تقدم لها مزارع يطلب رخصة ليقيم طلمبة لري مشروعه، فإن عليه أن ينتظر الاجتماع الذي يتم بعد عام – ص٨ من المضبطة المذكورة.

ومما يدحض الدعوى المغرضة عن كسل المزارع السوداني، أن ذلك المزارع قد أقبل على تجاريب القطن منذ سنة ١٩٠٠، حتى نجحت وأثمرت وبلغت المساحة المزروعة قطناً في سنة ١٩٠٥ : ٢٣،٨٩٨ فداناً. ومن ثم تحركت لانكشير فأنشأت نقابة السودان الزراعية في ١٩١٠، وهي التي يسمونها Sudan Plantations Syndicate وزرعت أولاً في الزيداب والدامر، كما أنها بدأت بزراعة خمسة آلاف فدان في الجزيرة، ظلت تزيد عاماً بعد عام، حتى بلغت اليوم نحو مليون فدان.

فإذا فخرت حكومة السودان بأنها أدخلت العلم، وأبطلت تجارة الرقيق، ووطدت أركان الأمن، من كل ذلك بقوة السلطان، أفليس في مقدورها، إن أرادت أن تجعل السوداني ينشط ويتجه نحو الزراعة بنفس القوة؟ ها نحن في سني الحرب نراها قد اعتمدت عليه في شئون التموين، فرفعت كثيراً من الإجراءات والقيود التعسفية في إعطاء رخص الطلمبات والمشروعات الزراعية، فإذا بالمزارع السوداني يمد جيوشها في الشرق الأوسط كله، بالقمح والفاصوليا والسمسم والبطاطس والفاكهة بكميات هائلة، وبغير هذه من المحصولات التي كانت تشتريها أو تغتصبها إن أردنا الدقة، لقلة ما تدفعه من أثمان، مما أضاع على البلاد ملايين الجنيهات،

كانت في حاجة إليها، وها نحن نذكر أهم ما استولت عليه من أنواع المحاصيل:-

القطن: استولت عليه الحكومة بسعر يتراوح بين ٤ و٥ جنيهات، فإذا علمنا أن مصر كانت تبيعه بنحو تسعة جنيهات للقنطار، فكأن الخسارة الناتجة هي الفرق بين ٤ و٥ جنيهات في القنطار، فتصير الخسارة في جملة الصادر - وقد بلغ سبعة ملايين طن في سني الحرب الستة - أكثر من ثلاثين مليون جنيه ضاعت على السودان من دخله القومي.

الفاصوليا: وهذه تأخذها الحكومة عن طريق الشركة المتحدة من الزارع السوداني بسعر يقرب من العشرين جنيها للطن، ليباع في مصر بنحو الثمانين جنيه، وفي فلسطين بما يزيد عن المائة جنيه.

البطاطس: وكان يشترى من المزارع السوداني بنحوعشرين جنيهاً للطن، وثمنه في مصر يقرب من الثمانين جنيهاً.

القمح: وهذا تأخذه الحكومة من المنتج بسعر ١١ جنيهاً للطن، وتبيعه للجمهور بسعر ٢١ جنيهاً للطن.

السمسم: تشتريه الشركة المتحدة من المزارع بسعر ١٨ جنيهاً للطن، بينما تبيعه في مصر بستين جنيهاً، وفي فلسطين بأكثر من مائة جنيه.

فمن هذا يتبين لنا بوضوح مقدار الضرر الذي نزل بالبلاد، والحيف الذي وقع على الزارع السوداني، وقد فاتت عليه الفرصة التي لن تعود.

ومما لا جدال فيه أن الحالة التي عليها الزراعة الآن، إنما كان سببها الأول فساد الإدارة لا كسل الفلاح، لأن التقدم الذي حصل في سني الحرب، والمشاريع التي أنشأتها الحكومة بسبب حاجتها لتموين الجيوش، كان ينبغي أن يتم كل هذا قبل عشرات السنين، ولكنها السياسة الإنجليزية التي لا تريد ذلك التقدم، بل وتقف في سبيله، وتتذرع لذلك بكافة الطرق والوسائل- فأين كانت من قبل هذه المشروعات كمشروع (خور أبي حبل)، ومشروعات الزراعة الآلية في سهول القضارف[1] ومشروع الزاندي وغيرها، بل نحن نعلم أن هذه المشروعات مدروسة منذ عشرين عاماً، ولم تشأ أن تنفذها السياسة إلا في هذه السنين.

على أن الفلاح السوداني قد بذل أقصى جهده، وعلى كاهله وحده من غير إرشاد أو استعانة بالآلات، ألقى عبء الزراعة في الأراضي التي ذكرناها آنفاً، فأنتج محصولاً وفيراً،

---

(١) مشروع للزراعة الآلية ترويه الأمطار، وقد بدأ بمساحة قدرها خمسة وعشرون ألف فدان، وقد درس هذا المشروع المستر سمث مدير الغابات الحالي سنة ١٩٢٥.

جنت منه الميزاينة بالضرائب المباشرة سنوياً ٦٦٣،٥٦٥ جنيهاً مصرياً أو ٢٠٪ من مجموع الضرائب المباشرة، بخلاف تأثيره في المالية العامة عن طريق الضرائب غير المباشرة، كما استطاع هذا الفلاح أن يصدر من المحاصيل بحسب إحصائيات عام ١٩٣٨[1] المقادير الآتية:-

الذرة ١٨،٤٥٦ طناً ، قيمتها ١٠٣،٧١٨ جنيهاً مصرياً

سمسم ١٨،٨٤٢ طناً ، قيمتها ٢١٧،٥١١ جنيهاً مصرياً

فول سوداني ٤،١٩٤ طناً، قيمتها ٣١،٦٤٠ جنيهاً مصرياً

أما مجموع الصادرات الزراعية فكان ٧٦٥،٠٥٢ جنيهاً مصرياً، بخلاف القطن الذي يساوي وحده ٦٦،٣٪ من جملة الصادر، ونتساءل إلى أين تصدر هذه المحصولات؟ نتساءل لأن طريقة تصريف هذه الحاصلات ذات أثر فعال على نشاط المزارع وإقباله أو إعراضه عن الزراعة، فنقول إن إنجلترا وحدها تأخذ ٤٣،١٪، والهند البريطانية ٢٠،٥٪، فكأن الإمبراطورية تحتكر ما مقداره ٦٣،٦٪ من الصادرات، والباقي أي الثلث موزع على باقي بلاد العالم. وبأي الأثمان تستولي الإمبراطورية على هذه الحاصلات؟ هذا ما تجيب عنه ثورة مزارعي الجزيرة هذا العام التي وإن كانت أسبابها الظاهرة المباشرة هي الاستقطاعات ولكن أسبابها الخفية غير المباشرة هي المظالم العديدة الواقعة على رؤوسهم وفي مقدمتها ضآلة الأسعار التي تشتري بها إنجلترا قطنهم.

نعود بعد ذلك إلى ما أسميناه بالمنطقة الجنوبية التي تقع في المرتبة الثانية بعد المنطقة الوسطى من حيث الإنتاج، ولكنها من حيث الثروة الكامنة تستطيع وحدها إذا ما استغلت استغلالاً معقولاً، أن تقفز بالسودان قفزة تضعه في مصاف أكبر دول العالم إنتاجاً، ولهذا السبب عطل الإنجليز استثمارها لأنهم يهدفون إلى فصلها عن شمال السودان، حتى يضموها إلى أملاكهم في أواسط إفريقيا، وليس في وسعنا أن نتعرض بتفصيل كافٍ لثروة هذه المنطقة الكبيرة التي تبلغ مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة إنجلترا، وهي منطقة استوائية زاخرة بأنواع الثروة الإستوائية من حيوان ونبات وغابات، وتكثر فيها المياه والأمطار إلى درجة تجعل استغلالها سهلاً يسيراً، ولما كانت السياسة الإنجليزية قد حرمت علينا السفر إلى الجنوب وجعلت المعلومات عنه أسراراً كخطط الحرب، فلم يكن في مقدرونا أن نعطي بياناً وافياً عنه، ولكننا نكتفي بأن نذكر أن هذه المنطقة مغطاة بغابات تنتج أجود أنواع الأخشاب المستعملة في الصناعات المختلفة، كما يمكن أن تنتج كميات هائلة من الوقود والفحم الخشبي، فقد استخرجت منها الحكومة في عام ١٩٣٧ ما قدره ١١٧،١٨٤ متراً مكعباً، وأمدت مصلحة

(١) مجلة الغرفة التجارية، وكتاب عبد الله بك أباظة.

الأشغال العمومية بمقدار ٢٢،٠٠٠ متراً مكعباً، والبواخر بما زنته ٦٨،٠٠٠ متر من الوقود، وبيع منه للجمهور لأغراض الوقود أكثر من ٢٠٠٠ طن، وضاعفت هذه الأرقام بنسبة جعلت السودان يكتفي عن الوارد من الخارج في سني الحرب كلها.

وبجانب هذا، فإن هذه الغابات تنتج كميات خيالية من أجود أنواع الفاكهة كالموز والمانجو والأناناس والباباي وذلك من غير أن يزرعها أحد (نبت شيطاني) بعد هذا لا تجد من يجمعها، ولم تفكر الحكومة في تصديرها أو حفظها بطريقة من الطرق، وحتى في الوقت الذي فكر فيه بعض الناس في القيام بهذا المشروعات منعت الحكومة ذلك، فقد اقترح أمين بك يوسف الخبير الاقتصادي سابقاً في السودان تسيير بواخر وثلاجات خاصة لحفظ الفاكهة وتصديرها ولكن الحكومة عرقلت المشروع حتى انتهى الأمر إلى الإهمال، وزيادة على ذلك، فقد زرعت في تلك المناطق محصولات مهمة بغرض التجزئة مثل البن والشاي وقصب السكر والأرز والمطاط فأتت بنتائج مدهشة حتى أن البن الذي ينمو هناك يعتبر أجود الأنواع الموجودة في العالم، كما عملت التجارب لزراعة القطن ونجحت ولكن الإنتاج ما زال محدوداً.

ولابد في هذا المقام من أن نعطي القارئ صورة عن الأسباب التي دعت إلى تأخر البلاد زراعياً ونلخصها فيما يلى باختصار:-

١. ارتفاع أجور السكك الحديدية مما يثقل من كاهل المزارع الذي يريد أن يستورد الآلات من الخارج لزراعته، أو يريد أن ينقل محصوله أو يصدره إلى أية جهة أخرى، بجانب ذلك ارتفاع أثمان الوقود الذي تدار به الآلات نظراً لاحتكاره بواسطة شركة شل الإنجليزية دون غيرها.

٢. العراقيل التي تضعها الحكومة لمن يريد أن ينشئ مشروعاً زراعياً وكثرة الإجراءات وبطؤها وتحكم لجنة مراقبة المياه تحكماً استبدادياً في المنح والمنع، بل في طريقة الزراعة والري والصرف واختيار المحصول إلى غير ذلك مما يجعل الفلاح تحت رحمتها بصورة لا تطاق.

٣. عدم وجود الإرشاد الفني وإهمال إقامة المشاريع النموذجية والمتاحف والمعارض.

٤. صعوبة المواصلات وتأثير هذه الناحية لا تتوقف عليه فقط حالة الزراعة فحسب، بل الحالة الاقتصادية والاجتماعية عامة. ومع قلة السكك الحديدية فإن الحكومة تمنع الأهالي من إنشاء شركات نقل، ولكيلا تزاحم سككها مع عدم وجود طرق لتسيير العربات لكي تسهل عليهم مهمة نقل الحاصدات.

٥. قانون ملكية الأراضي الجائر وخاصة في أرض الجزيرة التي تكاد تكون كلها في يد الحكومة الآن لأنها تضع يدها على الفدان مقابل ٨٠ قرشاً شراء و١٠ قروش إيجاراً سنوياً

في الوقت الذي منعت فيه بيع الأراضي لغير الحكومة، كائناً من كان راغب الشراء.

٦. عدم وجود نظام ثابت للري زيادة على أن أكثر الأراضي تزرع بالمطر وقد يشح وتضن به السماء في بعض السنين، فيهدد تلك الأراضي بالقحط.

٧. كثرة الآفات الزراعية التي لم تتمكن الحكومة بعد من مكافحتها مكافحة فعالة.

ومن هنا يتضح لنا أن جميع هذه الأسباب مما يجب أن تتحمل تبعته الحكومة وحدها، وكان الأخلق بها أن تعترف بتقصيرها، بدل أن ترمي الفلّاح بالكسل والخمول، لأنها بذلك العمل لا تدفع عن نفسها اتهاماً صحيحاً، بل تفر من سيئة إلى سيئة وتطغى رذيلة برذيلة (راجع كتاب بحوث اقتصادية عن السودان، لعبد الله بك فكري أباظة).

بعد هذا، ليأذن لنا السادة الإنجليز – إن كان هذا يرضيهم – أن نضع أمامهم بكل احترام، مقارنة ناطقة بين السودان وبلاد أخرى كانت من أكثر بلاد العالم تأخراً:

بلاد هي بشهادة المركيز كرزون الذي ارتادها راجلاً، فكافأته الجمعية الجغرافية الملكية بميداليتها الذهبية، ووصفها وصفاً بليغاً يدل على أنها أرض الجبال الشاهقة المتوجة بالثلوج، تفصلها أودية سحيقة، وأهلها مثلٌ حي في التأخر للشرق الغارق في ثباته – فإذا علمنا أن هذه البلاد تماثل السودان في مساحتها وعدد سكانها، بينما تقل عنه خصوبة ورياً، وأهلها بدائيون، وظلت كذلك حتى عام ١٩٢٦ عندما ضمتها روسيا إليها وخلقت منها خلقاً جديداً وها هي البيانات:–

الولاية	المساحة بالميل	عدد السكان	الأراضي المزروعة بالفدان	عدد المحطات الزراعية	عدد الجرارات الزراعية
تادجيك	٦٥،٥٠٠	١،٤،١٥،٠٩١	١،٩٩٩،٥٠٠	٣٦٦٢	٤،٠٠٠
تركمان	١٨٨،٦٠٩	١،٢٥٣،٩٨٥	١،٠٢٥،٢٥٠	١٧١٣	٤،٦١٥
أزبك	١١٢،٦٥٠	٦،٦٣٣،٠٠٠	٧،٥٠٠،٠٠٠	٨٥٣١	٢٢،٠٨٢
كازاك	١،٥٨٥،٠٠٠	٦،١٤٥،٩٣٧	١٥،٧٨٠،٠٠٠	٧٥٢٨	٣٥،٠٠٠
كرجيس	٩٤،٢٥٠	١،٥٠٠،٠٠٠	٢،٥٧٣،٧٥٠	١٨٤٩	٦،٠٠٠
السودان	٩٦٧،٥٠٠	٨،٠٠٠،٠٠٠	٢،٩٠٢،٨٥٥	٥	صفر

ملحوظة:

(١) الأرقام في ولايات آسيا مأخوذة عن كتاب بروفيسور بارنز.

(٢) الأرقام عن السودان مأخوذة من إحصائيات الغرفة التجارية.

٤ - الملكية الزراعية

هل يسمح نظام الملكية الزراعية وعادات السودانيين وتقاليدهم، للمسؤلين عن زمام الأمور في السودان، بالقيام بتوسع زراعي، على نطاق كبير، يتناسب مع استعداد البلاد الطبيعي؟ فكثيراً ما تحول الأوضاع، الاجتماعية والسياسية، السائدة في البلاد، دون إدخال التطور والرقي اللذين ينشدهما المصلحون ولا عبرة بما هو قائم الآن في الجمهورية الروسية، لأنها، أولاً : لا تعترف بالملكية الخاصة وثانياً: لا تعترف بالحرية الشخصية إذا ما تعارضت هذه مع مقتضيات مصلحة الدولة الجماعية.

وبدون أن نتعرض للقياس والمقارنة بين الأحوال الاجتماعية في السودان مع غيرها في البلاد الأخرى، نسجل أن نظام الملكية الزراعية الذي يقرره القانون والتشريع السوداني، وتسنده وتعترف به العادات والتقاليد الاسلامية - أن نظام الملكية الزراعية في السودان، لهو من أصلح النظم للقيام بنهضة زراعية في البلاد، على أوسع مدى يحتمله استعدادها الطبيعي وتتطلبه مصلحة الأهلين، ذلك لأن اتساع المساحة الزراعية، اتساعاً لا يتناسب في الوقت الحاضر على الأقل مع عدد سكان القطر، حال دون المفارقات الملازمة لسوء توزيع الثروة العقارية، تلك الظاهرة التي أدت إلى نتائج سيئة في الحياة الاجتماعية في البلاد التي نكبت بها والتي منعت، أينما وجدت، دون استغلال الثروة الحيوانية استغلالاً كاملاً. فالملكية الزراعية في السودان نوعان:

النوع الأول: ملكية فردية: يسود هذا النظام في الأراضي الواقعة في حوض النيل من الحدود المصرية شمالاً، إلى مدينة الخرطوم جنوباً، كما هو سائد أيضاً في دلتا النيلين، الأبيض والأزرق، من قمة المثلث عند ملتقاهما إلى قاعدته التي تجد جنوباً بخزان سنار وهذه المنطقة هي المعروفة بأرض الجزيرة.

النوع الثاني: ملكية قبلية أو بعبارة أخرى ملكية جماعية: ويسود هذا النظام في جميع أراضي السودان فيما عدا الجهات الخاضعة للملكية الفردية وهذا التقسيم في الملكية الزراعية يرجع إلى سببين مختلفين، تختص كل منطقة منهما بسبب منشؤه تطور الحياة الاجتماعية فيها على مر التاريخ.

فمنطقة حوض النيل شمال الخرطوم، هي التي سكنها العرب أول ما استوطنوا السودان، والمساحة الزراعية، في هذه المنطقة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل السابق، ضيقة

جداً، كما أن عدد السكان – بالقياس- أكثر من عددهم في المناطق الأخرى وأكثر حضارة ومدنية، ولضيق المساحة الزراعية، كان من اللازم أن ينشأ نزاع حول الأراضي، حتي عرفت هذه المنطقة بكثرة المنازعات والقضايا، ولقد نشأ من ازدحام السكان وضيق المساحة الزراعية في هذه المنطقة أن جعل أهلها يهاجرون جنوباً إلى وسط السودان وشمالاً إلى مصر طلباً للرزق.

أما نشوء الملكية الفردية في دلتا الجزيرة فيرجع إلى عوامل حديثة أهمها ما سبق قيام مشروع الجزيرة في السودان من إعداد، إذ المعروف أن اللورد كتشنر، قد أشار ببناء خزان عند سنار، وبزراعة القطن في الجزيرة منذ أول دخول قواته إلى تلك البلاد، ونظراً إلى ضرورة توحيد الطابع القانوني في الجزيرة عملت حكومة السودان، منذ عام ١٩٠٤، على تسجيل الملكية الزراعية في أرض الجزيرة، وكان لابد أن تنبه عملية التسجيل أذهان الأهالي إلى أهمية الاستحواذ على الأرض والتكالب على أكبر نصيب منها. ولما نشأ مشروع الجزيرة أكملت حكومة السودان نظام تسجيل الأرض واعترفت بحق الملكية الفردية.

أما منطقة الملكية الجماعية، فتمتد من شرق النيل الأزرق إلى حدود الحبشة، ومن غرب النيل الأبيض إلى حدود السودان الفرنسي، ومن قاعدة مثلث دلتا الجزيرة إلى البحيرات الإستوائية. إن نظرة بسيطة إلى خريطة السودان تكفي شاهداً للقول بأن هذه المنطقة هي السودان برمته. وقيام الملكية الجماعية في هذه المنطقة يرجع إلى اتساع المساحة الصالحة للزراعة أولاً، وسهولة الري بالأمطار ثانياً، وقلة عدد السكان ثالثاً، قد نشأ من ذلك انعدام التكالب والتنافس على الأرض، على الصورة التي نراها في البلاد الأخرى، حتى أنا نجد الأسرة تفلح مساحة من الأرض، في خريف عام، ثم ما تلبث، في العام المقبل، أن تقلع عن فلاحتها، وتنتقل إلى مساحة أخرى أكثر غنىً وخصوبة وأسهل عملاً ولا تكون بعملها هذا قد اعتدت على حق مكتسب أو أرض (محجرة) كما يقول الفقهاء.

ليست هذه الحقائق خافية على حكومة السودان، فقد تنبهت لها من أول العهد، فالمحاكم القضائية جميعها، لا تعترف بحق خاص على الأرض، فيما عدا المناطق التي قام فيها تسجيل الملكية الفردية، بل إن قانون تسوية الأراضي ١٩٢٥، يعترف للحكومة بملكية جميع الأراضي غير المسجلة حتى يثبت العكس. ليست هذه نظرية فقهية أو مبدأ قانوني فقط، بل هي حقيقة جربت وعمل بها، إذ طبقتها الحكومة في مشاريع ما بعد الحرب الزراعية (أبو حبل،

والزراعة الآلية بالقضارف، ومشروع الزاندي). تلك المشاريع التي بلغت مساحاتها عشرات الآلاف ومع ذلك لم تضطر الحكومة فيها لنزع ملكية فردية، أو توقيع عقد إجارة كما حدث في أرض الجزيرة.

فلو أن المسئولين عن أقدار السودانين يسيرون بإخلاص في رسم السياسة الاقتصادية في السودان، لأمكنهم ترقية الزراعة في السودان، بإقامة المزارع الجماعية، أو إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية، التي تزيد وتضاعف الثروة الزراعية في البلاد. لا نقول ذلك على سبيل الافتراض والرغبة في الوصول إلى الأمثل، فإن هذه مطالب متواضعة لاستغلال طاقة البلاد الزراعية، وقد لجأت إليها حكومة السودان عندما نزل عليها وحي الإمبراطوية مطالباً بالتوسع الزراعي.

اندفعت عندها إلى ثلاثة مشاريع كبرى في وقت واحد ولم تقم حكومتنا بهذه المشاريع من قبل، لأن سياسة الإمبراطورية البريطانية كانت تدعو إلى الكف، ونصائح الساسة كانت تشير بالتريث حتى يتقرر مصير السودان، ويتمكن من ثراء غزير، يصب كالفيضان ذهباً نضاراً في خزائن بنك إنجلترا وفي جيوب سماسرة الرأسمالية في السيتي City.

٥ - الثروة الحيوانية

نعتقد أننا في الفصل السابق، قد ألقينا الضوء على حالة السودان الزراعية، بما يدحض الأكذوبة التي يروجها الإنجليز عن فقر السودان، تنفيذاً للسياسة التي ألمحنا إليها فيما سبق، ونود الآن أن نذكر شيئاً عن ثروة البلاد الحيوانية.

يعتبر السودان بلداً غنياً بالحيوانات على اختلاف أنواعها، لأن طبيعته تجعل منه ذلك، فغاباته الإستوائية الشاسعة، مكتظة بسائر فصائل الحيوانات كالأسد والفيل والنمر والخرتيت وبقر الوحش، والزراف، والنعام، والغزلان، مما يجعل منه جنة للصائدين ومحبي المغامرة ويجعل منها مصدراً لأنواع الجلود وسن الفيل والريش، بما عرف به السودان من قديم الزمان.

بجانب هذا نجد السودان غنياً بالحيوانات الآنسة التي لها فوائد اقتصادية ظاهرة فتكثر الماشية في جنوبه وغربه وهي تتكاثر بصورة غريبة، ومع أن الأمراض كثيراً ما تنتابها لقلة العناية وجهل الرعاة، فتفتك بها فتكاً ذريعاً، لكنها تعود فتتكاثر كما كانت، ولو وجهت الحكومة عنايتها لمكافحة هذه الأوبئة، واهتمت بتربية هذه الحيوانات وتحسين نسلها، لتضاعفت أضعافاً كثيرة، ولنمت ثروة البلاد تبعاً لذلك، ولكن كيف ننتظر هذا من حكومة هدفها الأول أن تفقر البلاد؟ ويكفي أن نعلم أن رجلاً مثل الشيخ موسى مادبو، زعيم قبائل الرزيقات بدارفور، يقول في إحدي جلسات المجلس الاستشاري، الذي هو أحد أعضائه: (إن الحيوانات تتعرض للعطش وهي في طريقها إلى الأسواق في الشمال، حيث تمر بمناطق صحراوية، ولذلك فهو يطالب الحكومة بأن تحفر آباراً في مسالكها). فيرد السكرتير الإداري قائلا: (إن لجنة موارد المياه الريفية لديها برنامج كامل لمديرية دارفور، إلا أن عدم وجود الآلات والأيدي العاملة، هو كما سبق أن ذكرت، العقبة الوحيدة في الوقت الحاضر)، (انظر مضبطة المجلس الاستشاري للدورة الثالثة ص ١٤)

عجباً... أتريد الحكومة مدة أكثر من نصف قرن، لكي تحفر بضعة آبار لسقاية الماشية؟ ألا ما أجرأكم أيها الإنجليز حينما تتحدثون بعد ذلك عن حكمكم الصالح في السودان، بل وتطالبون بمد أجله رفاهية للسودانيين! ومما يدل على كثرة الماشية في السودان أن إحدى القبائل الكبيرة تسمى (البقارة) لكثرة الأبقار التي يملكها أفراد تلك القبيلة.

وفي السودان علاوة على الماشية توجد الجمال بكثرة، وكذلك الماعز والضأن، وفيما يلي نورد عددها منقولاً من إحصائيات المصلحة البيطرية وهي أرقام عام ١٩٤٢:

الجمال	١،١٠٩،٠٠٠
الماشية	٣،١٩٥،٠٠٠
الضأن	٤،٨٠٨،٠٠٠
الماعز	٣،٩٩١،٠٠٠

ولا نذيع سراً إذا قلنا إن هذه الأرقام دون الواقع، ذلك لأن أصحاب الحيوانات يحاولون جهدهم إنقاص تعدادها في سجلات الحكومة، هرباً من الضرائب الباهظة.

وبما يجدر بنا ذكره هنا، أن مصر كانت السوق الرئيس لهذه الحيوانات إلى قيام الحرب، ولكن منذ نشوب الحرب أصبحت كميات هائلة من مواشي السودان وأغنامه في يد الحكومة، اعتمدت عليها في تموين جيوشها في شرق أفريقيا وشمالها وفي فلسطين وإيطاليا. وقد وضعت الحكومة يدها على ما قيمته ٢٥،٠٠٠٠،٠٠٠ مليون من الجنيهات، ولم تدفع أكثر من ٤،٥٠٠،٠٠٠ جنيه، وبهذا خسر الدخل القومي نحو ٢٠،٥٠٠،٠٠٠ من الجنيهات، أمَّا ما كانت تبتاعه مصر منا سنوياً قبل الحرب، فقد كان يتراوح بين التسعة والعشرة آلاف رأس من الماشية، وبين عشر وخمس عشرة ألفاً من الأغنام، يتراوح ثمنها جميعاً بين ستين وسبعين ألفاً من الجنيهات، وبهذه الكميات كادت مصر تستغني نهائياً عن الاستيراد من البلاد الأخرى.

أما الجمال فأكثر ما تربى في مديريات كسلا، والنيل الأبيض، ودارفور وكردفان، وتكاد مصر، أيضاً، تحتكر كل الصادر من هذا الصنف، لكن تجارته عادة تقف في شهورالصيف لشدة الحر لتعذر سفر الحيوانات ورعاتها براً عبر الصحراء المحرقة، ولو كان هناك من وسائل النقل ما يساعد على التصدير المستمر السريع، لاستفادت البلاد فوائد واضحة.

وتوجد الخيول بكثرة في جهات دارفور، بنوع خاص. ويهتم الأهالي بتحسين نسلها بمساعدة ضئيلة من المصلحة البيطرية.

من هذه البيانات يتضح لنا أن الحكومة مقصرة تقصيراً ملموساً في عدم تشجيع تربية المواشي والأغنام، وعدم العناية بتذليل الصعوبات التي يجدها الرعاة، كالأوبئة التي تصيب الحيوانات، وعدم وجود المياه الكافية في بعض الجهات، وعدم وجود المواصلات اللازمة لنقل الحيوانات لغرض التصدير.

وبالرغم من أن الحكومة تجبي مبالغ طائلة من الضرائب عن هذه المواشي إلا أنها كدأبها، لا تبدي نحو تربيتها عناية كافية، ولو كان في السودان حكومة وطنية صالحة لوضعت سياسة ثابتة لتربية المواشي، وتنمية المراعي، والمحافظة عليها فهي باب من أبواب الثروة عظيم.

٦ - الثروة المعدنية

إذا أردنا أن نتحدث عن ثروة السودان المعدنية، فإننا نجد أن القطر حافل بأكثر أنواع المعادن المعروفة، ولكن العقبة دائماً في صعوبة استغلالها، على أننا لا نستطيع أن ندلي ببيانات حديثة عن ثروة البلاد المعدنية، لأن تلك المعلومات تعتبر سراً من الأسرار التي تحرص الحكومة على ألا تصل إليها يد.

ولقد سبق أن ذكرنا أن هناك مكتباً للأبحاث أنشئ منذ أكثر من ثلاثين عاماً، جاب موظفوه البلاد جميعها، ونبشوا أرضها شبراً شبراً، لكنك لا تستطيع أن تهتدي إلى شيء مما وصلت إليها تلك الأبحاث. ورغم ما نشاهده ونسمعه عن بعض هذه المعادن، فإننا لا نستطيع أن نجد مصدراً رسمياً يدل على ذلك بوجه الدقة - ولقد قرر سلاطين باشا، حاكم مديرية بحر الغزال في كتابه (السيف والنار) أن بمديرية بحر الغزال من أنواع المعادن ما لا يوجد في بلد آخر، ولذلك فهو ينصح الإنجليز بأن يقفلوا الجنوب في وجه المصريين، الذين لو عرفوا ما في تلك البقاع من ثروة لما تركوا السودان، ولكن الإنجليز لم يكتفوا بقفله في وجوه المصريين، بل قفلوه في وجه السودانيين أنفسهم، هو ومناطق أخرى عديدة غيره.

نستند في هذا البحث إلى ما كتبه عبد الله بك فكري أباظه، ولو أن ما توصل إليه هو غير واف، لأنه لم يستطع - مثلنا - أن يحصل على شيء من المعلومات الحقيقية، بل اعتمد على نبذ تاريخية نقلها عن تقرير للمستر ستانلي واف - وهو عالم غير مسئول - كما نضيف إلى هذا شيئاً من معلوماتنا الخاصة ولهذا نفضل الاختصار في سرد الحقائق.

يحدثنا التاريخ أن قدماء المصريين كانوا يجلبون الذهب والفضة من السودان، كما يحدثنا التاريخ الحديث أن محمد علي باشا أرسل العلامة المسيو روسيجر في عام ١٨٣٥ على رأس بعثة للتنقيب عن المعادن في السودان.

ويمكننا أن نذكر أن صحراء النوبة تكثر فيها صخور الكوارتز والميكا التي تتكون منها أنواع المعادن المختلفة، كما تكثر في كردفان وتمتد مئات الأميال وتصل أحياناً إلى ارتفاع يزيد على ألف قدم.

أما الفحم فيوجد في جهات دنقلا على مسافات قريبة من سطح الأرض، كما يكثر على حدود الحبشة من جهة الشرق. أما النحاس فأمره معروف من قديم الزمان في حفرة النحاس المشهورة، وقد كان الأهالي يستغلونه زمناً طويلاً. أما الذهب فيوجد في العتبى

ودنقلا، كما يوجد في فازوغلي وفي منجم أم باردي، ويستخرج بتكسير أحجار الكوارتز التي تحتوي على هذا المعدن -كما كان يستخرج بكثرة من مناجم بني شنقول المشهورة التي تنازلت عنها حكومة السودان للحبشة - كما يوجد الآن منجم عظيم للذهب في جبيت بجهات البحر الأحمر، تستغله شركة إنجليزية، يقال إنها استخرجت كميات هائلة صدرتها إلى إنجلترا، وإن كانت حقيقة ذلك عند الإنجليز وحدهم. ويوجد معدن الجرافيت في بحر الغزال. والجبس يوجد في شواطئ البحر الأحمر، وقد تبلغ سمك طبقاته ثلاثين قدماً أو تكاد، وهي تكوّن جزراً بأكملها متكوّنة من هذا المعدن، وكان من الممكن استغلاله بسهولة لولا عدم توافر مياه الشرب في مناجمه أو قريبا منها - أما الحديد فتوجد منه كميات عظيمة في جهات طوكر من أجود الأنواع، كما يوجد في صحراء النوبة ضمن سلسلة من الصخور وصفها الكابتن ليونس بقوله: إنها توجد على شكل عدسي، ويتراوح طولها بين الميلين والخمسة أميال. كما ذكر العلامة هيوم أنه يوجد في جبل الأراسبيا، منطقة يتوافر فيها الحديد الجيد.

أما مديرية بحر الغزال ففيها من الحديد ما يغطي مساحة قدرها ثمانون ألف كيلو متر مربع يتراوح سمكها بين متر وخمسة أمتار، وتكاد تكون أكثر صخور السودان محتوية على هذا المعدن، وهو ظاهر على سطحها الأسود الداكن. ويوجد الرصاص في دارفور كما يوجد الحجر الجيري والرخام بجهات الشريك. ويوجد النطرون في وادي النطرون، أما الملح فيكثر في البطانة في شكل كتل كبيرة على سطح الأرض، كما يوجد في سواحل البحر الأحمر.

وآخر ما نذكره هو اكتشاف معدن (اليورانيوم) تلك المادة التي تصنع منها القنابل الذرية والتي قيل إنها لا توجد إلا في كندا دون سائر بلاد العالم.

٧ - حاصلات الغابات

وقبل أن نختم هذه السطور نود أن نشير إلى شيء من الثروة الطبيعية (ثروة الغابات)، فقد ذكرنا من قبل بعض ما يستخرج منها من أخشاب، ونريد أن نشير هنا إلى محصول مهم هو الصمغ الذي يعتبر السودان أكبر قطر مصدر له في العالم، وقد بلغ الصادر منه عام ١٩٣٩م مقدار ٢٣،٦١٧ قنطار، بعد الاستهلاك المحلي، وقيمته ٧١١،٦٠٦ جنيهاً مصرياً، كما أن هذه الغابات تنتج الفحم البلدي، وقد أنتجت في عام ١٩٣٧ مقدار ١٠٣،٩٧٦ قنطاراً، كما بلغت صادرات الدوم ٦٨٠٢ طناً قيمته ٧٦،٩٨٩ جنيهاً، وبلغت صادرات القرض ٢٥٩١طناً قيمتها ١١،٧٤٧ جنيهاً مصرياً.

٨ - الميزانية

تقصير الحكومات المصرية:

لابد للباحث في نظام الحكم في السودان، طوال نصف القرن الماضي، والباحث الذي يتعرض لتاريخ العلاقة بين شطري وادي النيل، من الدهشة لمسلك الحكومات المصرية المتعاقبة، وإغفالها لأمر السودان وتعقب أحواله، بصرف النظر عن نوع الصلات التي تربطها معه. ونحن مع اعترافنا بطغيان الإنجليز واستبدادهم بالضغط العسكري في وادي النيل كله، إلا أن هذا لا يقوم عذراً كافياً لهذا المسلك المنطوي على الإغفال التام، حتى وصل الأمر إلى التسليم الكامل، والإذعان الأليم لتصرفات الإنجليز، ومما لا شك فيه أن عمل تلك الحكومات كان السبب المباشر في تراخي العلاقات بين مصر والسودان، وانكماشها رويداً رويداً، حتى انتهت إلى فرجة عميقة وهوة سحيقة بين الشقيقين، وأصبح للإنجليز، في هذا الوادي المنكوب، قضية فيها ادعاءات طويلة ومزاعم عريضة، فقبلنا لأنفسنا أن نجلس معهم على مائدة المفاوضات، فيقترحون، ويناقشون ويساومون، وفي هذا ما فيه من عدم الثقة بحقوقنا الثابتة، وفيه ما فيه من الاعتراف لهم بحقوق ومصالح ليست لهم في الواقع وحقيقة الأمر، بل وصل بنا الحال إلى أن نستشعر في إنفسنا، أن حل النزاع بأيديهم، وفصل الخطاب معلق برضائهم وقبولهم.

فالإنجليز عندما وضعوا أيديهم على الإدارة في السودان، في أول القرن الحاضر، وجدوا، أو أوجدوا أنفسهم؛ أمام عجز في الميزانية بلغ في عام ١٨٩٨م مائتي ألف جنيه، وبدل أن يسعوا لسد هذا العجز عن طريق زيادة الإيرادات باستغلال اقتصاديات البلاد وتحسين أحوالها، عمدوا إلى أساليبهم الشيطانية فتوصلوا إلى غرضهم من الموازنة المزعومة بطريقين:

أولهما: أنهم اعترفوا لمصر بعجز الميزانية وكأنما قدموا باعترافهم بين يدي أولى الأمر، في القاهرة، دليلاً على إقرارهذم بوحدة وادي النيل، فحصل اللورد كرومر في مجلس شورى القوانين على قرار بالتزام الحكومة المصرية بسد العجز في الميزانية السودانية على أساس وحدة الوادي التي ينكرونها اليوم، وتكفلت الخزينة المصرية بهذه الأعباء حتى عام ١٩١٣م عندما تحققت أول موازنة للميزانية السودانية.

ثانيهما: أنهم عن طريق كسبهم لثقة مصر، بالإقرار الذي قدمه اللورد كرومر إلى مجلس

شورى القوانين، استطاعوا أن يحصلوا منها أيضاً على معونة مادية لعلها أضخم من الأولى، وأن يحصلوا عليها دون تدوين أو مستندات حسابية، وذلك بتعهد مصر بتكاليف الفرق السودانية في الجيش المصري، والمدرسة الحربية السودانية، وتكاليف القيادة البريطانية اللازمة لهذه القوات، التي أوكل إليها أمر حراسة السودان، وصيانة حدوده، والقيام بالحملات التأديبية فيه من وقت لآخر، لإخماد الفتن وحفظ الأمن، وقد بلغت هذه الحملات مائة وثلاثين حملة في عهد الجيش المصري (انظر الغازيتة العسكرية سنة ١٩٢٤).

وبهذا حصل الإنجليز على الغنم دون الغرم، وأمكنهم بعد ذلك أن يتخلصوا من الجيش المصري في السودان في الوقت المناسب، اكتفاء بجيش داخلي تحت قيادة إنجليزية. ورغم ذلك فقد جاء خروج الجيش المصري قبل الأوان. وظلت مصر تدفع إتاوة قدرها ثلاثة أرباع المليون إلى عام ١٩٣٦.

والتاريخ يسجل أن المسئولين، من المصريين، عندما قبلوا هذه الأعباء، قد احتفظوا لمصر (على الورق) ببعض الحقوق التي تبرر قبولهم إياها، وها نحن ننقلها هنا عن كتاب السير هارولد مكمايكل، ص ١١٢[١].

(١) إشراف وزير المالية المصرية على النظام الحسابي الذي يسري في السودان.

(٢) إشراف وزارة المالية المصرية على الميزانية السودانية، واعتبار الحاكم العام والسكرتير المالي مسئولين أمام الوزير المصري عن موازنة الميزانية.

(٣) الوزارة المالية المصرية في جميع الأوقات حق الإشراف والقيام بالتفتيش والمراجعة على النظام المالي في السودان.

وما زالت هذه الالتزامات قائمة على الورق، لم يطلب الإنجليز إلغاءها أو تعديلها، لأنهم لا يعترفون لها بوجود في الحقيقة وواقع الأمر، وبقاؤها وعدمه في نظرهم سيان.

ترى لو أن وزراء المالية، منذ ذلك العهد، كانوا قد باشروا تلك الحقوق قياماً بواجبهم، وإرضاءً لضمائرهم، هل يصير الحال إلى ما هو عليه الآن، وهل كان يستطيع أحد من الإنجليز، أو غيرهم، أن ينظر إلى ندائنا بوحدة وادي النيل نظراً شزراً، أو يعتبره مطلباً متطرفاً؟

هل الميزانية سر؟

أما ميزانية حكومة السودان فلا تزال حتى يومنا هذا من الأسرار الحصينة، رغم أن

(١) انظر أيضا اتفاقية سنة ١٩١٠م المادة ١٤ و١٥ ، ومضبطة مجلس النواب المصري سنة ١٩٢٤م.

السكرتير المالي - استجابة لتوسلات الرأي العام السوداني - قد جعل ينشر، في كل عام، صفوفاً من الأرقام، مصحوبة بكلام طويل مبهم يتلخص في أن الموقف المالي على خير ما يرام دائماً - أما مذكرة الميزانية التي يتقدم بها السكرتير إلى مجلس الحاكم العام، فلا يطلع عليها سوداني، وتعتبر معرفتها أو إذاعة محتوياتها عملاً يستوجب العقوبة. أما الضرائب، وعلى أي أساس تقدر؟ وأما الإيرادات ومن أين يؤتى بها؟ وأما الديون وكيف عقدت وكيف صرفت وما فوائدها؟ وأما الاحتياطي وأين هو؟ كل هذه من الأشياء التي يجب أن تبقى في طي الكتمان، فلا يطلع عليها أحد من أبناء البلاد، مع أن الميزانية في كل بلد، وكل أمة، تنهج منهجاً ديمقراطياً (وحكومة السودان تفخر بأنها ديمقراطية أباً وأماً)، هي الوسيلة الوحيدة لاستعراض سياسة الدولة، والمحك الحقيقي لمعرفة استعداد تلك الدولة لخدمة الأهلين وتوفير أسباب الرفاهية والهناء لهم.

دخل الفرد في السودان

ميزانية الحكومة في بلد كالسودان، لم تشب فيه طبقة الرأسماليين عن الطوق، ولا توجد فيه فروق واسعة في الثراء بين الأفراد، وتكاد تكون جميع موارد الثروة ومرافق البلاد في يد الدولة، الميزانية في بلد كهذا لعلها المقياس الصحيح للثروة الأهلية، فبقدر ثراء الأفراد وتقدم البلاد تكون ضخامة الميزانية، وإذا كانت الميزانية ضئيلة هزيلة فمعنى ذلك أن الأفراد فقراء محرومون، وعليهم أن يقتنعوا بما عندهم، فلا يطالبون حكومتهم بأن تبذل للمرافق العامة من تعليم وخدمات صحية وغيرها. ولقد نجح الإنجليز في إقناع السودانيين، بل والمصريين والعالم أجمع، أن بلادهم فقيرة، وأن مواردها الطبيعية لا تسمح بأكثر مما تم إلى الآن في نواحي التقدم والرقي.

يتساءل الباحث اليوم، ما قيمة الفرد الاقتصادية في السودان، وما دخل السوداني الواحد؟؟ فإذا أخذنا فلاح الجزيرة وحده، ذلك الرجل الذي يفلح نحو مليون فدان، وقد صدّر في عام ١٩٣٨ ما مقداره ١٢٧،٦٥٦ قنطاراً، وأصدر في سني الحرب ما مقداره سبعة ملايين قنطار من القطن، هذا الرجل لا يزيد دخله عن أربعين جنيهاً في العام كما قدرته لجنة المجلس الاستشاري الفرعية للجزيرة (وأعضاؤها من الرجال المعقولين). ونحن وإن كنا نشعر بأن تقدير هذه اللجنة، تقدير متسامح كريم، إلا أننا نأخذه حتى لا نتهم بالتطرف والغرض والتحامل ضد حكومة السودان. وكأن هذا المبلغ الضئيل هو الذي تسمح به الأحوال

في السودان دخلاً للفلاح في الجزيرة، وعليه أن يواجه به هو وأفراد عائلته - التي لا تقل عادة عن الخمسة وقد تزيد - أعباء الحياة، على أن فلاح الجزيرة هذا، يعتبر مجدوداً سعيد الحظ، إذا ما قسناه بالمزارع في غير الجزيرة. لأن الأخير لا يحصل على أكثر من عشرين أردباً في العام من الذرة، لا تلبث الحكومة أن تستولي عليها بسعر ستين قرشاً للأردب، فلا يزيد دخله في السنة عن اثني عشر جنيهاً أو نحو ثلث دخل الفلاح في الجزيرة.

أما العامل فأمره يختلف اختلافاً كبيراً باختلاف المنطقة التي يعيش فيها، فبينما لا يزيد أجره اليومي، في الجنوب، عن ستة إلى عشرة مليمات، إن سلم من السخرة إذا بأجره يتراوح بين القرشين والثلاثة في الغرب ويصل إلى نحو خمسة قروش فيما عدا ذلك. وربما وصل إلى ستة أو سبعة قروش في العواصم. فإذا تسامحنا واعتمدنا الأرقام العالية، وافترضنا المستحيل وهو أن تجد عملاً للعامل طيلة العام فإن دخله لا يتجاوز السبعة عشر جنيهاً في السنة. ونود أن نذكر بهذه المناسبة أن دخل رجل البوليس العادي، وهو موظف حكومي، مائة وثمانون قرشاً في الشهر، ومن كل ما ذكر تتبين لنا ضآلة دخل الفرد في السودان وأكبر دليل على ذلك ما نشرته جريدة الرأي العام، في ديسمبر سنة ١٩٤٥، في حديث لها مع مدير المصلحة الطبية، حينما سأله مكاتبها في القضارف عن السبب في عدم تعميم العلاج بالبنسلين، فأجاب "إن غلاء هذا الدواء لا يسمح باستعماله لعلاج الأفراد من عامة الشعب الذين لا يكسبون أكثر من قرش واحد في اليوم".

ونحن إذا أخذنا أرقام الميزانية العامة مقياساً للثروة الأهلية[١]، ألفينا أنفسنا في عام ١٩٤٦م، أمام سبعة ملايين من الجنيهات، لثمانية ملايين من السكان، أي أن دخل الفرد يقل عن جنيه واحد في العام، ومع ذلك يجرؤ رجل مثل المستر هندرسون على أن يقول في كتابه "مذكرات عن السودان الإنجليزي المصري" ص ٤٩ ما ترجمته:-

" فإذا تركنا جانباً الأقلية المثقفة المعارضة ونظرنا إلى الأغلبية من الجماهير، فإننا لن نجد، في مكان آخر في العالم، رجلاً أكثر من السوداني سعادة أو أحسن حالاً، وإنك لن تجد من هو أكثر رضاءً عن حاله وقناعة بها من راعي الأبقار العادي على ضفاف النيل الأبيض".

هذه حال الميزانية بالنسبة لعدد السكان بالرغم من أننا ما زلنا في سنوات التضخم التي قفزت بميزانيات الدول في غير السودان قفزات كبيرة. فقد زادت ميزانية إنجلترا نحو ٦٠٠٪

---

(١) وهذا الاعتبار تجوزه لنا حكومة السودان التي وضعت يدها على جميع مصادر الثروة في البلاد من جهة، ومن جهة أخرى نورده كأحد الوسائل لمقياس الثروة الأهلية في البلد.

عما كانت عليه قبل الحرب، كما تضاعفت الميزانية المصرية نحو مرتين ونصف، بل حتى يوغندا زادت ميزانيتها ٣٠٠٪ بينما السودان - الذي تدعي حكومته أنها أرشد الحكومات وأكثرها جدية ورعاية لمصالح المحكومين فأبحته من خطر التضخم المالي، فقد كانت ميزانيته عام ١٩٣٩م ٥،٠٥٣،٧٦٥ جنيهاً، فإذا بها في عام ١٩٤٥ قد بلغت ٦،٧٤٨،٧٦٠ جنيهاً أي إنها لم تزد أكثر من ١٥٪.

كانت وسيلة الحكومة لذلك أنها وضعت يدها، إما مباشرة أو عن طريق الشركة المتحدة UKCC، على جميع محاصيل النقد في البلاد، وحددت للاستيلاء عليها أسعاراً ثم جعلت تبيعها في الخارج بأرقام خيالية، (ذكرنا طرفاً منها من قبل)، زاعمة أنها تستعمل الربح الناتج في تركيز الأسعار محلياً - ولماذا كانوا يحاربون تكاثر النقد في أيدي الناس، ويمنعون التاجر والزارع من الحصول على الربح الذي حصل عليه زملاؤهما في البلاد الأخرى، هذا ما حاول الإجابة عليه المستر هندرسون... في كتابه السابق الذكر، على سبيل الدفاع والإعلان عن حكومة السودان: (لقد واجهت الحكومة عاصفة من النقد الجامح هبت عليها من داخل البلاد ضد سياستها التي تهدف إلى محاربة التضخم الذي طغى على بلاد الشرق الأدنى، على أن تجاربنا من زراعة القطن في جبال النوبة قد أثبتت أن للثراء المفاجئ، من العواقب الوخيمة، ما لا يقل سوءاً عن انخفاض الأسعار، ولذلك فإن إصدار البضائع قد أخضع لقنوات حكومية خاصة، تستولي على الربح وتستخدمه في تخفيض أسعار الواردات محلياً. طبيعي ألا يجد من يرضى أن يمنع من الثراء، لكن النقد الذي وجِّه للحكومة لم يكن إلا صيحات المغرضين تحت ستار الاهتمام بالمزارعين وأصحاب المواشي. والذي لا شك فيه أن سياسة الحكومة قد لقيت ثناءً عظيماً من الخبراء الاقتصاديين في الخارج، وقد جلبت منافع عظمى سيبدو أثرها للعيان عندما تمتنع الأوزة في مصر عن بيض الذهب" ص ٢٤-٢٥.

تصدى المستر هندرسون لمهمة الدفاع، ولكن سرعان ما خانته الحجة فانطلق يتهم ويشكك أولاً، ثم طفق يستند إلى مزاعم خبراء مجهولين، لا ندري من هم، وأين مكانهم، وما قيمة آرائهم، وأحكامهم وإذا به أخيراً يعود إلى مصر ينتقد سياستها ويتهكم على أهلها ويتوعدهم؟ ولست أدري لم ينتقد مصر ولا ينتقد حكومة بلاده إنجلترا ومستشارها المالي بروفيسور لورد كاينز، فقد كانت ميزانية إنجلترا ١،٠٢٤ مليوناً في عام ١٩٣٩م فإذا هي ٥،٥٦٥ مليوناً في ١٩٤٦م.

يحنق المستر هندرسون على مصر لسببين. أولاً: لأنه يدرك أن العملة المتداولة بلغت ١٤٤ مليوناً في ١٩٤٦م وهذا الرخاء يلفت أنظار السودانيين بحكم الجوار، وثانياً: لأنه علم أن مصر استطاعت في سني الحرب أن تعكس الوضع الاقتصادي الذي قامت عليه أسس العلاقات بينها وبين بلاده بريطانيا فصارت دائنة لبلاده بنحو ٥٠٠ مليون جنيه، والمستر هندرسون، رجل لبيب، يدرك ولا ريب، سواء بثقافته الخاصة أو نقل عن الخبراء الذين يستشهد بهم، أن هذا الثراء الذي عم مصر الرسمية، فصارت دائنة، وعم مصر الشعبية، بتكاثر العملة المتداولة، سيؤدي إلى نتائج خطيرة، بعضها مباشر وبعضها غير مباشر، وجميعها لا يرضيه وأقلها أن الوعي القومي سيقوى ويشتد ساعده في مصر الشعبية، وأن رأس المال الإنجليزي العامل في مصر يتعرَّض لمنافسة حادة جارفة، من رأس المال الوطني، بما تنوي مصر الرسمية الإقدام عليه من مشاريع صناعية كبرى مثل كهربة خزان أسوان ومشتقاتها.

ومستر هندرسون يدرك، فوق هذا وذاك، أن رأس المال الإنجليزي قد طرد من أمريكا شمالها وجنوبها طرداً، وهو يقدر النتائج المرعبة إن طرد أيضاً من مصر.

فإذا علمنا أن الميزانية في العام الماضي كانت ٧،٥١٩،٠٨٦ جنيهاً بينما هي في هذا العام ٦،٧٤٨،٧٦٠ جنيهاً فقط أدركنا التدهور المالي الذي تسرع نحوه البلاد بفعل السياسة الاستعمارية الغاشمة التي تقصد في إصرار إلى إفقار البلاد، ويزيد من شعورنا بالتدهور ملاحظتنا أن مقدار النقد المتداول يسير إلى الارتفاع في كل بلاد العالم، فقد بلغ في مصر في عام ١٩٤٤ مبلغ ١٠٥ مليون، وفي سنة ١٩٤٥م بلغ ١٢٨ مليوناً، وفي سنة ١٩٤٦م بلغ ١٤٤ مليوناً بينما نجد المتداول في السودان يسير في طريقه إلى النقص، فقد كان ٤،١٦٥،٠٢٩ جنيهاً في عام ١٩٤٣م وإذا به في عام ١٩٤٤م ينزل إلى ٣،٢٦٣،١٥٤ جنيهاً وهو مستمر في الهبوط.

هكذا بقيت حالة السوداني مع أن تكاليف المعيشة بلغت ٣٠٠٪ كما قدرتها لجنة غلاء المعيشة الحكومية؛ وعليه قدرت التسعير الجبري إلا أن السوق السوداء وصلت حداً لم يسمع بمثله من قبل، بدليل أن كبار الموظفين الإنجليز الذين تسخو عليهم الحكومة في مرتباتهم سخاءً منقطع النظير قد عمدوا إلى الرشوة التي بلغت عند بعضهم ثمانية عشر ألفاً من الجنيهات، كل هذا لكي يواجهوا مطالب الحياة المتزايدة، فما بالك بالموظف الصغير والعامل البسيط والمزارع المسكين؟!

ولقد علم الناس نبأ حوادث العام الماضي التي حوكم فيها ثلاثة من كبار موظفي مصلحة التموين الإنجليزي بالسجن والغرامة. ورغماً عن غلاء المعيشة وفداحة السوق السوداء فقد ظلت الأجور كما كانت عليه قبل الحرب، كما أن علاوة الحرب للموظفين كانت موضع السخرية في الصحف إذ لم تتجاوز العشرة في المائة كما كانت أقل من (بدل عليقة) الحيوانات. ولم تفكر الحكومة في زيادتها زيادة فعالة إلا في إبريل الحالي، أي بعد انتهاء الحرب بنحو عام لسبب جلي واضح لم يخف على أحد. ولقد علم الناس أن الجيش الأمريكاني عند ما استخدم السودانيين في الخرطوم، ووادي سيدنا، أعطاهم مرتبات محترمة فاعترضت حكومة السودان على ذلك مخافة أن يدعو عدل الأمريكان إلى تذمر موظفي الحكومة وعمالها، فاضطر الأمريكان إلى إنقاص الأجور وجعلها مسايرة لفئات الحكومة. وهذا هو العدل البريطاني وهذه هي رفاهية السودانيين. للقارئ من غير أهل السودان أن يشك - وهو معذور- في صحة هذه المعلومات وله أن يتساءل: هل بلغ سوء النية بالبشر، وإن كانوا من الإنجليز إلى هذا الحد؟ لكن الإجابة عن ذلك ميسورة؟ الإنجليز قوم عمليون، ينتفعون بالتجارب التي علمتهم أن المحكومين إذا ذاقوا النعمة والرخاء كان ذلك مؤذناً بزوال سلطان المستعمر، كما علمتهم أنهم إذا قبضوا على أزمة الغذاء والكساء استطاعوا أن يستذلوا بعض الرقاب، وأن يخلقوا طبقة من الطابور الخامس تسندهم وتدافع عن سياستهم وهذا عين ما نراه الآن في جميع البلاد الخاضعة لنير الاستعمار البريطاني.

المركزية واللامركزية

يفخر الإنجليز في حكومة السودان بأنهم وضعوا في السودان اللامركزية الإدارية، التي تكفل تحقيق الحكم الصالح، بخلاف المركزية أو البروقراطية التي منيت بها بلاد أخرى كمصر وفرنسا وغيرها، والإنجليز يعلمون، في قرارة نفوسهم، أن دعواهم هذه مجافية للحقيقة في حالتين:

الأولى: إنهم قصدوا اللامركزية القبلية، إن جاز هذا التعبير، أي أنهم عمدوا إلى تقسيم البلاد إلى دويلات، تبعاً للنظام القبلي، لا تبعاً للأوضاع الجغرافية والاقتصادية، فقد أقاموا المجالس البلدية، في العاصمة المثلثة، وفي بورتسودان فقط، ولمجرد الإبطاء حرموا مدني والأبيض، ومجاملة للجالية الإنجليزية من موظفي السكة الحديد، عطلوا المجلس في عطبرة. وأنشأوا ستة مجالس للمدن (في الأبيض، ومدني، وكوستي، وكسلا، وبربر، وشندي) مع أن

التشريع الخاص بهذه المؤسسات، وقد صدر عام ١٩٣٧م، نص على تأسيسها في عشرين مدينة. ومقابل هذه، وفي الفترة عينها، أنشأوا ٢٦ إدارة ريفية (أي قبلية) فكأنهم لم يكتفوا بسوء صنيعهم في التمكين لنظام القبلية، بل عمدوا إلى التضليل، فصوروا ذلك في صورة العمل الطيب، وهذا نهاية في سوء النية، وغاية في الخداع.

والثانية: أن هذه اللامركزية المزعومة، هيكل خارجي، وطلاء شفاف فقط، في المدن الكبيرة والجهات المتحضرة التي استحال فيها نبش العصبية وإحياء النعرة القبلية. فاللامركزية السليمة لا تتحقق بتأسيس المجالس أو منح السلطات القضائية لحكام المقاطعات، بل تتحقق، بأتم معانيها وأوفر مقاصدها، بإقامة ديمقراطية إقليمية واستقلال محلي، يسمح لسكان الإقليم أو ممثليهم، بالتصرف في الأموال التي تجبى من الإقليم لمصلحة دافعي الضرائب، أما السودان فإن جميع الأموال فيه خاضعة لسلطة السكرتير وحده، وأن المجالس، التي تم إنشاؤها أخيراً، لا تتصرف في مليم واحد فيما عدا الاعتمادات التي يقررها (يمنحها) السكرتير المالي، بناء على توصية مدير المديرية، ولذلك فأكثرها مغلولة اليد، لم تستطع أن تتقدم بأي نوع من أنواع الإصلاح، بل انقلبت بوقاً للمدير والمفتش لينفذا بواسطتها ما يريدان من خطط، مثل إصلاح الخمَّارات في بلد إسلامي، أو إبطال عادة الخفاض الفرعوني الذي أضاع الإنجليز وقتهم في محاربته وأوعزوا إلى سفيرهم في العالم الإسلامي، الأمير أغاخان، بأن يدعو ضدها.

يقول الإنجليز، أو يقول شيعتهم الذين نصبوا أنفسهم، وأوقفوا كفاءتهم، وذكاءهم وخبرتهم للدفاع عن الاستعمار، إن هذا الحكم وهذا النقد غير عادل لأن قانون الحكومة المحلية، من المشروعات التي أثرت فيها الحرب. فكان لابد من الإبطاء، وثانياً: لأن رجال المجالس تنقصهم الثقافة والدربة اللازمتين، فلا مناص إن أريد اطراد التقدم والنجاح، من التدرج الوطيد، وإن كان بطيئاً.

اللهم أهد قومي فإنهم لا يعلمون....

فالقانون قد صدر في عام ١٩٣٧م، ولم تتدخل الحرب في شئون إنجلترا نفسها، بل السودان، تدخلاً محسوساً، إلا في منتصف عام ١٩٤٠. ثم إن الحرب لم تمنع قيام المجلس الاستشاري، ومباشرته لمهامه (لا سلطاته)، قبل أن تخلق مجالس المديريات فقد نص قانونه- وقد صدر في منتصف عام ١٩٤٣- على أن يستمد عضويته منها. أما أهلية السودانيين لمثل

هذه الأعمال، فلا نريد أن نستدل على إثباتها بشهادة أي سوداني كان فلدينا الدليل عليها من إقراراتكم أيها السادة الإنجليز:-

وقبل أن نورد هذه الإقرارات يحسن أن نقف لنتساءل: أليست عدم أهلية السودانيين لعضوية المجالس البلدية، بعد نصف قرن تحت إرشادكم وتدريبكم، دليل قاطع على عدم أهليتكم لترقية الشعوب، وحكم على استعماركم؟ هذا بينما وصلت دويلات أواسط آسيا الروسية إلى الرشد السياسي وساهمت في السياسة العالمية، بعد عشرين عاماً من الإشراف السوفيتي؟ ولنترك الاستشهاد بروسيا فإن ذلك يؤلمكم ويجرح كبرياءكم، ولنستشهد بأصدقائكم وحلفائكم الأمريكان: فقد دخلوا إلى الفلبين في نفس الشهر الذي دخلتم فيه إلى السودان: وأين اليوم السودان من الفلبين: ثقافة، وحضارة، ورقياً مادياً؟

إذا لم يكن السودانيون أهلاً لعضوية هذه المجالس في ١٩٤٦م، لم قررتم تأسيسها عام ١٩٢٤، ووضعتم التشريع اللازم لذلك؟

إذا لم يكن السودانيون أهلاً لعضوية المجالس في ١٩٤٦م، لم قرر مؤتمر المديرين عام ١٩٣٩ "إن المستوى الاجتماعي في السودان أعلى منه بكثير في بعض أمم الشرق الأوسط، ولا يقل عنه في العراق"؟

إذا لم يوجد بين السودانيين، في ١٩٤٦م مائتا رجل أو أكثر، يصلحون لحمل أعباء عضوية المجالس البلدية، كيف جاز لكم، في طفرة واحدة، وقبل أن يكتمل عقد مجالس المديريات، (القاعدة الهرمية للحكومة المحلية)، أن تخرجوا في ظرف ستة شهور فقط، مسرحية المجلس الاستشاري؟

إن لم يوجد بين السودانيين اليوم مائتا رجل أو أكثر يصلحون لعضوية هذه المجالس كيف أصبح في حكم المعقول، وجود مائة رجل رشيد يصلحون لعضوية مجلس تشريعي، يقر الميزانية والقوانين؟

وأخيراً لماذا الحديث عن السودنة والاستقلال... لأمة ليس من بين أبنائها أكفاء يصلحون للإشراف على شئون مدينة؟

أم هي ....(يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً) صدق الله العظيم

ثم نعود إلى هذه اللامركزية المزعومة فنقول: إن مالية حكومة السودان كما يعرف كل من عمل في دواوينها، كانت قائمة على النظام الحسابي الذي وضع أولاً في مصر على أساس

اللامركزية (Local Provinicial Service) وقد سارت على ذلك من أول العهد حتى عام ١٩٢٨. وكان من التقاليد المرعية ألا تتغول الميزانية المركزية على الأموال "محبوسة" في الاحتياطي لحساب اللامركزية، ثم جاء السير جون مافي بسياسة "الوقت الذهبي" فضرب آخر مسمار في نعشها عام ١٩٢٦م، وأمر بإضافة مئات الألوف من الجنيهات إلى الميزانية المركزية. ومنذ تلك اللحظة اختفت آخر آثار اللامركزية واختفت معها آلاف الجنيهات وأبطلت الميزانية الإقليمية.

ولو صدق هؤلاء الناس وأخلصوا النية لهذا النظام الذي طبّلوا له كثيراً، لأعادوا إلى المجالس البلدية، ومجالس المديريات، كل الأموال التي جبيت من الأهلين للصرف على الخدمات المحلية في الخمسين سنة الأخيرة[1]، ولكي تبدأ هذه الهيئات في تنفيذ برنامج جدي من الإصلاح وتحسين المرافق العامة، لكنه الخداع والتمويه اللذان هما محور السياسة الاستعمارية على الدوام.

وما لنا ننبش التاريخ وأمامنا في الحاضر نشرة السكرتير المالي عن الميزانية في عام ١٩٤٦ التي تذكر أنه فيما عدا مديرية النيل الأزرق، فإن باقي المديريات السبع قد قدمت ميزانياتها بعجز زاد في بعض الأحوال عن ضعف الإيرادات، كما إن جملة الحصيلة قد بلغت ٧٧٥,٠٠٠ جنيه مقابل ١,٠٥٤,٣٧٧ جنيهاً للمصروفات، أي إن العجز بلغ ثلاثمائة ألف جنيه.

وتقول هذه النشرة، أنه فيما عدا مصلحتي الجمارك والري، فإن باقي مصالح الحكومة، قد ربطت ميزانياتها بعجز بلغ في جملته، حتى بعد إضافة صافي زيادة إيرادات الجمارك والري، وهي أكثر من مليوني جنيه ٦٤٤,٥٤٥ جنيهاً.

والحكمة من ذلك أن يحمل رجال المديريات والمصالح، من وطنيين والإنجليز، على الاقتناع بأن بالميزانية عجزاً خطيراً وأن عليهم والحالة هذه، أن يلتزموا الاقتصاد، فلا يطلبون أو يلحون، في تنفيذ إصلاح مهما كان لازماً، أو ترقية مرفق مهما كان مفيداً. فكانت النتيجة التي يرمي إليها مديرو دفة السياسة أنه إذا طلب الأهلون إنشاء مدرسة أو مستشفي مثلاً،

---

(١) وفي عام ١٩٣٤ تقدم مفتش مدني بمذكرة طالباً الاعتماد المالي لإقامة حدائق عامة في المدينة. فرفض المدير المشروع "لأنه يتطلب نفقات باهظة لا تتحملها الميزانية" فأجاب المفتش وقد كان متحمساً لمشروعه " إن مثل هذه المشاريع يجب ألا يقال عنها كم تكلف من النفقات، بل يجب أن يقال " ماذا أفاد أهل المدينة مقابل الضرائب التي يدفعونها طيلة ربع قرن"

أجابهم المسئولون بأن الميزانية لا تسمح، فيسكتون راضين، وأنى لهم غير ذلك وأرقام الميزانية بين أيديهم ناطقة. فإن كانت الموازنة قائمة في الميزانية العامة فهي غير قائمة في ميزانيات الأقاليم وهي الجانب المعروف للرأي العام الذي يحسونه عن طريق الضرائب.

الضرائب

تعتمد الأقاليم والمديريات، في ظاهر الأمر، لجمع إيراداتها، على الضرائب المباشرة ورسوم المدينة (العوائد). وهذان المصدران أضعف وأفقر مصادر الإيرادات، والسر في ذلك، أن الإنجليز يذكرون السبب المباشر في القضاء على الحكم التركي السابق، ويذكرون الكلمة المأثورة "مائة في تربة ولا ريال في طلبة" شعار الثورة المهدية ومعناها: لخير أن يموت منا مائة رجل فيدفنون في مقبرة واحدة من أن تؤدي ريالاً واحداً للحكومة الأجنبية الظالمة كضريبة أو "طلبة"، وذلك لما شعر أهل البلاد الفقراء بثقل وطأة الضرائب عليهم. فوطن الإنجليز النفس، على عدم إثارة شعور السودانيين ومنع تكرار المأساة، وقد كشف عن هذا السر، عميد الحكم الثنائي، اللورد كرومر في أحد تقاريره قائلاً "إن الخطأ الأساسي في الإدارة المالية في نظر الشرقيين على وجه العموم، لا يرجع إلى المبادئ التي تقرر عليها الضرائب، بل ينصب على الوسائل لتحصيل تلك الضرائب" إلى أن قال "وإن الضرائب التي كان الخليفة يحصلها من الأهالي هي الضريبة المعترف بها في الشريعة الإسلامية، لكن الشكوى كانت ناشئة عن طريقة تحصيلها، ولهذا أنصح بألا يحدث تغيير فيها إلا أن تكون الفئات معتدلة".

ولقد بقيت كذلك حتى يومنا هذا. فبلغت جملة الأرقام التي تحصلها المديريات من الضرائب ٣٣٠ ألف جنيه، في ميزانية عام ١٩٤٦، وهو مبلغ ضئيل في الواقع، إلا أن الحكومة تعتمد على الضرائب غير المباشرة، التي مهما تضخمت، فإن الأهالي البسطاء لن يدركوا أو يحسوا وطأتها وفداحتها، وأهم أنواع تلك الضريبة غير المباشرة هي الجمارك، التي بلغ إيرادها مليونين ونصفاً من الجنيهات عن الواردات؛ خص منها حاجات الجمهور أكثر من مليون جنيه. بل إن الرسوم الجمركية على السكر، وهو أيضاً ضريبة غير مباشرة قد بلغت ٢٢٢,٠٠٠ جنيه في عام ١٩٤٦م بينما تكسب الحكومة من وراء بيعه نحو ٦٠٠ ألف جنيه، أما الرقم السابق الذي يظهر في الميزانية كرسوم جمركية على السكر فلا تذكر الحكومة عنه شيئاً. ولما كان السودان قطراً زراعياً ناشئاً يحتاج إلى الواردات الأجنبية، وهو في الوقت نفسه فقير كما يحلو لهم أن يرددوا، فلماذا تفرض هذه الرسوم الثقيلة على وارداته؟ ولماذا

تزداد ثقلاً أمام الواردات اليابانية؟ ولماذا يمنع دخول البضائع الروسية؟ وقد كانت المصلحة تقضي ألا تفرض الرسوم إلا على الكماليات: اللهم إن السبب واضح، وهو أنهم يريدون أن يحموا واردات إنجلترا ويقتلوا منافسة الدولة الأخرى، حتى يبيع المنتج الإنجليزي بضاعته بأعلى الأثمان.

ومن الضرائب غير المباشرة أيضاً، السكة الحديد، وقد زادت أجورها نحو ٢٠٠٪ والسكر المحتكر للحكومة، فإن سعر الرأس الواحد قد بلغ عشرين قرشاً بدلاً من ستة قروش، حتى جاوز إيراده ٦٠٠ ألف جنيه للحكومة، كما أن العوائد الجليلة قد بلغت ٢٤٤ ألف جنيه في الميزانية الأخيرة.

هذه بعض الأبواب التي تعتمد عليها الحكومة في إيراداتها، وأرقامنا مأخوذة من مذكرات السكرتير المالي مباشرة، تلك المذكرات التي يسمونها "بالحسابات المركزية"، وقد بلغت جملتها نحو مليونين ونصفاً من الجنيهات. وبذلك وحده تتم الموازنة الخادعة، فإذا ما فاض شيء ما نقل إلى الاحتياطي العام.

ونعود فنقرر أنه لو كانت اللامركزية قائمة حقيقة في السودان، لما كنا نشاهد ديوانًا كاملاً ينشأ في مكتب السكرتير المالي للحسابات والإيرادات، ولكان رجال الأقاليم وسائر المصالح قد تمكنوا من أخذ نصيبهم من ذلك المال. ولو كانت مصالح السودانيين ورفاهيتهم حقيقة هدفاً للإنجليز، لما لجأوا إلى الضرائب غير المباشرة وهي شر أنواع الضرائب، لأن حيفها وظلمها إنما يقع على كاهل الفقير قبل أن يقع على كاهل الغني، وكفى بالاستعمار عامة، والإنجليزي خاصة بلاء وشقاء.

البقرة الحلوب

في دورة المجلس الاستشاري الرابعة وقف السكرتير المالي يعلن في زهو وفخار أن "السودان قد اجتاز أعظم حرب عرفها التاريخ، وخرج منها وأحواله المالية سليمة لم يمسسها سوء" ثم خفت الصوت قليلاً معتذراً: "ولا مراء في أن الأحوال كانت قاسية في زمن الحرب، مما استدعى تأجيل الصرف على كثير من المشروعات المفيدة المرغوبة" ولو صدق لقال: "الحيوية الضرورية" ثم استرسل يدافع عن موقفه بقوله: "ولكن الأموال التي ادخرت أثناء الحرب يمكن صرفها الآن". مضبطة المجلس، ص ٩١.

هذا موقف استعماري بارع، استدعى أن يكافأ عليه السكرتير الهمام من الحكومة

البريطانية، فمنحته نيشان الإمبراطورية من درجة فارس، مع لقب سير، ولقد نال الرجل هذا التقدير بجدارة واستحقاق، لأنه عرف كيف يدافع عن تعطيل المشروعات المهمة في السودان طيلة سنوات ست، بسبب حرب ليس للسودان فيها ناقة ولا جمل، حرب لم يكن السودان هدفها أو ميداناً من ميادينها، لولا وجود السادة الإنجليز فيه، بل ضحى فيها بالأموال والرجال، وخرج منها أبعد ما يكون أملاً في التسليم له بحقه في حياة الشرف والاستقلال جزاء على تضحياته وأعماله.

ورغم هذا فها هو السكرتير المالي، يقف في المجلس الاستشاري، ليلقي في روع أعضائه أن حكومته الرشيدة حريصة على مصالح السودانيين، وقد سلكت أقصى سبل السداد في سني الحرب فلم تفرط في فلس واحد من الأموال المتوافرة بسبب تعطيل مشاريع الإنشاء والعمران، وها هي تنوي تنفيذ مشروع السنوات الخمس لتعويض البلاد عما لحقها من تأخر وإبطاء في تلك السنين.

ولكن الواقع يخالف السكرتير الرشيد، مخالفة صريحة، يجب علينا أن نكشف الستار عنها لمحكمة الرأي العام، إذ لا توجد محكمة أخرى مختصة بالنظر في تصرفات المستعمرين. يقرر منطق الأرقام، التي تخرج من بين يدي السكرتير المالي نفسه، إن حكومة السودان لم تدخر شيئاً مما أوقفت صرفه عن مشروعات البلاد ومرافقها الحيوية في سني الحرب.. نكتبها بالخط العريض!! إذ لم تزد نسبة وفوراتها، في المتوسط، عن نسبة الوفورات في أيام السلم، رغم أنها قد قامت بخطوتين لتحقيق الاقتصاد بل والحرمان التام في مصروفات الخزينة: أولاهما: أنها أوقفت جميع المشاريع العمرانية، كإقامة المستشفيات، ورصف الطرق، والتوسع في المشاريع الزراعية، مما كان يستنزف جزءاً كبيراً من إيرادات الدولة في أيام السلم. وثانيتهما: أنها قد طبقت أقصى ما يمكن من الاقتصاد في نفقات الإدارة وسائر شئون الدولة سواء في الداخل أو الخارج، وفي استهلاك أدوات الدولة، وأملاكها، بل حتى انقصت من أعباء التقاضي أمام المحاكم، بحجة أن الظروف الحربية لا تسمح بذلك. ولقد كنا ننتظر نتيجة لهذه الأساليب أن نخرج من الحرب باحتياطي ضخم، وفائض متناسب مع هذا التقتير يساعدنا على مشاريع ما بعد الحرب، بل ويقفز بنا إلى مكانة ممتازة في عالم الاقتصاد، خصوصاً إذا علمنا أن الميزانية قد زادت في أثناء الحرب نحو مليون جنيه، ولكن الخزينة – وهنا موضع الدهشة والعجب – قد خرجت من سني الحرب خاوية الوفاض،

ودليلنا على ذلك الأرقام الرسمية: تقول نشرة عنوانها "تقويم السودان لسنة ١٩٤٢" ص ٤٥: إن مجموع الفائض في السبع سنوات السابقة للحرب (١٩٣٣-١٩٤٠) قد بلغ ١،١٣٥،٣١٧ جنيهاً، أي بمتوسط ١٦٢،١٨٨ جنيهاً. وتقول مضبطة المجلس الاستشاري للدورة الرابعة ص ٥٩: إن جملة الفائض في السنوات السبع للحرب (١٩٤١-١٩٤٦) قد بلغ ١،٢٨٣،١٢٤ جنيهاً، بمتوسط ١٨٣،٣٠٣ جنيهات في العام، أي أن الفرق ٢١ ألف جنيه في العام. وهذه الأرقام تدل من ناحية أخرى على أن الموازنة المزعومة كانت شيئاً مصطنعاً، إذ لولا ما اتبعته الحكومة من وقف تام لجميع أعمال الإنشاء لمنيت الميزانية بعجز فادح كان سيؤدي إلى قلقلة في الخزانة والمجتمع، وكل هذا يحصل في الوقت الذي قفزت فيه الميزانية من خمسة إلى سبعة ملايين، كنتيجة مباشرة لظروف الحرب. كما أن الميزانية المصرية وقد كان بها في عام ١٩٣٩م عجز قدره مليون وثلاثة أرباع من الجنيهات، لكنها في أثناء الحرب عادت تتوازن، بل ويصل الفائض في عام ١٩٤٠م إلى أحد عشر مليوناً، ويستمر هذا الفائض في الارتفاع، حتى تصل جملته في عام ١٩٤٤م إلى ثمانية وعشرين مليوناً ونصف، رغم المشروعات الكبيرة التي تمت في تلك الفترة.

بعد هذا نجد أنفسنا في موقف يسمح لنا بأن نكشف عن الأوجه التي بددت ثمرات سياسة الادخار، فنقرر أن الميزانية قد سارت طيلة أيام الحرب، ولا اعتبار فيها لمصلحة السودانيين، ولا رفاهيتهم، لكن الاعتبار كل الاعتبار كان لشيء واحد، هو الذي أفصح عنه السكرتير المالي في المجلس الاستشاري حين قال "كانت سياسة السودان تقضي بالمساعدة التامة في المجهود الحربي، ولقد قامت كل الجماعات بدورها في إحراز النصر".

ولنفصل بمنطق الأرقام ما أجمله السكرتير الهمام..

١ - تبرعت حكومة السودان من الخزينة في ثلاث مناسبات بمبلغ ثلثمائة ألف جنيه للخزينة البريطانية كمساعدة في المجهود الحربي - صفحة ٥٩ من كتاب المستر هندرسن.

٢ - ارتفعت مصاريف مصلحة التجارة والاقتصاد إلى عشرة أمثالها في العام، فقد كانت ٨,٠٧١ جنيهاً في عام ١٩٣٩ وبلغت ٧٢,٤٠٥ جنيهات في عام ١٩٤٦، وبما أن مهام هذه المصلحة كانت منحصرة في مساعدة سياسة وزارة الحرب، فكأن هذا المبلغ إنما هو جزء من أغراض بريطانيا الحربية، وقد كانت الأمانة تقتضي أن تصرف عليها الخزينة البريطانية.

٣ - احتملت حكومة السودان وحدها تكاليف الدفاع عن السودان، كما تحملت التوسع في

قوة الدفاع الناتج عن ظروف الحرب إلى خمسين ألف جندي على أحدث نظام وذلك لمدة عام كامل، بعد إعلان الحرب، وفي نهاية ذلك العام عقدت، مع الحكومة البريطانية، اتفاقاً، تتعهد بموجبه حكومة السودان، بالمساهمة في نفقات الدفاع بنسبة مئوية من إيراداتها، على ألا يقل الاعتماد عن ٤٧٩,٠٨٠ جنيهاً في العام، ولقد بلغت التزاماتها فعلاً مبلغ ٥٩٨,٨٥٠ جنيهاً سنوياً (كتاب المستر هندرسن ص ٥٩). ومن نافلة القول أن نذكر، أن حكومة السودان لم تأخذ رأي واحد من السودانيين في تلك الهبات والاتفاقيات، بل إن عدد السودانيين الذين سمعوا بها محدود.

٤ - في أثناء الحرب وإلى اليوم تدفقت الخزينة بكرمها على الموظفين الإنجليز، فتنوعت ألوان المقررات والمنح، وتضخمت أرقامها، فهناك علاوة اغتراب للإنجليز الذين منعتهم الحرب من السفر إلى بلدهم في الإجازة، وهناك علاوة أخرى لمجرد بقاء الإنجليز في السودان، وهناك علاوة تعطى لهم لتعليم أولادهم، كما زادت نسبة علاوة السفر في الإجازة، تلك العلاوة التي تعطي للموظف ولزوجته ولكل طفل من أطفاله على حدة، حتى بلغ مجموع هذه العلاوات في ميزانية هذا العام ٥٥٣,٥٧٤ جنيهاً.

٥ - كانت مصلحة المخازن والأسلحة من المصالح الصغيرة القليلة التكاليف، ولكن مصروفاتها ارتفعت إلى قريب من مصروفات مصلحة الاقتصاد السابقة الذكر.

هذه هي بعض الطفيليات الإنجليزية التي تمتص الخزينة السودانية، فأرهقت كاهل أهل البلاد واستنزفت أموالها واقتصادياتها وعاقت نهوضها وتقدمها.

خرافة السودنة: مالياً وسياسياً

يمكن أن يكون هذا دفاعاً عن سياسة الحكومة، لو أن هذه السياسة كانت سليمة حتى قبل الحرب، ولكن الواقع غير ذلك.

فمن المعلوم أن ميزانية السودان في عام ١٩٤٦م تزيد قليلاً عن سبعة ملايين من الجنيهات، ومع ضآلة الميزانية، فإن الحكومة تصرف على موظفيها مبلغاً جملته ٢,٤١٥,٢٩٠ جنيهاً، فإذا أضفنا إلى هذا المبلغ نصف مليون جنيه، وهو مقدار ما يدفع على المعاشات، بلغت جملة تكاليف الموظفين نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات، ومعنى ذلك أن الدولة تدفع أجوراً لموظفيها وعمالها تبلغ ٤٠٪ من جملة الميزانية وما يتبقى يوزع على سائر المرافق العامة وأعمال الإنشاء، وفي بلد ناشئ كالسودان يريد أن يلحق بموكب الأمم التي سبقته في شتى

مناحي النشاط، نلاحظ أن هذه السياسة ضارة بالتقدم والنهوض، بل هي مدمرة له تماماً، ذلك لأن حكومة السودان لن يتبقى لديها من المال ما تصرفه على التعليم مثلاً. ولذلك لم تبلغ نفقاته أكثر من ٥٪، وهي لا تستطيع أن تصرف على الخدمات الصحية أكثر من ٤٪ من جملة الميزانية. وإذن فهذه السياسة خاطئة لأنها ضخمت الموظفين على حساب المرافق العامة.

ولننتقل من هذا الموضوع إلى صميم مسألة الوظائف لنرى كيف تغدق الحكومة على بضع مئات من الموظفين الإنجليز، وتقتر تقتيراً شنيعاً على الآلاف المؤلفة من الموظفين الوطنيين الذين تحاسبهم بالدانق والمليم، ولا تتكرم عليهم إلا بالوظائف الدنيا والأعمال التافهة في دواوينها. وليت الإنجليز - واضعي هذه السياسة وأعرف الناس بها - اعترفوا بسوء صنيعهم هذا، إذاً لهان الأمر، ولكنهم يغالطون الرأي العام الذي بدأ ينتقد سياستهم، وصاروا يعلنون عن سودنة الإدارة ويدافعون عنها، فإذا ما وجهت إليهم الانتقادات حولها، قالوا نحن صادقون في هذه السودنة ولكنا نسير في تنفيذها ببطء وحذر خوفاً من أن ينزل مستوى الإدارة الرفيع الذي وصلنا إليه بفضل رجال الإدارة الإنجليز وكفاءتهم، والله وحده يعلم تلك الكفاءة. وتكرر نشرات الحكومة هذه الأيام بيانات بعدد الموظفين الإنجليز وغيرهم، وتذكر في غير حياء أن عدد الموظفين الإنجليز آخذ في الهبوط بينما يأخذ عددهم من الوطنيين في الارتفاع، وسنناقش هذه الألاعيب في تفاصيلها مع الاحتفاظ برأينا في المبدأ، ولنبدأ بإيراد حصاد عدد الموظفين كما أعلنه السكرتير المالي وهو:-

	عام ١٩٣٩	النسبة المئوية	عام ١٩٤٤	النسبة المئوية	عام ١٩٤٥	النسبة المئوية
بريطانيون	٦٩١	١٨,٥٪	٧٦٥	١٤,٧٪	٧٧١	١٤,٥٪
سودانيون	٣٣٢٤	٦٩,٢٪	٤٠٢٠	٧٧,٣٪	٤١٣٤	٧,٦٪
جنسيات أخرى	٥٨٧	١٢,٢٪	٤٢٠	٨,١٪	٣٨٧	٧٧,٩٪

ملحوظة:

أرقام ١٩٣٩ و ١٩٤٤ مأخوذة عن بيان السكرتير المالي أمام المجلس الاستشاري في دورته الثالثة - وأرقام ١٩٤٥ منقولة عن مذكرة الميزانية لعام ١٩٤٦م.

بعد هذا البيان الواضح الفاضح نتقدم فنسجلها أكذوبة صريحة على المسئولين من رجال الحكومة، فإن عدد الموظفين الإنجليز آخذ في الزيادة لا النقصان كما يدعون، فقد كان عددهم في عام ١٩٣٩ هو ٦٩١ موظفاً، بينما بلغ في عام ١٩٤٥م مقدار ٧٧١ موظفاً - وإنما

الذي نقص فعلاً هي نسبتهم العامة، وهذا ليس بشيء مطلقاً ودليلنا على ذلك ثلاثة أمور:

١ - أولها أن النقص في النسبة المئوية تافه إذ لم يتعد في السنة الأخيرة ٠،٢٪.

٢ - إن جميع الموظفين الإنجليز إيما يحتلون المناصب العليا ذات المسئولية، وهذه لا يمكن أن يكون عددها مساوياً للوظائف الصغرى، لأنك إذا أردت أن تنشئ مصلحة جديدة أو مكتباً جديداً واحتجت فيه إلى مائة موظف صغير، فإنك لا تحتاج إلى أكثر من عشرة مناصب رئيسة للإشراف عليه، ومن هنا لا يمكن أن تظل النسبة كما هي بين هاتين الفئتين من الموظفين، أي بين الإنجليز الرؤساء وبين السودانيين المرؤوسين.

٣ - إن زيادة عدد الموظفين السودانيين يرجع إلى اتساع الإدارة نفسها على مر الزمن، إذ إن المكتب الذي يعمل فيه عشرة أشخاص قبل عشرين سنة، لابد أن يحتاج إلى عدد أكبر بعد العشرين سنة - هذا زيادة على تأثر النسبة بالنقص الواضح في عدد الموظفين من الجنسيات الأخرى.

ولكنا يجب ألا ننسى أن هذه النسبة إنما هي مقارنة بين عدد الموظفين البريطانيين في أيام الحرب وعددهم قبل قيام الحرب، ومعلوم أن كثيراً من الموظفين الإنجليز تطوعوا في الجيش البريطاني، وها هم الآن بدأوا يعودون، وهناك تتجلى النسبة الحقيقية في أوضح صورها. ونعود فنسأل هؤلاء الإنجليز الأفاضل: لم لم ينشروا بجانب هذه الأرقام جملة المرتبات التي يأخذها كل فريق؟ إذاً لعلم الرأي العام مقدار الحيف الواقع على أبناء جلدته، ولعلم كيف أن هذا البلد المنكوب قد أصبح بقرة حلوباً تدر الثراء على حفنة من الموظفين الإنجليز، يتمتعون فيه بالسلطان المطلق والجاه العريض والمال الوفير والقصور الفخمة والحدائق الغناء والأثاث والرياش مما لا يحلم به ساداتهم ولورداتهم في إنجلترا نفسها، ونذكر بهذه المناسبة حديثاً قاله إنجليزي كبير زار السودان منذ أشهر في رحلة تتعلق بعمله في مصر والسودان، وهو من رجال الاقتصاد، قال ذلك الرجل "لقد تحادثت مع الكثيرين من السودانيين فلم أجد سبباً وجيهاً لعدائهم لنا، ولكني لما زرت الخرطوم ورأيت كيف يعيش صغار الإنجليز وكيف يسكنون، علمت لماذا بقي بلدكم فقيراً وميزانيتكم صغيرة، بل وعلمت لماذا تكرهوننا". ونحن نتبرع هنا فنورد بعد قليل مقارنة بالأرقام الناطقة تدل على مقدار النعيم الذي يتقلب فيه الإنجليز، والشقاء الذي صار من نصيب المواطنين. ولكنا قبل ذلك نود أن نلفت النظر إلى أن السكرتير المالي قد قدم هذه الأرقام السابقة إلى أعضاء المجلس الاستشاري ففاتهم (ولست أدري

أسهواً أم عمداً؟) الاستفهام عن نسبة المرتبات. ولكن مع ذلك لم يفتهم أن يسجلوا صوت شكر للحكومة على سياستها هذه، بل وأشادوا ما وسعهم البيان بالمستوى الرفيع الذي بلغه الموظفون الإنجليز من الكفاءة، والدرجة العالية التي وصلوا إليها من حسن الإدارة. واعتذروا عن بطء تنفيذ سياسة السودنة بانعدام الكفاءة بين السودانيين، وأبدوا تخوفهم من أن يؤدي الإسراع فيها إلى الهبوط بمستوى الإدارة الحالي على أيدي البريطانيين (انظر مضبطة المجلس في الدورة الثالثة لتسمع ما قلناه في حديث العضو الأستاذ عبد الكريم محمد- عضو حزب الأمة) وهو أسلوب لا نستغربه من رجال نشأوا في أحضان الاستعمار وباعوا ضمائرهم ودينهم له، وهم اليوم إنما يعيشون على حسابه ولو جلا لجلوا معه.

وها نحن نعود لنذكر بيانات المرتبات التي أشرنا إليها مستنبطة من ميزانية عام ١٩٤٦م

	عددالموظفين	مجموع المرتبات	النسبة المئوية
إنجليز	٧٧١	٨١٩,٠٠٠جنيه	٦١,٣٪
سودانيون	٥٣٣٠	٦٧٢,٠٠٠جنيه	٣٨,٧٪

ومعنى ذلك أن نحو السبعمائة من الموظفين الإنجليز يستنزفون من ميزانية المرتبات ٦١،٣٪ بينما خمسة آلاف سوداني لا ينالهم إلا ٣٨،٧٪ فقط!! وبعبارة أخرى إن متوسط مرتب البريطاني في السنة هو ١٠٧٠جنيه بينما يبلغ متوسط مرتب السوداني نحو ١٠٧ جنيهات في العام، فكأن الموظف السوداني يتقاضى في المتوسط ١٠٪ فقط مما يتقاضاه الإنجليزي!! ولعل القارئ يذكر هذا الرقم (١٠٪) ويذكر أنه قد وقع عليه نظره كثيراً بل كل يوم مرات، في المطعم وفي القهوة وفي الحانة وغيرها من الأماكن العامة!! فأنت إذا تناولت الأكل في مطعم قدموا لك فاتورة هي ثمن ما أكلته، وهي نصيب صاحب المطعم ولكنهم بعد ذلك يطلبون منك (١٠٪) وياله من رقم! هو نصيب الخدم. وهكذا تعتبرنا حكومة السودان. أليس الإنجليز هم المخدومون ونحن الخدم؟ أليسوا هم السادة ونحن العبيد؟ وإذن فما وجه الغرابة في أن يأخذ السوداني ١٠٪ مما يأخذه البريطاني؟ ولم الشكوى وهذه هي الفئة المقررة للخدم في سائر أنحاء الدنيا؟؟

ولابد من الإشارة إلى أن الإنجليز يتقاضون زيادة على هذه المرتبات الضخمة، مخصصات وعلاوات متنوعة تبلغ نحواً من ٥٠٪ من مرتباتهم. كما أنه لا معدي لنا عن الإشارة إلى أن

أموال السودانيين إنما تصرف في داخل البلاد، بينما جزء كبير من مرتبات الإنجليز يستثمر في بنوك إنجلترا، وإن عادت إلى السودان فإنما تعود أسهما في شركات الاحتكار الإنجليزية كشركة الجزيرة وشركة المياه والنور، تلك الشركات التي تقوم بدور خطير في استغلال اقتصاديات البلاد واستنزافها، وبالتالي نقلها من البلاد لإشباع نهم الرأسمالية البريطانية الجشعة.

هذه هي السودنة في منطق الأرقام. أما هي في منطق الاختصاص والمسئوليات، فليست أكثر من حفنة من الرجال الذين شاخت قلوبهم وشابت نواصيهم، وضعهم الإنجليز في مناصب اسميه جوفاء وليس فيها من حقيقة السلطان والحكم شيء.

ألقاب مملكة في غير موضعها كالهر يحكي انتفاخاً صولة الأسد

وكفى في هذا المقام ما ننقله عن مضبطة جلسة المديرين لعام ١٩٣٩م، وهي الجلسات التي تحاك فيها خيوط السياسة الاستعمارية العليا وتعتبر من أسرار الدولة الخطيرة:

" يجب أن تكون اختصاصات المفتشين السودانيين قاصرة على المهام الإدارية فقط، ولا يجوز أن يمنحوا بأية حال من الأحوال فرصة للتدخل في الشئون السياسية". وتقرر تلك المضبطة مكانة هذه الدمي (المفتشين السودانيين) في نظر الإنجليز إذ ورد فيها "إن لقب المفتش الوطني يجب أن يكون قاصراً على كلمة (حضرتك) وينبغي ألا يشجع الناس على مخاطبتهم بكلمة "جنابك" التي يخاطب بها عادة المفتشون الإنجليز"

أي والله! هذا هو رأي الإنجليز في السودنة، وهذا هو رأيهم في الرجال المختارين للسودنة، ومع هذا فالإنجليز مازالوا يتشدقون بالسودنة التي ستقودنا إلى الحكم الذاتي فالاستقلال.

ألا فليعلم هؤلاء الإنجليز أن السودنة وغيرها من مشروعاتهم، إن نجحت كمسكنات في تخدير الطفيليات التي تحترف الوطنية، فإنها لن تستطيع أن تنال من القلوب العامرة بالوطنية الصادقة.

٩ - الاحتياطي

سياسة الإفلاس

الاستعمار الإنجليزي في حقيقته البسيطة، المجردة، استغلال اقتصادي. هذه نظرية أملتها على الإنجليز ضرورات الحياة واحتياجات العيش: فلو أن سكان تلك الجزيرة الصغيرة، لم يتشبثوا بمراعي إيرلندة، ولم يحتكروا قطن مصر والسودان، ولم يضعوا أيديهم على موارد الهند، التي لا ينضب معينها، ولم يستولوا على خامات إفريقيا، وأستراليا، وأن يضمنوا لأنفسهم وحدهم بهذا الاحتكار، القوة الشرائية لما ينوف على ألف مليون نسمة - لولا كل هذا، لما خلقوا لأنفسهم أرستقراطية دولية، هي السبب الأول، والمباشر، لما تتردى فيه الإنسانية، كل يوم من شقاء وحروب، ولو لم يفرضوا سيطرتهم على أسواق العالم، وينفردوا باستغلال أمريكا اللاتينية، ويضربوا، حول نصف المعمورة، حصار الإسترليني، حتى جعلوا من لندن مركزاً للتصفيات العالمية، وربطوا أكثر الأمم إلى عربتهم وأخضعوها لسياستهم الاحتكارية فأصبحت عاجزة عن التحرر في تجارتها لكي تتعامل، فيما تشاء، كيفما تشاء، ومع من تشاء، لولا كل هذا لكان العالم غير ما هو عليه اليوم.

على هدي هذه المبادئ يسير الإنجليز، في حكومة السودان، ويطبقونها بالقدر الذي يسمح به مركزهم الشاذ فيها. وبعد نصف قرن من الدعاية والإعلان عن فقر البلاد، وضآلة مواردها الطبيعية، وعجز ميزانيتها عن القيام بالضروري من الإصلاح، وبعد دعاوى عريضة عن وفورات الميزانية - يعلن السكرتير المالي، بأن لدى حكومته احتياطياً بلغ عشرة ملايين وثلاثة أرباع المليون من الجنيهات، أي ما يساوي الميزانية السنوية مرة ونصف. على أن السكرتير العظيم لم يكن أميناً، حين سكت عن التاريخ الذي بدأ فيه تجمع هذا الاحتياطي، والسبيل الذي سلكه، حتى تراكم، إذ لو فعل ذلك، لانهار صرح الدعاية التي قامت بها حكومة السودان طيلة السنين المنصرمة لإثبات فقر البلاد فقراً غلّ يديها عن تنفيذ مرافق العمران. فإذا تنبهنا إلى أن الحكومة، رغم هذا الاحتياطي، قد درجت على سياسة استيراد رؤوس الأموال الإنجليزية، لاستغلالها في السودان، آناً عن طريق القروض الحكومية، وأخرى عن طريق الشركات الأجنبية، إذا ذكرنا هذا، تبين لنا اتجاه ومرامي سياستهم المالية في السودان.

وللرأي العام أن يتساءل، عن الحكمة في حبس هذه الأموال، وإنشاء احتياطي، منذ

عام ١٩١٣، على حساب تعطيل المشروعات العمرانية التي تتطلبها ترقية البلاد من تعليم وخدمات صحية وفي الوقت الذي اتجهت فيه حكومة السودان إلى سياسة اقتراض من الرأسمالية الإنجليزية؟ هنا يقول المدافعون عن الحكومة، إن القواعد الاقتصادية السليمة (الاستعمارية) لا تسمح للدولة بأن تترك خزانتها خاوية خالية، لأن موارد الإيراد من ضرائب وغيرها، عرضة لهزات مختلفة، تجعلها غير ثابتة الأركان أو مأمونة العواقب، ولهذا، فإن سياسة الاقتراض، أسلم من سياسة الإنفاق! لو فات هؤلاء المتكلمون أن ميزانية السودان كانت ولا تزال مضمونة من الحكومة المصرية وكان على الأخيرة بموجب اتفاقية عام ١٩١٠ سد العجز، وقامت بهذا العبء فعلاً إلى عام ١٩١٣، وإذاً فإن أساس تلك السياسة خاطئ من أوله والدفاع عنها ضعيف متهافت.

وهناك نقطة تساؤل أخرى، ربما كانت أبعد أثراً من التي ذكرناها، ولكن السكرتير تجنب إثارتها ببراعة فائقة، إشفاقاً على عقولنا أن تطير من الرؤوس، عندما نكتشف أن دور المال، في لمبارد استريت، قد اقتنصت الاحتياطي السوداني، لكي تستثمره هي، بجانب غيره من أموال الأمم المغلوبة المنكوبة بتسلط الإنجليز، لهذا لم يذكر السكرتير شيئاً عن كيفية استثمار هذا الاحتياطي، ولا عن فئات ذلك الاستثمار، وفوائده، وغير ذلك من المعلومات التي يجب أن يقف عليها أصحاب الحق. ويبلغ بنا العجب غايته ومداه، من هذه الألاعيب، حين نعرف أن الاحتياطي السوداني يستثمر في لندن في الوقت الذي تزحف علينا الشركات الإنجليزية الاحتكارية لتستثمر أموالها عندنا، مثل شركة الجزيرة. وشركة الماء، والكهرباء، والترام. هذا التناقض، يبعث على الشك في ذمة هؤلاء الناس، بل على الاتهام، إذ كيف يجوز أن ترسل الملايين من أموالنا لتستثمر في لندن بينما لندن تبعث بأموالها لتستغلها عندنا!! فهل يستطيع السكرتير الهمام البارع أن يدلنا على الحكمة من هذا؟

مصير الاحتياطي

إن الإنجليز، وقد تجنبوا الحديث عن الاحتياطي نيفاً وثلاثين عاماً، كما تجنبوا الحديث عن مكان وطريقة استثماره، حتى عام ١٩٤٦، ليقرروا مصيره ونهايته الآن فجأة، فيقول السكرتير المالي (نقلاً عن مضبطة المجلس الاستشاري): "بالنظر إلى ضرورة الاحتفاظ بالتوازن المالي: وإلى قوة مختلف الهيئات العاملة في البلاد، أرى أن هناك ما يبرر توصية مجلس الحاكم العام ببرنامج يتكلف عشرة ملايين جنيه في خمس سنوات.. مع العلم، بأن

التنفيذ الكامل، يعتمد على تحقيق وفورات في الميزانية أو الاقتراض إن لم تفرض ضرائب جديدة"!! ومعنى هذا، أن الحكومة قررت صرف هذا الاحتياطي كله بجرة قلم السكرتير الرشيد. هنا يبرز التناقض، وتنهار الحجة التي كانوا يتذرعون بها لتكديس ذلك الاحتياطي مدى ثلاثين عاماً كاملة،، فكيف سمحت القواعد الاقتصادية المزعومة أن تأتي على آخر مليم في الاحتياطي لتكون الخزينة خالية خاوية حتى تلجأ إلى الاقتراض؟!!

ومغالطة ثانية، تبرز في طيات الحيثيات، والأسباب، التي تقدم بها السكرتير: فالمعروف عن الإنجليز في السودان، أنهم يشجعون رغماً عن اعتراض الرأي العام - هجرة الأجناس المنحطة، لقلة الأيدي العاملة، وإذاً فالبلاد لا يتهددها خطر البطالة الذي يجثم على غيرها من الأقطار، وإذاً فلا داعي لصرف كل هذه المبالغ الضخمة - هذا في الوقت الذي يفضح فيه بيان السكرتير النية في فرض ضرائب جديدة أو عقد قروض جديدة - ونحن نعجب: فهل من أجل هذا تقدم أعضاء المجلس الاستشاري بشكر السكرتير؟؟!!

ولن نذهب بعيداً في المناقشة، قبل أن نلقي نظرة إلى مشروع السنوات خمس لنرى ما يحمله من إصلاح، فنلاحظ أول ما نلاحظ، أن مشاريع الحكومة قد استنفدت الجزء الأكبر فيه، وما تعود فائدته على الأهالي ضئيل، ثم نلاحظ أن المشروع يشتمل على أشياء كثيرة كمالية، ذات طابع استهلاكي، لن يستفيد منها السودانيون شيئاً فمثلاً:

مشروع المجاري في بورتسودان والخرطوم ٥٧٥,٠٠٠ ج

مبان مختلفة ١,٠٠٠,٠٠٠ج

عربات حديثة ٦٨٠,٠٠٠ ج

ومن المسلم به أن الأسعار الآن عالية جداً وأنها آخذة في الهبوط، حينما تستعيد دول أوربا قوتها الصناعية، الإنتاجية التي ستؤدي إلى هبوط الأسعار بسرعة يضاعفها التنافس. وإذاً فليس من الحكمة الإقدام، في الوقت الحاضر، على سياسة شرائية كهذه. هذا هو نفس ما تتبعه دول أوربا وإنجلترا بالذات، مع غيرها من الدول وتقضي الوطنية أن تطبق الدول الأخرى في الوقت الحاضر، سياسة الاكتفاء الذاتي، احتفاظا بالثروة الأهلية. أما أن تنزلق، في سياسة شرائية كما هو الحال في السودان، أو تنساق إلى عقد معاهدات استيراد، كما هو في مصر، فاتجاه خاطئ، لا يحمل غير إرضاء الإنجليز، وتنفيذ سياستهم الاستعمارية - تلك السياسة التي أوحت بإسناد "لجنة التجارة Board of Trade" وهي من وزارات الدرجة

الثانية، إلى رجل قوي، ووزير من الطراز الأول، كالسير ستافورد كريبس، لكي يغرق الأسواق بالبضائع الإنجليزية، ويستعيد لإنجلترا سبقها التجاري خوفاً من الإنتاج الأمريكي، والتنظيم الروسي، ولعل الجميع يعلمون، أنه في الوقت الذي تغرق فيه البضائع الإنجليزية أسواقنا نجد تلك البضائع محرمة على أهل إنجلترا. هنا فقط ندرك السر الذي حدا بحكومة السودان إلى القيام بعدة مشروعات ثانوية، تستنفد بها عشرة ملايين جنيه من الاحتياطي، حتى لا تترك فيه شيئاً، وليس غرضها، إلا التضحية بنا لإنقاذ مكانة بريطانيا التجارية، كأنه لم يكف ما ضحينا به نحن وغيرنا، لكيلا تمحى من صفحة الوجود. وهذا هو ما قصدناه من كلمة "سياسة الإفلاس" في عنوان هذا الفصل. ولا يظن أحد أننا نرجم بالغيب حين نقول ما قلناه، فإن السكرتير نفسه فضح أحابيله فقال: "وقبل الحديث عن المبالغ اللازمة، والطرق التي تتخذ لتمويل برنامج السنوات الخمسة، أود أن أذكر المجلس، بأن على الحكومة أن تدبر مبلغاً كبيراً (يقدر بمليوني جنيه ونصف) في عام ١٩٥٠، لتمويل مشروع الجزيرة عند الاستيلاء عليه" نقلاً عن مضبطة المجلس الاستشاري السابقة. فإذا كان هذا هو الموقف بعد أربع سنوات، فلم هذا الاستعجال في صرف كل الاحتياطي في أغراض كمالية. اللهم إننا لا نعلم له سبباً إلا أن ثروتنا أصبحت مطية للإنجليز يستخدمونها لإنعاش بلادهم أما نحن فأمرنا إلى الله.

١٠ - الدين العام

السودان مدين لإنجلترا....!!

كذلك تقول التقارير السنوية، التي يدبجها حاكم السودان العام، ويرسلها إلى مندوب بريطانيا السامي في مصر سابقاً، وسفيرها حالياً. وهي تقارير تصدر بالإنجليزية فقط (بعد أن كانت تصدر باللغتين) من المطبعة الحكومية بلندن.

وقد أعلن هذه الحقيقة أيضاً، ولأول مرة في تاريخ السودان، السكرتير المالي. أعلنها رسمياً في الدورة الرابعة للمجلس الاستشاري في نوفمبر سنة ١٩٤٥ - ص ٧٨ من مضبطة المجلس.

ولدين بريطانيا العظمى على السودان قصة، بدأت منذ ثلاث وثلاثين سنة، ولا زالت فصولها ووقائعها مستمرة مع الزمن، وأغلب الظن أننا مقدمون على قروض وقروض كما أشار السكرتير المالي في بيانه المذكور. فمن واجبنا أن نميط اللثام عن تاريخ هذه القصة بقدر المستطاع لأن الحقائق بمفازة من أيدي السودانيين وأبطال القصة جميعهم في لندن حيث تم الإخراج والتصوير ولا يظهر على المسرح السوداني إلا آثارها.

وقبل أن نميط اللثام عن تلك الأوحال والقاذورات الاستعمارية؛ ينبغي أن نقف هنيهة لنستعرض المقاصد التي تهدف إليها حكومة بريطانيا، والدوافع التي تحفزها لعقد هذه الصفقات المالية مع مستعمراتها، أو مع البلاد الخاضعة لنفوذها. يعتقد البعض أنها دوافع إنسانية محضة، توحيها غريزة التضامن بين الجماعات ليتم التعاون في سبيل النهوض بالحضارة والإنسانية... بخ بخ. إنجلترا تقدم القروض لوجه الإنسانية والحضارة!!

هذه اعتقادات لا توجد اليوم إلا في رؤوس فريق من المتضامنين مع الاستعمار البريطاني عن وعي أو غير وعي. فإن نزوع الطبقة الحاكمة - في إنجلترا نفسها - إلى الاستغلال والظلم الاقتصادي، والتحكم الاجتماعي، أصبح أظهر من الشمس في رابعة النهار، يدركه كل من أوتي حظاً، وإن قلّ، من ثقافة المجتمع البريطاني، وتنطق به مؤلفات جماعة الفابيان والكتلة الشعبية في بريطانيا نفسها، ورددته صحافة محترمة في إبريل ١٩٤٠م حين كانت تقول "إن انتصار تشمبر لين في الحرب كانتصار هتلر سواء بسواء". بل إن مجرد ظهور تقرير كتقرير السير وليم بيفردج ليدل دلالة قاطعة على سوء الحال في المجتمع البريطاني. هذا التقرير الذي رغم مالقيه من إعجاب وحسن أحدوثه بين العالمين رفضه نواب العمال في

البرلمان واعتبروه خدعة يراد بها الحيلولة دون تنفيذ برامج الإصلاح كما تقضي بها أصول العدالة الاجتماعية.

وإن أمة لا تعرف العدالة الاجتماعية في بلادها، وإن أمة ينبني كيانها الاجتماعي على أساس طبقي، وإن أمة يصمها عاهلها السابق، الديوك أف وندسور، عندما شاهد المناطق "التعسة" في مناجم ويلز، بأن "الحالة لا تطاق وتدعو للعمل السريع". حكومة هذا شأنها بين مواطنيها، كيف ينتظر منها من أوتي ذرة من العقل، أن تعمل على أساس إنساني في المستعمرات الإفريقية.

إن احتكار مصادر المواد الخام والسيطرة المالية والاقتصادية على الشعوب الداخلة ضمن دائرة نفوذ الإمبراطورية من الأساليب التي استخدمها الاستعمار البريطاني من قديم الزمان، وتتحقق له تلك الأهداف بتصدير رأس المال من طريقين:

أولاً: منح القروض المالية من البنوك الإنجليزية (المحتكرة إلى كبار الساسة وأبنائهم وأصهارهم).

ثانياً: تأسيس الشركات الإنجليزية في تلك الحكومات.

وسياسة تصدير رأس المال، بقسميها، معروفة في الشرق، فقد جلبت على أممه نكبات شتى لا تزال تئن من آثارها، فهي التي مهدت للاستعمار في الهند، وهي التي مهدت للاحتلال في مصر، وهي التي تنظم، في الوقت الحاضر، أساليب المقاومة السرية، في جميع أقطار الشرقين الأقصى والأدنى، ضد الحركات الوطنية والتحريرية. وقد اقتنع الجيل الحديث في الشرق أن لا فكاك من إسار الاستعمار البريطاني، إلا بالقضاء على نفوذ بريطانيا الاقتصادي.

ذكر اللورد هيلي في كتاب (نظرة في إفريقيا) أن رأس المال البريطاني يستخدم في روديسيا، بنسبة (٤٠) جنيهاً إنجليزياً لكل فرد من الوطنيين، وفي إفريقيا الغربية بنسبة (٨) جنيهات، وفي إفريقيا الشرقية بنسبة (٥) جنيهات.

ويقدر بعض المشتغلين بالدراسات الاقتصادية في مصر أن رؤوس الأموال الإنجليزية تبلغ ٩٠٠ مليون جنيه، أي بنسبة (٥٠) جنيهاً لكل فرد من المصريين، هذا مع أن الثروة الأهلية المصرية تتأرجح بين تقديرين، كلاهما أقل من رأس المال الإنجليزي، فيقدرها المستر باكستر الخبير الاقتصادي بمبلغ ٢٠٠ مليون، ويقدرها بعض العلماء الوطنيين بضعف ذلك، فإذا

ذكرنا أن هناك رأس مال أجنبياً غير إنجليزي، عرفنا مقدار السيطرة الاقتصادية الجاثمة على مصر، رغم ما نرى من آثار الرخاء والنعيم.

وليس من المستطاع معرفة رأس المال الإنجليزي الذي يعمل في السودان لكنا نقدم القائمة الآتية على سبيل المثال، مع ملاحظة أن تأجيل البت في مصير السودان منع الماليين الإنجليز منه:-

١ - قروض عامة:

بلغت جملتها ٢٢ مليوناً من الجنيهات؛ ولا يزال السودان مديناً بمبلغ ٨ ملايين ونصف.

٢ - شركات:

أ. الشركة الزراعية، ويقدرون رأس مالها بنحو مليونين ونصف مليون من الجنيهات.

ب: شركات النور والكهرباء في الخرطوم ومدني.

ج: شركات تجارية عديدة ذات صبغة احتكارية، احتكرت الصادرات والواردات وجعلت التاجر الوطني عميلاً لها فقط.

ومجموع هذه الأموال لا يقل عن عشرين مليونا من الجنيهات، أي بنسبة ٢ ونصف جنيه لكل فرد من السكان مع أن الثروة الأهلية كما ذكرنا سابقاً لا تزيد عن عشرة ملايين من الجنيهات.

بدأت حكومة السودان سياسة الاقتراض من المولين الإنجليز بعد أن ضمنتها من الخزينة البريطانية في عام ١٩١٣، وهذه السنة، كما ذكرنا سابقاً، هي التي تمت فيها، لأول مرة موازنة الميزانية السودانية، وتخلصت فيها، لأول مرة أيضاً، الخزينة المصرية، من القيام بسد العجز، ففي ذلك العام حصلت حكومة السودان، بموجب قانون أصدره البرلمان الإنجليزي على قرض قدره ٣ ملايين ونصف من الجنيهات، بحجة القيام بأعمال ري كبرى، وامتداد في سكك الحديد السودان.

وسرعان ما تبين أن هذه السلفة دون التقديرات اللازمة للمشاريع المطلوبة، فتمت اتفاقية أخرى في أكتوبر من ١٩١٩، لزيادة القرض إلى ٦ ملايين ونصف، ثم ضوعفت فصارت ١٣ مليوناً لنفس الأغراض الأصلية التي وضعت تصميماتها في ١٩١٢م.

على أن حكومة السودان من جهتها كانت، كأي رجل مِتلاف، لم تستطع وقد ولجت باب الاستدانة، أن توصده في حدوده المعقولة. ومن جهة أخرى كان المول الإنجليزي، كأي مراب

جشع، لم يتردد، وقد حصل على ضمان الخزينة البريطانية، في البذل والعطاء، تشجعه فائدة مئوية دسمة في تلك السنين التي نزلت فيها قيمة النقد نظراً للتضخم المالي عقب الحرب في فرنسا وألمانيا، لذلك لم يكن مستغرباً، أن يصل مجموع الديون إلى ٢٢ مليوناً من الجنيهات قبل نهاية العقد الثالث من القرن العشرين.

ويلاحظ على سياسة الاقتراض أنها بدأت عام ١٩١٣م، أي في أول عام انعقدت فيه موازنة الميزانية، بل بدأ فيه إنشاء احتياطي سوداني، وللباحث أن يتساءل اليوم لم اختارت حكومة السودان ذلك التاريخ؟ ولم لم تتريث الحكومة، وقد بدأ الاحتياطي يتكون في خزينتها، حتى يتوافر لديها المال الكافي لتنفيذ هذه المشروعات دون الالتجاء إلى الاقتراض والوقوع في فخاخ المرابين؟ وإذا كانت المنفعة الاقتصادية أرجح من الأعباء، فلم لم تلجأ للاستدانة من الخزينة المصرية، التي درجت على إعانة السودان دون مقابل، بل أقرضته، حتى يومنا هذا، دون فائدة ربوية؟ وهل استشيرت الخزينة المصرية باعتبارها مسئولة عن التوازن المالي لحكومة السودان؟ وعلى أية حال من الأحوال لم لم تشمل هذه القروض في كنفها توسيع التعليم؟

يقول السير هارولد مكمايل[1] إن الحرب الكبرى حالت دون الحصول على القرض كله، وفي نهاية الحرب اتضح أن التقديرات السابقة لا تتناسب مع أسعار الحاجيات في عام ١٩١٩. فكان لابد من زيادة القرض.

والمعلوم أن الحرب الأولى أعقبها تضخم في النقد الأوروبي (ارتفاع في أثمان البضائع ونزول في أسواق النقد) وكانت تقتضي السياسة السليمة أن ترجأ العمليات الشرائية حتى يعتدل الميزان التجاري أو تعود الأسعار إلى ما يقرب من الحد الطبيعي، لكن حكومة السودان، عفا الله عنها، اندفعت في الفترة غير الملائمة (١٩١٩-١٩٢٤) إلى سياسة الاقتراض من المرابين الإنجليز، وسياسة الشراء من المصانع الإنجليزية، وسياسة إبرام الاتفاقات مع المقاولين الإنجليز بصرف النظر عما تجره هذه السياسة أو السياسات من عواقب وخيمة على السودانيين.

هل كانت تلك الإجراءات طبيعية مرجعها خطأ في التقدير؟

اللهم كلا...!

---

(١) ص ١٨٨ ، السودان الإنجليزي المصري.

لم يكن ذلك لخطأ في التقدير، "أولاً" لأن رأس المال الإنجليزي كان يجب أن يصدر إلى أركان الإمبراطورية - وإذاً فلتعقد القروض.

ولم يكن خطأً "ثانياً" لأن مصانع لانكشير كانت في حاجة ماسة للقطن الرفيع، وقد قاست إنجلترا من القطن المصري الأمرّين في زمن الحرب وبعدها: أولاً: عندما دفعت ما يربو على الأربعين جنيهاً للقنطار الواحد، وثانياً: عندما ووجهت في ١٩١٩ بثورة سياسية جارفة تعرف إنجلترا أكثر مما يعرف غيرها أن ارتفاع ثمن القطن كان من عواملها الفعالة، وكان عليها والحالة هذه أن تجد مورداً للسكلاريدس يسد الفراغ الذي يحدثه ضياع القطن المصري منها.

ولم يكن خطأً "ثالثاً" لأن تأسيس الشركات الإنجليزية تمهيد لازم لتثبيت النفوذ الإنجليزي في السودان. فنفوذ هذه الشركات على السياسة الإمبراطورية يعرفه كل من اطلع على كتاب الشهر اليساري الموسوم "عضو البرلمان الإنجليزي من حزب المحافظين"

ولم يكن خطأً "رابعاً" لأن هذه القروض قد منحت، فوق الضمانات المطمئنة، فائدة مئوية قدرها ½ ٥، مع أن الفائدة العالمية في تلك الفترة كانت دون ذلك.

ولم يكن ذلك خطأً "خامساً" لأن الدائنين الإنجليز لم يدفعوا لحكومة السودان نقداً ويدعوها تذهب لحالها. إنها كانت كالمدين الذي وقع في قبضات المرابين توقع العقد مع الدائنين الإنجليز لتحصل على الاعتمادات المالية، وتذهب لتوقع عقداً آخر مع المصانع الإنجليزية، وثالثاً مع المقاولين الإنجليز لتنفيذ المشروع. ولو كانت الحكومة تملك حرية الاختيار لحصلت على الدين نقداً ثم طرحت المشروع في مناقصة عالمية تراعي فيها أصول الاقتصاد وما يحقق المصلحة العامة. لم تفعل ذلك حكومتنا السخية لأنها كانت راغبة، بل كانت شديدة الرغبة، في دفع فوائد غير عادية للمرابين الإنجليز، وفوائد غير عادية للمصانع الإنجليزية وأرباح غير عادية للمقاولين الإنجليز (ولو أمكننا الوقوف على الحقائق لوجدنا صلة وثيقة بين هذه الجهات الثلاث، إن لم نجدها في الواقع جهة واحدة تعمل في ميادين ثلاثة!!).

حق الاستبدال

ودين الإنجليز على السودان، على نقيض الديون العامة جميعها، خلا عقده من حق الاستبدال. فالمعروف أن عقود الديون العامة. في إنجلترا وفي غيرها، تحوي نصاً يمنح

المستدين حق السداد إذا شاء بعد تاريخ معين ويسمونه Conversion فعلت ذلك حكومة إنجلترا بالذات في الديون الأهلية التي اقترضتها في الحرب الماضية. أما الأموال التي اقترضتها حكومة السودان فقد جاء عقدها خلواً من هذا الحق.

هل كان ذلك عن جهل؟ أم كان ذلك عن قصد؟ أياً كانت الإجابة فاللوم والتثريب واقعان لا محالة، وأياً كانت الإجابة فحكومة السودان غير أهل للقيام على شئون الغير.

بقي الحال هكذا، وبقي السودان محملاً بأثقال الفائدة الربوية عاماً بعد عام وقد بلغت في وقت من الأوقات، نصف مليون من الجنيهات، حتى عام ١٩٣٩م. وترآى للمسئولين حينذاك أن هذا لا يليق، حتى لو لم يتقول السودانيون الأقاويل، فاتفق السكرتير المالي على قرض جديد بسعر ½ ٣٪ يستبدل به القرض القديم وسعره ½ ٥٪، ودقت الطبول ووضعت على هام الرجل أكاليل الغار لأنه حصل للسودانيين على قرض يستبدل به قرضاً أكثر فوائد، ولم يدر بخلد السكرتير الهمام، ولا بخلد الآخرين من رجال حكومة السودان أن مصلحة السودان في تجنب هذا القرض، وأن الأمثل والأسلم سداد القرض الأول من احتياطي حكومة السودان المستثمر في حي المال في لندن، ومقداره ٩ ملايين من الجنيهات مع أن القرض المطلوب دون ذلك.

يقولون... ليس هذا من أصول الاقتصاد في شيء، ونقول العكس فالاقتراض دون دوافع قاهرة هو الذي يتناقض والقواعد السليمة.

أيها السادة إن العقول لا تزال في الرؤوس. والقواعد التي تقول باستثمار أموال السودان في لندن، في الوقت الذي تعقد فيه صفقات الديون من إنجلترا لتستثمر في السودان، لهي قواعد استعمارية فاسدة، لا يبررها عقل، ولا يبررها علم، ولا يبررها منطق، ولكن يبررها شيء واحد هو الجشع وحب الاستغلال، وهي صفات نشهد أن الإنجليز قد برعوا فيها وتميزوا بها على العالمين.

دين الشركة الزراعية:

وتحتوي حسابات القرض الإنجليزي على السودان، المنشورة في التقارير الرسمية، علي بند غريب، ذلك أن من بين الأموال التي اقترضها السودانيون من المرابين في لمبارد استريت، أربعمائة ألف من الجنيهات، أقرضها السودانيون بدورهم إلى الشركة الزراعية التي تعمل في الجزيرة!!

ترى هل عجزت الشركة الزراعية المؤسسة في لندن عن زيادة رأسمالها؟ وإن أرادت الاستدانة هل نزلت مكانتها المالية في أنظار المولين الإنجليز؟ وإن لم يكن هذا أو ذاك، فما هي التي تجعلنا نستدين من أجل الشركة الإنجليزية، وعلى أية حال فما مقدار الفائدة الربوية التي حصل عليها السودان مقابل هذه العملية؟

مأساة عقد بناء الخزان

لكن قصة الدين لم تتم فصولها...!

لقد كانت خاتمة مأساة الدين مؤلمة حقاً لرجال في قلوبهم ضمائر، أو في نفوسهم احترام وتقدير للمبادئ الأخلاقية، أو في وجوههم بقية من حياء أو خجل. فقد انتهت المأساة بفضيحة فاضحة، عن مؤامرة محبوكة الأطراف، دبرت في مجلس عقد في جهة ما بين الخرطوم ولندن، اتفق أعضاؤه – ولا نزعم إننا ندري عددهم- على وسيلة تدر عليهم الثراء، وتجلب لهم النعيم المادي، وللسودانيين حسن الجزاء..

حدثت هذه المؤامرة منذ أكثر من ربع قرن عند توقيع عقد بناء خزان سنار، ولا تزال تفاصيلها موجودة في أضابير مكتب السكرتير الإداري لحكومة السودان، ولو أتيحت لكاتب هذه السطور الفرصة لنشرها بين العالمين ونقدمها لسادة السودان اليوم تذكاراً لأسلافهم. وقد أشار إليها السر هارولد مكمايل، السكرتير الإداري السابق، إشارة لا تتفق مع نزاهة التاريخ، كما لا تتفق مع نزاهة حكم كان هو بطله المتصرف في جميع شئونه، أشار إليها المؤلف الاستعماري فقال "بدئ العمل في بناء السد في إبريل سنة ١٩٢١ بواسطة شركة المباني السودانية – السادة الإكسندريني وبري – التي نص عقدها على دفع الأرباح بنسبة مئوية[1].

لكنا نتبرع، مع الاعتذار للسر هارولد، بإتمام النقص التاريخي. فقد اتفق الحكام الإنجليز، وقتذاك مع المقاولين، إنجليز وطليان، على أن يقوموا بالبناء طبقاً للمواصفات، وأن تدفع خزينة السودان، في مقابل ذلك، أرباحاً بنسبة ١٠٪ من مجموع المصاريف التي ينفقها المقاولون، طبقاً للفواتير التي يقدمونها.

ولعل القارئ. لا يحتاج لكبير عناء ليدرك ما فتحه هذا العقد للمقاولين من أبواب التلاعب وهم أصحاب الكعب الطويل في شؤون المال، خصوصاً إذا علمنا أن حكومة السودان وقعت مثل هذا العقد دون أن تحتفظ لنفسها بحق المراقبة على المصروفات.

---

(١) صحيفة ١٩٣ من السودان الإنجليزي المصري.

إن جميع السودانيين، الذين تهيأت لهم، فيما مضى، فرصة الاتصال بأعمال البناء في خزان سنار، يذكرون مقدار الإسراف الذي سلكته الشركة المذكورة، ويذكرون بلا شك، مقدار السخاء الذي كانت عليه إدارتها، فليس بسر أنها كانت تدفع عشرين لمن يطلب عشرة من الجنيهات ثمناً لمواد أو قيمة لعمل. وليس بسر أن رجالها كانوا يقبلون ما وزنه قنطار على أنه اثنان أو ثلاثة من القناطير ويدفعون على هذا الأساس، حتى لقد حار الناس في أمر الشركة، وذهبوا شتى المذاهب، وأخيراً جعلوا يتندرون بسيرتها في أسمارهم ومجالسهم، وانتقلت أصداء هذا السخاء. وهذا التلاعب إلى أسماع مفتش الجزيرة آنذاك المستر كلارك، الذي صار فيما بعد مديراً للجزيرة. فلما تيقن من الوقائع رفع مذكرة مستفيضة إلى الحكومة المركزية كان نصيبها الإهمال. وبعد أشهر أخرى شفعها بثانية أرسلها بواسطة مدير النيل الأزرق، لم تكن أحسن حظاً من سابقتها. ولما انقضت فترة معقولة ولم يبد في الجو ما يدل على القيام بمعالجة هذا التعفن رفع ثالثة لمجلس الحاكم العام بواسطة مدير النيل الأزرق، منذراً أنه إذا لم يصحح الموقف فسيستقيل ويعلن الفضيحة في الصحافة!

عند ذلك تحركت الحكومة المركزية لتمثيل مسرحية في منتهى الهزل، تألفت لجنة، قامت بتحقيق صوري، وانتهى الأمر بإلغاء عقد الشركة، لتحل محلها شركة إنجليزية أخرى واستقال (أو أقيل) المستر هيوز فريزر مدير الأراضي آنذاك. أما السودانيون فكان نصيبهم زيادة القرض ملايين أخرى!!

تعويضات خزان جبل أولياء

وثم حادث آخر، يحار المرء في تكييفه، عندما شرعت الحكومة المصرية في بناء سد جبل أولياء، كان عليها أن تدفع تعويضاً لكل من يلحق به ضرر ينجم عن إقامة السد، ولقد قدرت هذه الأضرار، بعد القيام بدراسات هندسية مستفيضة، بمبلغ ثلاثة أرباع المليون من الجنيهات، كانت تنقسم إلى ثلاثة أقسام:-

(١) تعويضات للأفراد عن المنازل التي يجب أن تنقل إلى جهات أخرى.

(٢) تعويضات للأفراد عن الأراضي الزراعية التي تغمرها المياه.

(٣) تعويضات للحكومة مقابل الأعمال الصحية التي تنجم عن خزن المياه.

وقد اكتفت الحكومة المصرية، كعادتها، أن تكون حكومة السودان وكيلاً أمامها عن الأفراد السودانيين، وتسلمت هذه التعويضات في سنة ١٩٢٣، لكن الدفع في نظر حكومتنا لا يصير مستحقاً إلا بعد العمل في الخزان.

فأرسل الذهب تواً للاستثمار في بنوك إنجلترا، وفي عام ١٩٣٦ بدأت حكومة السودان في دراسة طريقة لدفع التعويضات، فعينت قمسيوناً خاصاً لذلك هو مفتش إنجليزي واحد لا أكثر ولا أقل، جعل يطوف في الجهات المختلفة ويقوم بالتقديرات كما يعن له.

أين التقديرات الأولى التي بموجبها طولبت الحكومة المصرية؟

أين الفوائد التي دفعتها البنوك عن هذه المبالغ في ست سنين؟

كل هذه أسئلة لم تدر بخلد الرجال القائمين على أمرنا في السودان، وتمخض الواقع عن تعويضات إسمية حتى زهد فيها بعض الناس، وأنها كانت تدفع من الفائدة السنوية عن هذا المبلغ، الذي لا يزال مستثمراً في لندن.

هذا عن المنازل فقط، أما عن الأراضي الزراعية فقد قررت حكومة السودان عدم صرفها، لأن في ذلك إسرافاً وتبذيراً وسياسة خاطئة، وأن من مصلحة الأهالي المستحقين إقامة مشاريع زراعية مقابل وسائلهم السابقة لكسب عيشهم. أعلنت هذه السياسة ورضي عنها كل من سمع بها وجازت الخدعة حتى على المثقفين.

ثم أنشئت عدة مشاريع على ضفاف النيل الأبيض لهذا الغرض، لكن حكومة السودان قررت أن تقسم قيمة القطن إلى ثلاثة أقسام طبقاً لنظام الشركة الزراعية:-

٤٠٪ للمزارع.

٤٠٪ للحكومة.

٢٠٪ نفقات اللجنة التي تدير المشروع وموظفيها (مصلحة الزراعة).

أي أن الحكومة تحصل على ٦٠٪ من ثمار هذه المشاريع، مقابل - كما تقول مذكرة الميزانية لعام ١٩٤٦- "الري والأراضي والإدارة". أي أن الحكومة تملك جميع هذه المشاريع، وما موقف المزارع فيها إلا كموقفه في مشروع الجزيرة. هذا هو الوضع كما تفهمه وتسير عليه حكومة السودان. مع أن هذه المشاريع ينفق عليها من أرباح استثمار هذا المبلغ الذي هو ملك لبعض المزارعين أنفسهم، ومع أن موقف الحكومة، كما ذكرنا سابقاً، هو موقف الوسيط المؤتمن ليس إلا، ولسنا ندري على أي أساس من العدل أو أي نظرية من الإنصاف والقانون أجازت هذه الإجراءات؟ وكيف سكت رجال القضاء الإنجليز، وكيف سكت المحامي العمومي الإنجليزي، وهو حارس الدعوى نيابة عن الجمهور، عن هذه الأوضاع الشاذة؟ إن المصلحة العامة لا يمكن أن تقوم حجة للتصرف في حقوق الغير!

لكن حكومة السودان تكيل بصاعين!!

هذا ما تفعله مع الأفراد من الجماهير، مع رجال القرى والريف، مع رجال القبائل، الذين تزعم في كل آونة أنهم راضون عنها وسيؤيدون حكمها، وتتمشدق بتأييدهم في أي استفتاء، هذا ما يفعله الإنجليز مع رعاة البقر والماشية على شواطئ النيل الأبيض، الذين ضرب المثل بسعادتهم المستر هندرسون، أما مع الأفراد من طبقة الرأسمالية فشأنها غير هذا الشأن.

تشمل هذه التعويضات فيما تشمل جزيرة أبا، وتمس الأراضي التي يزرع فيها المهدي باشا، وكان لا مناص من أن ينظر في أمر تعويضه، لذلك عقدت الحكومة اتفاقاً معه أسمته معاهدة ١٩٣٢، وقعه نيابة عنها المستر ريد، مدير النيل الأبيض آنذاك، ودفعت له التعويض الذي يستحقه من جراء الأضرار التي تنجم عن الخزان، وتسلَّم السيد، وانتهى الأمر.

لكن السيد عاد في ١٩٣٨، عقب عودته من رحلة أوربية، يطالب بالمزيد، بحجة أن التعويض كان دون ما يستحق، وأن الأضرار الفعلية فوق التقديرات الهندسية، وهنا مثلت رواية لا نريد أن نتعرض لها بنعت أو نلحقها بصفة من الصفات ولنترك الحديث لمضبطة رسمية، ولنترك النعوت والتعليق لتقدير القارئ:

"لجنة تعويضات جبل أولياء"

الحضور: السكرتير المالي، مدير الزراعة، مدير النيل الأزرق، مدير الري، وعضو إضافي لهذه الجلسة بالذات المستر بني مدير الأمن العام!

المناقشة:

مدير النيل الأزرق: المستر مايل: طلب السيد عبد الرحمن المهدي باشا إعادة النظر في التعويض الذي صرف له من قبل، لأن مياه الخزان قد ارتفعت عن المنسوب المقدر لها، وهددت أراضي الجزيرة أبا، ولأن السد الذي أقامه كلف من النفقات أكثر مما كان مقدراً له وقت التعويض. إن التعويضات المستحقة للسيد عبد الرحمن قد بت فيها نهائياً، بما يسمونه معاهد ١٩٣٢، التي تمت بين السيد من جهة وبين المستر ريد مدير النيل الأبيض نيابة عن الحكومة، من جهة أخرى، ولا مجال للبحث في هذا الشأن من جديد، بل لا مبرر للنقاش فيه.

لكن.. بما أن الحكومة ملزمة بتعويض الآلاف من سكان الجزيرة أبا عما يلحقهم من أضرار في معيشتهم، وبما أن السيد متكفل بأعباء المعيشة لهؤلاء السكان، فالحكومة ملزمة له بقدر مسؤوليتها بتعويض سكان أبا.

المستر بني: مدير الأمن العام : إن سكان أبا من جنسيات غرب السودان يبلغون نحو ٢٧ ألفاً، وبقاؤهم حيث هم الآن أدعى لاستتباب الأمن من ترحيلهم إلى جهات أخرى.

مدير الزراعة: إن للحكومة في تلك المنطقة قطعة من الأرض لم تعرف مساحتها بعد، فإذا تقرر تعويض السيد، فإن مصلحة الزراعة مستعدة للتنازل عنها.

مدير الري: إن الأعمال الهندسية قد بدأت في تلك المنطقة، فإذا تقرر منحها للسيد فإن مصلحة الري مستعدة لإخراجها من برنامج الأعمال" انتهى.

وبهذه الحيثيات اللولبية المتداعية، قرر المسؤولون تقديم المشروع، الذي عرف فيما بعد باسم "الملاّحة" للسيد عبد الرحمن المهدي باشا، هنا يتساءل التاريخ:

(١) هل أحاطت حكومة السودان المستحقين لهذا التعويض علماً بحقهم؟

(٢) هل اتخذت من الإجراءات والنظم ما يكفل إيصال الحق إلى ذويه؟ وما هي تلك الإجراءت؟

(٣) ما هي الأسباب، إن وجدت، التي رأت معها الحكومة أن يدار مشروع سكان أبا على هذا الأساس ولا يدار على أساس مشاريع المعيشة الأخرى؟

١١ - مشروع الجزيرة

لعله من الخطل أن يظن باحث عن نشاط السودان الاقتصادي في نصف القرن الماضي- أنه يستطيع أن يبرز صورة صحيحة عن ذلك، من غير أن يتعرض لذكر مشروع الجزيرة- تلك المؤسسة البريطانية لحماً ودماً: فهي بريطانية في نشأتها، وفي رأس مالها. وفي حملة أسهمها، وفي إدارتها ونشاطها وفائدتها، وكل هذا غنم للبريطانيين وحدهم - أما الغرم فعلى أبناء البلاد وحدهم كذلك، وتتمثل أهمية هذه الشركة في أنها أقدم الشركات وأكبر الشركات وأنها المنتج الأول للمحصول الأول في البلاد - القطن - كما أنها تحتكر دلتا النيل العظيمة جنوب الخرطوم حيث تمتد أخصب أراضي السودان إطلاقاً وأكبرها مساحة وأصلحها طبيعة للزراعة والري. كما أن الحكومة تساهم فيها وتحميها، بل وتكبدت الخزينة العامة ملايين الجنيهات لكي تساعد على إنشاء الشركة، ويكفي أن الحكومة أقامت خزان سنار لكي تستفيد منه الشركة في ري أراضيها. وإذا علمنا أن سياسة الإنجليز في وادي النيل سياسة "قطنية" قبل كل شيء - كما أوضحنا ذلك من قبل - أدركنا أهمية مشروع الجزيرة ومكانته في اقتصاديات السودان.

وعلى ذلك فقد كان الواجب يحتم علينا أن نتحدث عن المشروع بإسهاب، ونوضح كيف أن الاستعمار قد قضى على مستقبلنا الاقتصادي ودمره تدميراً. ولكنا نظرنا إلى قرار الحكومة الأخير القاضي بإنهاء عقد الشركة في عام ١٩٥٠م على أن تتسلمه الحكومة، ونحن مع جهلنا بنوايا الحكومة في هذا الصدد إلا أننا نفترض حسن نيتها، ونعتبر قرارها هذا خطوة جدية في سبيل الاستجابة لرغبات الوطنيين في الخلاص من هذا الشركة وكابوسها. وكان آخر ظهور تلك الرغبة في مذكرة المؤتمر عام ١٩٤٢؛ إذ طالب في البند الثامن منها بإنهاء عقد الشركة الزراعية - وبإعلان الحكومة لذلك، خفتت الأصوات التي ضجت بالشكوى أكثر من ربع قرن، وإننا لنرجو أن يجيء قريباً اليوم الذي يتولى فيه المواطنون هذه المؤسسة يديرونها أحراراً لخير بلادهم العام - ولهذا الموقف على ضآلته، نترفع عن التعرض لهذا الموضوع كما يجب، بل نختصر الكلام مظهرين بعض الجوانب المهمة، متسامحين عن أكثر الأخطاء، ونقول للحكومة كما قال يوسف لإخوته "هل علمتم ما فعلتم بيوسف وأخيه إذ أنتم جاهلون" ذلك لأن دأبنا في هذه السلسلة كان وما زال إلقاء الضوء فقط على فظائع حكم الإنجليز في السودان إظهاراً للحقائق لا تشفياً وانتقاماً.

المشروع أخطر الأسلحة الاستعمارية:

تبدأ الرواية أو المأساة - إن أردت الدقة - في اليوم الرابع عشر من سبتمبر سنة ١٨٨٢، ويرفع الستار عن بوارج تتلوى في صفحة بحر الروم، مشرعة مدافعها، ترفرف عليها أعلام مختالة حمراء، وقد تراصت فوقها الجنود وهم كالحو الوجوه، مقطبون، قد عقدوا العزم على أمر عظيم .. وما هي إلا ساعة من الزمان، حتى زمجرت المدافع، وانصبت القذائف، وانطلقت النيران، وتصاعد الدخان، وكأنما تفتحت أبواب الجحيم، فلما انجلت الغمرة، كان أديم الأرض لا يبين مما عليه من الأشلاء.. وهكذا انكسر جيش عرابي واحتل الإنجليز مصر، زاعمين أنهم يريدون حماية العرش، أما غرضهم الحقيقي فكان البحث عن "الذهب الأبيض" وأسدل الستار.

ويرفع الستار مرة أخرى.. أما الزمان ففجر اليوم الثاني من سبتمبر سنة ١٨٩٨، وأما المكان فسهل ضيق من الأرض يحضنه جبل كرري من الغرب وينتهي عند النيل شرقاً، حيث وقفت بضع سفائن مصفحة، خفقت بنودها، وتراصت جنودها؛ وانطلقت مدافعها، وقد امتد منها إلى الجبل جسر من الخيالة والمشاة والرماة. وما هي إلا ساعة من الزمان، ولندع السير مكمايكل يتحدث: "فلما ابتلع السكون صدى آخر قذيفة، لم يكن باقياً من أحد عشر ألف محارب، إلا أشلاء دامية تبعثرت من حولها مزق من الأعلام وكسر من الرماح. وانتهى عهد وبدأ عهد". وهكذا انكسر جيش الخليفة واحتل الإنجليز السودان، زاعمين أنهم يريدون أن يؤمنوا حدود مصر الجنوبية ويضمنوا لها منابع النيل، ولكن قلوبهم وعيونهم كانت تتلفت باحثة عن الذهب الأبيض، وعن طريق القطن لعب الاستعمار دوراً عظيماً في وادي النيل، وكأنه قد غزل منه خيوطاً في قوة الفولاذ، ربط بها وادينا إلى عجلة الإمبراطورية التي لا انفصام منها ولا فكاك. وأخالنا لن نستطيع أن نظفر بما هو أقوى دلالة في هذا الصدد مما كتبه كاتب إنجليزي معروف في نشرة مهمة تسمى (في داخل الإمبراطورية البريطانية) نشرتها جريدة المصري جاء فيها: "وقد ازداد في فترة الحرب اعتماد مصر اقتصادياً على بريطانيا، ولا تزال الزراعة متجهة إلى التركيز في زراعة القطن، وبريطانيا هي المشتري الرئيس للمحصول الذي يعد ثمانين في المائة من صادرات مصر. وكما حدث في الماضي فإن التهديد بعدم شراء محصول القطن، سلاح فعال لوضع الطبقة الحاكمة في مصر تحت كعب حذاء بريطانيا- هذه الطبقة التي ترتبط مصالحها الزراعية والصناعية بذلك التصدير، ولعل

المؤرخ الفذ عبد الرحمن بك الرافعي قد بلغ التوفيق في تلخيص آثار الاستعمار البريطاني في مصر واقتصادياتها في كتابه "مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال" ص ٢٠٦: (إن أساس سياسة الاحتلال الاقتصادية هو تخصيص مصر للزراعة وجعلها بلداً زراعياً فحسب، وتركيز ثروتها الزراعية في القطن، وإهمال الزراعات الأخرى، ثم تشجيع الأجانب على استثمار رؤوس أموالهم ونشاطهم في التسليف وفي المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية. وقد ينجم عن هذه السياسة القضاء على الحياة الصناعية في البلاد، وجعلها عالة على إنجلترا وعلى الدول الأوربية عامة في حياتها الاقتصادية، إذ إن القطن لا ينتج ثمرته إلا إذا استوردته البلاد الصناعية، ما دامت مصر محرومة من المصانع لغزله ونسيجه، فهذه السياسة تجعل مصر في حالة تبعية اقتصادية للدولة الأجنبية، تجر في ذيولها تبعية سياسية للبلاد التي تستورد القطن، وبخاصة إنجلترا التي كانت أكبر مستورد لهذا القطن".

هذه هي السياسة التي اتبعها الإنجليز في مصر، وعلى ضوئها كيفوا أساليبهم في السودان. ونسبة للظروف التي تحيط به، كان السلاح أشد فتكاً هذه المرة، حتى يصح لنا أن نقول: إن الإنجليز قد يجلون عن السودان، ولكن آثار سياستهم الاقتصادية فيه لن تنجلي إلا بعد عشرات السنين.

ولما كان القطن أهم العوامل التي دفعت بالإنجليز إلى فتح السودان، فليس غريباً إذاً أن تتجه أنظارهم نحو زراعته منذ الفتح مباشرة، بل وقبل أن تخلص لهم البلاد برمتها، وقبل أن يقضوا على عوامل الفتنة والاضطراب؛ وبعد مجهود ضئيل هداهم البحث فيه إلى قيمة أرض الجزيرة كمستغل للقطن، إلى جانب أراض أخرى شاسعة في دلتا طوكر والقاش وفي المنطقة الممتدة من شندي إلى بربر في المديرية الشمالية وغيرها. ففي عام ١٩٠٢م أنشأوا مزرعة تجريبية في شندي، حققت ظنهم في صلاحية التربة والمناخ لزراعة القطن؛ ومن ثم ابتدءوا زراعته في المناطق الأخرى، حتى بلغت جملة الأراضي المنزرعة في عام ١٩٠٥م أكثر من ٢٣،٨٩٨ فداناً. وفي تلك السنة أعطيت شركة السودان الزراعية الإنجليزية امتيازاً في منطقة الزيداب. ولكي تقوم الحكومة بتحضير مشروعات الري التي تستلزمها أعمال الشركة، استدانت الحكومة من الرأسماليين الإنجليز ثلاثة ملايين من الجنيهات، بضمانة الحكومة البريطانية في عام ١٩١٣م، وبدأت الشركة عملها في العام التالي مباشرة، ولكن قيام الحرب العالمية الأولى حال دون التوسع في العمل، فلما وضعت الحرب أوزارها، وبدأت

الشركة توسعها، وجدت الحكومة أن الثلاثة ملايين لا تكفي، فارتفع الرقم إلى ستة ملايين، وبعد فترة ظهر خطأ جديد في التقدير، فزاد الرقم إلى تسعة ملايين ونصف في عام ١٩٢٢، وفي عام ١٩٢٤ ظهر خطأ رابع فوصل الرقم إلى ثلاثة عشر مليوناً. فلما انتهى إنشاء الخزان عام ١٩٢٥م استمرت الشركة في التوسع حتى وصل ما تزرعه إلى مليون فدان، زيادة على أن الشركة تملك أكثر من نصف أسهم شركة كسلا الزراعية في حوض القاش، وهي المنطقة التي تنتج أجود قطن في العالم بعد "لونج آيلاند".

ونستطيع أن نلخص أهم الأضرار التي ألحقها هذا المشروع الاستعماري المشئوم بالبلاد فيما يلي:-

١ - أن المشروع عمل استعماري يقصد منه استغلال رأس المال البريطاني في السودان، ويرمي إلى خدمة تجار القطن في لانكشير، زيادة على ما فيه من احتكار لهذا المحصول المهم ولأرض الجزيرة الواسعة التي تزيد المساحات الصالحة فيها للزراعة عن خمسة ملايين من الأفدنة.

٢ - إن حكومة السودان قد تكلفت في إعداده للاستغلال لصالح الشركة والرأسماليين الإنجليز أكثر من ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات دفعتها الخزينة العامة، هذا بخلاف الفوائد الطائلة التي دفعتها الخزينة للدائنين الإنجليز، وبذلك توفر ربح عظيم للمساهمين بلغ أكثر من سبعة عشر مليوناً من الجنيهات كتقدير مدير الشركة نفسه، وقد ذكر ذلك في محاضرة عن المشروع ألقاها في دار الثقافة بالخرطوم في العام الماضي.

٣ - قصر بيع المحصول على بريطانيا واحتكارها له وبذلك استطاعت التحكم في الأسعار كما تريد، مما أدى إلى أن تخسر البلاد في السنوات الست الماضية فقط أكثر من ثلاثين مليوناً من الجنيهات، ذلك لأن قطننا كان يبيعه الإنجليز للإنجليز بسعر القنطار أربعة جنيهات ونصف، بينما كان القطن المصري يباع بنحو تسعة جنيهات.

٤ - وتبدو غرابة هذا النظام وبشاعة احتكاره، إذا علمنا أن الأموال التي استدانتها الحكومة لبناء الخزان وغيره أخذ من الرأسماليين الإنجليز، والشركة نفسها تستمد رأس مالها من الرأسماليين الإنجليز، ويديرها الرأسماليون الإنجليز، ويشتري قطنها الرأسماليون الإنجليز، وهذا من أغرب ما سمعناه في الدنيا، وهو استغلال مكشوف يقرب من السلب الذي يحاكم عليه قانون العقوبات. ولما في هذا النظم من خيانة واضحة تكتم عليه الإنجليز فلا

تجد رجلاً واحداً في السودان يعرف شيئاً عن العقد الذي يرتبط به أطراف الشركة الثلاثة: المزارع والشركة والحكومة - وهذا التكتم وحده أبلغ دليل على الجريمة.

٥ - ولما كان قطننا هو الذي موَّن المصانع الإنجليزية بالخامات، فقد عمل الإنجليز على احتكار السودان كسوق لمنسوجاتهم، واستعانوا على ذلك بفرض الرسوم الجمركية الباهظة على منسوجات البلاد الأخرى، فكان هذا عبئاً جديداً على المستهلك السوداني الذي أصبح مضطراً لشراء البضاعة الإنجليزية رغم فداحة سعرها - وهم بذلك يربحون ربحاً فاحشاً مزدوجا في حالتي البيع والشراء، ونحن الخاسرون في الحالتين، ولهذا السبب ذاته يقف الإنجليز بالمرصاد لكل محاولة ترمي إلى إقامة مصانع للنسيج في البلاد.

٦ - نسبة لعمليات الري التي استلزمها قيام المشروع نشأت في الجزيرة أحوال ضارة بالصحة العامة، فانتشر (البعوض) وغيره، فكثرت أمراض الملاريا والبلهارسيا والأنكلستوما، وبذلك أوقع المشروع بالبلاد أفدح الأضرار من الناحية الصحية، وزاد العبء على الخزينة العامة باضطرارها لرصد الأموال لمكافحة الأمراض التي نشأت عن وجود المشروع.

٧ - بهذا المشروع وغيره من المشروعات المماثلة نفذ الاستعمار سياسته التعسة في تركيز ثروة البلاد في محصول واحد رئيس، وفي هذا ما فيه من خطر على تقدم البلاد الاقتصادي، لأن المحصول الواحد لابد وأن يتعرض للأوبئة في زراعته أو لهبوط الأسعار أو غير ذلك من التقلبات، وفي مثل هذه الأحوال قد تنحدر البلاد إلى كارثة اقتصادية قد تودي بها، كما حدث في عام ١٩٣٠، مما أدى إلى نقص فظيع في الميزانية تطلب من الحكومة أن تخفض مصروفاتها على المرافق العامة بمقدار ١،٠٧٢،٠٠٠ جنيه أو ما يوازي ربع الميزانية (هندرسون- ص ٣٢).

٨ - كانت الجزيرة قبل المشروع أكثر جهات السودان إنتاجاً للحبوب، فلما حولتها الحكومة إلى زراعة القطن، نقصت المواد الغذائية وتعرضت البلاد للمجاعات في ظروف كثيرة، وأدى ذلك إلى انتشار الفقر وسوء التغذية مما قلل مقاومة الأهلين للأمراض فانتشرت انتشاراً مريعاً.

٩ - ولقد حمل هذا المشروع المشئوم الحكومة على سن سلسلة من التشريعات لاستلاب الأراضي من مالكيها. فاغتصبت الأراضي مقابل قيمة بلغت في أقصاها ثمانين قرشاً للفدان. كما استأجرت بالإكراه آلاف الأفدنة مقابل عشرة قروش سنوياً للفدان، وفي هذا ما

لم يسمع بمثله من الاستهتار بالحقوق والتغول على حرية الملكية، وفيه من بشاعة الاستغلال ما لا يصدر إلا من أيدي الاستعمار البريطاني.

١٠ -ولما وجد الفلاحون أنفسهم يكدحون العام أجمع، فإذا جاء وقت الثمرات خرجوا صفر اليدين بل مدينين للشركة في أكثر الأحيان، ووجدوا أنفسهم يسامون الخسف من موظفي الشركة الإنجليز، ولا سند لهم من قانون ولا حامي لهم من ضمير أو عدالة، اضطروا آسفين إلى الانصراف عن الزراعة وودعوا "الأرض الطيبة" إلى الأعمال الأخرى، واضطرت الحكومة لسد النقص في الأيدي العاملة أن تفتح أبواب البلاد لطوائف من الأجناس الوافدة من غرب إفريقيا، وهم الذين نسميهم (بالبرقو)، من غير أن تقف في وجوههم قوانين النظام والصحة والأمن، فملأوا الجزيرة من قوم لا تجمعهم والبشر المهذبين جامعة، ووفدت معهم أوبئة لم تكن البلاد تعرفها من قبل، وانحط بوجودهم مستوى المعيشة عما كان عليه، ويحدث كل هذا في الوقت الذي تضرب فيه الحكومة الأستار والحجب في وجه هجرة المصريين وغيرهم، حتى ضج الناس بالشكوى من هذه الحال ولا مجيب، وازداد البلاء بالبرقو حتى أطلق المثقفون على خطرهم اسم الصهيونية وعلى الجزيرة اسم فلسطين، والحكومة مع ذلك لاهية منصرفة، ما دامت جيوب الإنجليز تنتفخ بالمال الحرام وبطونهم تكتظ بالرزق السحت.

سرقة لا شركة

يدعي الإنجليز أن المشروع يدار على نظام الشركة المتساوية بين أطرافها الثلاثة: فللحكومة ٤٠٪ وللشركة ٢٠٪ وللمزراع ٤٠٪، ولكن الدعاوى شيء والواقع شيء آخر، ويكفي أن نذكر أن المزارع الذي يعكف على الأرض سحابة نهاره لا يجد في النهاية ما يسد رمقه ورمق أطفاله الذين يساعدونه في الزراعة فيحرمون من نعمة التعليم والتهذيب، وكثيراً ما يجد نفسه مديناً للشركة نتيجة للتقدير الظالم لنصيب الشركة في تأجير الماء والبذور والإرشاد، ومحرم عليه أن يطلع على حسابات الشركة ليعرف صحتها ويعرف حقه، بل تعطى له قروش معدودة يحتار كيف يصرفها على حاجياته المتعددة - وأذكر مرة أنني زرت إحدى قرى الجزيرة وكان الفلاحون مكروبين لقدوم العيد الذي لا يملكون ثمن ما يتطلبه من كساء وطعام، وبينما هم كذلك إذا بالبشير يجيئهم بأن مدير الشركة قد تعطف بصرف عشرة قروش لكل مزارع، رغبة في تمكينهم وعائلاتهم من الابتهاج بالعيد. وقل لي بربك كيف تسمي هذا الابتهاج الذي تجلبه لعائلة عشرة قروش؟؟

وليت الأمر وقف عند هذا الحد، إذاً لاحتمله هؤلاء المساكين أو بعضهم بما عرف عن السوداني من خلق الصبر والاحتمال، ولكن العجب يزداد حين نعلم أن المفتشين الإنجليز في ذلك المشروع إذا غضبوا على مزارع لسبب أو لغير سبب، ضربوه وشتموه وكثيراً ما كان المزارعون الأباة يردون الضرب والشتائم بمثلها، بل وكثيراً ما حملهم الغضب على القتل، فاضطر المفتشون إلى الكف عن هذا وعمدوا إلى سلاح آخر، وهو إيقاع الغرامة على المزارع تستقطع من نصيبه بغير وجه مشروع، وأحياناً يأمر المفتش الزراعي بسجن المزارع، مع أن هذا المفتش لا يزيد على أن يكون موظفاً أجيراً للشركة، والمفروض أن الشركة والمزارع شريكان على قدم المساواة. ولا يكتفى المفتشون بهذا بل هم جميعاً عيون وجواسيس للإدارة في القرى وبين الفلاحين.

ولقد عمدت الحكومة والشركة معاً إلى ملء كل الوظائف التي بالشركة بالموظفين الأجانب من سوريين ويونانيين إلى جانب الإنجليز، وحرمتها تحريماً على السودانيين لخوفها، أولاً: من أن يطلع السودانيون على المظالم التي تطفح بها إدارة الشركة، وثانياً : لرغبة الحكومة في حرمان المتعلمين السودانيين من أبواب الرزق الرغيد.

أما الموظفون الإنجليز فتغدق عليهم الشركة إغداقاً منقطع النظير في المرتبات والعلاوات، كما أنها تبني لهم القصور الشاهقة لإقامتهم، تحيطها بالحدائق الغناء تتخللها الجداول الرقراقة، فيعيشون في بحبوحة لا يجدها أخوانهم في بلادهم، أما تأثير هذه المعاملة على الناحية الاقتصادية فهي أنها تزيد مصروفات المشروع بصورة تقلل من نصيب المزارع كما وصفنا من قبل.

ويشاء القدر العجيب ونحن نكتب هذه السطور أن تصل إلى وفد السودان بالقاهرة، برقيات من مزارعي الجزيرة يتظلمون فيها من الشركة التي دأبت على أن تستقطع منهم فئات خاصة عن كل قنطار تغله أرض الجزيرة. وسرى هذا النظام منذ عام ١٩٣٤، فتكدست من ذلك آلاف الجنيهات لحساب الفلاحين، لم تردها لهم الشركة أو تستخدمها فيما يعود عليهم بالخير والمنفعة.

يحدث كل هذا في الوقت الذي أضرب فيه آلاف من العمال الزراعيين في الجزيرة قبل شهور، احتجاجاً على ضآلة أجورهم، حتى اضطرت رئاسة الشركة في لندن أن توافق على الزيادة المطلوبة، وبالرغم من أن حكومة السودان منعت نشر هذا الخبر إلا أنه قد تسرب إلى الناس وعلموا به.

وهكذا وبفضل الإنجليز وإحسانهم تنقلب هذه الأرض التي تفيض بالخير والثراء فتغدو مصدراً للبؤس والشقاء.

والنيل يرفض خمراً في شواطئه ... وكم ترى فيه من ظمآن وظمآن
والخصب يترف واديه ويعشبه ... فاعجب لعريانة فيه وعريان
سجن فسيح هو الوادي على خور ... ساق الملايين فيه سوط سجان
يا للرجال أما من غضبة عمم ... تشفي الصدور وطغيان بطغيان
فحطموا القيد عن أيديكمو وثبوا ... فالموت والعيش تحت القيد سيان

احتياطي الجزيرة:

يجرنا هذا البحث إلى الكشف عن فضيحة ترتكبها إدارة الحكم الثنائي نهاراً جهاراً، دون مراعاة لشرف الوصاية المزعومة، ودون مراعاة لشرف الإمبراطورية المرهوبة، ودون خجل أو استحياء، فضيحة لو وقعت في إنجلترا نفسها لأطاحت بالحكومة والبرلمان، فضيحة تقصر عنها فضيحة "الكافرندو" في كينيا، وتقصر دونها فضيحة "خطابات زيفونوف" في لندن. وقد أطاحت كل منهما بكراسي أبطالها. أما في السودان فقد بقيت الفضيحة مسجلة في الدفاتر قائمة في الأضابير وبقي مرتكبوها يدافعون عنها.

فقد أمضي اتفاق باطل، أو تآمر مفضوح، بين الشركة من جهة وبين الحكومة من جهة أخرى على إنشاء مال احتياطي، يستقطع من ثمرات جهد المزارع وتعبه ونصبه، لتركيز أسعار القطن، وليصرف منه لذلك المزارع في السنين العجاف عندما يهبط ثمن القطن لكساد تجاري، أو ينخفض محصوله لبوار زراعي.

ويبدو لبعض الباحثين، في ظاهر الأمر، أن هذا مشروع مفيد لا غبار عليه، لكن فات القائلين بفائدته أنه يقوم على أساس باطل، إذ يبيح التصرف في أملاك الغير، مما يتنافى مع أبسط مبادئ العدالة ومقتضيات الإنصاف.

فالزارع غير خالد في خدمة الشركة، قد يخرج منها، وقد ترفده، وقد يتوفاه الله قبل أن تحل هذه السنين العجاف، فإذا حدثت إحدى هذه الاحتمالات الثلاثة فَلِمَنْ يصرف المال عندما تأتي سني الشدة، يقولون المصلحة العامة !!

أيتها المصلحة العامة كم باسمك يرتكب من المظالم. إن المصلحة العامة لا تبيح لحكومة من الحكومات التصرف في ملكية فرد خاص أو طبقة خاصة، إن أعباء المصلحة العامة تقع على

كاهل الحكومة وعليها وحدها القيام برعايتها، عن طريق فرض الضرائب على الجميع بالعدل والقسطاس، فليتبرع الموظف والتاجر والثري الأمثل من ماله وثروته لهذه المصلحة العامة، أما أن يقع العبء كله على مزارعي الجزيرة وحدهم فهذا هو الحيف لأنه عدم مساواة، وهذا هو الظلم لأنه تصرف في حق الغير. وهذا هو السلب لأنه تصرف بالإكراه أو بالتغرير.

على أية حال، نفذ العقد، واستقطعت الأموال، ثم جاءت سنون الحرب فاحتكرت الحكومة القطن لمجهود الحرب وحددت له ثمناً ثابتاً، تقدره بعض الروايات بأربعة جنيهات وترفعه أخرى إلى خمسة، وهو لا يخرج من التقديرين بحال من الأحوال، ونلاحظ في هذا المقام أنه وإن كان ثمن المحصول قد حدد وصار ثابتاً لا يتغير، ومع أن حكومة جلالة الملك تدفع أولاً بأول، فإن نظام الشركة وطريقة دفعها للمزارعين ظلت على حالها أيام كانت تبيع القطن إلى المشترين في إنجلترا فتؤخر حساب المزارع عامين أو ثلاثة بحجة أن القطن لا يزال مخزوناً لم يتم بيعه.

وقد كان من نتائج الحرب أن ارتفعت تكاليف المعيشة إلى ٣٠٠٪ حسب الأسعار الرسمية، وإلى أضعاف ذلك حسب أسعار السوق السوداء التي تفشت تفشياً تشهد به محاكمات كبار إنجليز مصلحة التموين بالخرطوم.

وبديهي أن دخل المزارع قد انخفض بمقدار ارتفاع نفقات المعيشة. ومع ذلك لم تحرك الحكومة ساكناً، ولم يدر بخلدها أن هذه هي السنون العجاف التي من أجلها استقطع المال، بل لم يدر بخلدها أن هناك مالاً مستحقاً للمزارعين، وأخيراً وعندما أنشبت الأزمة أظفارها في لحم المزارع وعياله، ودقت عظامهم، تقدم إلى الحاكمين، في أدب جم واحترام كثير، يذكرهم بقصة الاستقطاعات ويطلب منهم أن يساعدوه على تخطي هذه الأيام العجاف، تقدم المزارع بهذا الطلب العادل، في أدب ومجاملة واستحياء، كأنما يستجدي معروفاً جميلاً! فقابله رجال حكومة السودان بصلفهم المعهود، وكانت ملاحم بين العدل في ضعفه والقوة في حماقتها، وكانت أزمة انتصر فيها منطق الحق المكدود على القوة الغاشمة، مما يعرفه الناس ولا محل لذكره بالتفصيل.

ولننظر الآن إلى مقتضيات ذلك العقد بصرف النظر عن أساسه القانوني الباطل، ينص العقد على:-

١) إنشاء احتياطي لتركيز أسعار القطن يستقطع من المزارع.

٢) هذا المال حق لمزارعي الجزيرة دون سواهم.

٣) يحفظ هذا الاحتياطي أمانة في خزينة حكومة السودان.

لكن الحكومة نقلت هذا الاحتياطي للاستثمار في لندن دون أخذ رأي أصحاب الحق أو إعلانهم، ثم أقدمت على ضم هذا المال (ص ٥٦ من مضبطة المجلس الاستشاري الدورة الرابعة) إلى حساب احتياطيها العام.

ولو انتهى الأمر في هذه الحدود، لتسامحنا في التخريج، وقلنا تصرف خاطئ، لا يخلو من اللوم ولكن لا وجه فيه للبطلان غير أن حكومة السودان ذهبت إلى حدود لا مجال معها للتسامح ولا محل فيها للتخريج، فقد قررت (ص ١٠٥ من المرجع المذكور) صرف هذا المال ضمن احتياطيها العام.

هذه هي الوقائع المجردة. فأية محكمة في العالم، لا تلزم حكومة السودان طبقاً لنصوص ذلك العقد الباطل، برد هذه الأمانة إلى مستحقيها، بعد أن تنزع تلك الحكومة من منصب الوصاية؟ وأي محكمة في العالم لا تصفع تلك الحكومة بأن قرارها هذا باطل لا سند قانوني له؟

لا تزال قضية احتياطي الجزيرة داخلة في اختصاص القضاء، لأنها قضية أمانة، وسيأتي اليوم الذي يقول القضاء فيها كلمته، أما الآن فيكفي المزارعين فخراً أنهم قد انتصروا إذ فضحوا هذه الحقائق للناس جميعاً.

الفصل الرابع
التشريع في السودان


مسطورات
MUSTORAT

١ -أحكام عرفية

كل ما بالسودان من أوضاع شاذ غريب بالقياس إلى غيره من البلاد، فوضعه السياسي يكاد يكون الوحيد من نوعه بين بلاد العالم، ومع هذا فإن الأوضاع القانونية والتشريعية شاذة كذلك، كأنما أرادت بنا السياسة الإنجليزية أن نكون متحفاً لكل غريب طريف من الآراء والتجارب والأنظمة في كل مناحي الحياة.

نحن نفهم أن تقوم الأحكام العرفية بصفة طارئة في قطر من الأقطار، كأن تقتضي ذلك ظروف حربية أو اضطرابات داخلية، فإذا ما هدأت الأحوال وزالت الظروف رجع النظام الأصيل الطبيعي. نحن نفهم حالة كهذه ولكنا نعتقد أنه لم يخلق بعد العقل الذي يستسيغ قيام الأحكام العرفية ثم استمرارها في حالتي السلم والحرب وحالتي الهدوء والاضطراب لمدة خمسين عاماً كاملة. ثم الادعاء بعد ذلك بأن في البلاد قانوناً يحفظ الحقوق ويحدد الواجبات.

يستند الوضع السياسي الحاضر في السودان إلى معاهدة ١٨٩٩م التي جعلته حكماً ثنائياً (Condominium) وتنص المادة التاسعة من تلك المعاهدة على: "وضع السودان كله تحت الأحكام العسكرية العرفية إلى حين صدور أمر آخر يخالف هذا". ثم بقيت هذه المادة التاسعة. نصف قرن ولم يصدر أمر يخالفها أو يعدلها، فظلت ذلك الدهر الطويل متحكمة في الحريات مسلطة على الأعناق. قد يدعي الإنجليز أن تلك المادة كانت ضرورية أيام حكمهم الأول، حين لم يسلس لهم قياد الأمور، وحين كانت قوات البلاد تناوشهم وتقض مضاجعهم في كل مكان، ولكن ما عذرهم في بقائها تلك السنين الطويلة؟ إن وضعاً كهذا لم يسمع بمثله حتى في أشد العصور ظلاماً ووحشية، ولم يقم مثله في أكثر الأنظمة بطشاً وإرهاباً ودكتاتورية. ونحن لا نريد من هذا القول أن نقرر أن الأحكام العرفية كانت دائماً مطبقة في السودان، إذ لا ينكر أحد أن القوانين العادية كانت سارية إلى حد كبير، ولكنا نقرر فقط، أن الأحكام العرفية والقوانين العسكرية كانت قائمة رسمياً. وهذا وحده أبلغ دليل على الاستهتار بالحريات، والاستهانة بالحقوق، والامتهان لكرامة المحكومين، وهذا هو شأن الحاكم المستبد السيء النية، إذ يضع القوانين بالصورة التي تجعل له وحده الحق في تكييفها وتطبيقها كيف شاء، فإذا ما جنح إلى البطش والعسف كان له من القانون القائم ما يبرر به أعماله وفظائعه.

ونستطيع أن نقول من غير تردد، إن هذه الروح تسود جميع قوانين السودان وتشريعاته، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصر، وجو الإرهاب والخوف يسود المجتمع. وها هو السكرتير القضائي السابق (المستر قورمان) يفضح هذه السياسة في المقدمة التي وضعها للطبعة الجديدة لقوانين السودان حيث يقول: "كانت القوانين الثلاثة - المدني والجنائي والإجراءات الجنائية - صورة مصغرة لمثيلاتها في الهند، إلا أن جزءاً من قانون الإجراءات الجنائية مأخوذ من القانون العسكري المصري المأخوذ بدوره من القانون العسكري الإنجليزي. والسبب في ذلك أن القضاة في العهد الأول كانوا جميعاً من ضباط الجيش".

هذا هو رئيس الهيئة القضائية في البلاد وهذا هو ما يكتبه بيده عن الروح التي تسود قوانين السودان. وهو لم يذكر - عمداً أو سهواً - أن تلك القوانين لم تتعدل حينما أصبح القضاة من غير العسكريين. فإذا كانت هذه هي الحال فأين تكون العدالة والطمأنينة والإنصاف، التي يجب أن يشعر بها كل فرد في العالم المتحضر؟ وكيف يحس شخص تحت هذا النظام بأن له حقوقاً وراءها قانون عادل، يحفظها له من أن تهتضم، أو يعتدى عليها إنسان؟

٢ - بضاعة أجنبية

يعترف الإنجليز أنفسهم بأن السودان قطر عربي مسلم دماً وثقافة، ويعتبرونه من بلاد الشرق الأوسط، وإن كان هذا القول لا ينطبق على الجنوب انطباقاً كلياً، إلا أن الجنوب ليس إنجليزياً على كل حال. وعلى ذلك فإن لبلد هذا شأنه، تقاليده الخاصة وثقافته الخاصة التي تبعد كل البعد عن التقاليد والثقافة الإنجليزية، ولا تشبهها في ناحية من النواحي، وإذاً فليس من العدل والإنصاف في شيء، أن يدخل هذا البلد، أو يطبق على هؤلاء الناس، قانون إنجليزي عن طريق القوة والإكراه. هذا - والإنجليز الذين يقول مشرعوهم: "لكي يكون القانون سائغاً وطبيعياً وعادلاً فإنه يجب أن يخرج من ضمير الشعب المحكوم به لا أن يملى عليه إملاء"، فكيف سوغوا لأنفسهم أن يملوا على السودانيين قانوناً غريباً. لا يوافق تفكيرهم، ولا يلائم تقاليدهم. ولا صدى له في إحساسهم؟ إن الإنجليز لا يعرفون العدل إلا إذا كان قاصراً عليهم وحدهم، ولا يمتدحون الحرية إلا لبني جنسهم، أما إذا امتد شيء من هذا لغيرهم، فإنه ينقلب إثماً عظيماً وشراً مستطيراً.

وما دمنا بلداً شرقياً عربياً إسلامياً، بل جزءاً لا يتجزأ من وادي النيل، فقد كان من الواجب على هؤلاء السادة الذين تولوا أمورنا رغماً عنا، أن يعدلوا قليلاً، فيطبقوا على البلاد قانوناً قريباً من روحها كالقانون المصري مثلاً، كما فعلوا في قانون المحاكم الشرعية. ولكن ما بالنا ننتظر العدل من مستعمر مستبد، هدفه الأول أن يشطرنا عن أشقائنا في مصر ويبعد ما بيننا وبين بني عمومتنا في الشرق العربي؟ وها نحن نشير مرة أخرى إلى ما كتبه المستر قورمان في مقدمته السالفة الذكر حيث يقول كاشفاً عن نيات الإنجليز وأهداف سياستهم: "لا تعتبر القوانين المكتوبة من خصائص التشريع الإنجليزي، ولا هي بالشيء الذي يحبذه ويناصره رجال القانون في إنجلترا، ولهذا فإن وضع ثلاثة قوانين مكتوبة للسودان منذ أول عهد الاحتلال، يعتبر أمراً لا يلفت النظر فحسب، بل هو في الوقت نفسه عامل مهم جداً في تطور التشريع في السودان، لأننا عن طريق هذه القوانين الثلاثة استطعنا أن ننقل إلى السودان المبادئ التي تتحكم في سير العدالة وتطبيقها في بلاد الإنجليز، ولقد نجحنا في إدخال تلك المبادئ بصورة فعالة، أبعدت كل المبادئ الأخرى التي كان من المحتمل أن يظهر أثرها في قوانين السودان". وإذاً فإن الإنجليز لم يكتفوا بأن قيدونا بالقانون الإنجليزي الدخيل فحسب، بل أنهم - تحقيقاً لأغراضهم السياسية - قد تجنبوا روح القانون الإنجليزي

نفسه حين جعلوا القوانين الثلاثة الرئيسة مكتوبة خلافاً لما هو متبع في بلادهم، لأن هدفهم هو إبعادنا عن كل اتصال أو تأثر بمصر والبلاد الشرقية. وفي الكلمة السابقة يسجل السكرتير أهداف حكومته كما يسجل نجاحه في تحقيق تلك الأهداف.

نحن لا نريد في هذا المقام أن نقلل من قيمة القانون الإنجليزي لأننا لا ننكر أنه - كنظام قضائي - يعتبر من أرقى قوانين العالم. ولكنا نرمي إلى تقرير حقيقة واحدة: هي أن ذلك القانون بضاعة أجنبية تناسب أهلها ومن يشبهونهم تفكيراً وثقافة وتقاليد، ولا تناسبنا نحن الذين نختلف عنهم في كل ذلك. وكان الأجدر أن ننحو في تشريعنا نحو البلاد التي تماثلنا أو تقرب منا في الثقافة والأحوال الاجتماعية.

٣ - مبدأ فصل السلطات

من المسلم به أن مبدأ فصل السلطات (تشريعية، وقضائية، وتنفيذية)، عن بعضها يعتبر من الأركان المهمة التي يقوم عليها صرح العدالة. وهو مبدأ ملحوظ سائد في كل بلاد العالم المتحضر التي تقيم للحقوق الإنسانية العامة والخاصة وزناً، وتنظر للعدالة نظرتها إلى شيء مقدس يجب أن يصان عن العبث والأهواء.

ونستطيع أن نثبت أن هذا المبدأ السامي كان مهملاً في السودان إهمالاً تاماً، أو على الأقل إلى ما قبل سنوات معدودة عقب محاولة المستر فورمان السكرتير السابق إدخاله، ولكنه ترك منصبه فجأة فوقفت الأمور عند خطواتها الأولى ويخشى عليها الآن من الانتكاس.

ويبدو أن السبب الأول في تداخل هذه السلطات هو قلة عدد القضاة، لأن الميزانية تضن على العدالة بالمال، ولأن السياسة تضن على السودانيين الأكفاء بمناصب القضاء، حتى أن عدد القضاة في جميع القطر، كباراً وصغاراً، بريطانيين وسودانيين، لا يزيد على الخمسة عشر قاضياً، بينهم أربعة إنجليز يشغلون مناصب قضاة المحاكم العليا في كلٍّ من الخرطوم والجزيرة وكردفان والمديرية الشمالية، يضاف إليهم قاض ملحق في الخرطوم، وآخر بمحكمة الجنايات، وثالث في حلفا متبرع بعمله ولا يأخذ عليه أجراً. أما القضاة الوطنيون فقد كان عددهم اثنين إلى عام ١٩٣٨، ثم أضيف إليهم ستة بعد ذلك. وبديهي أن هذا العدد لا يكفي لسد حاجات البلاد التي تمتد مساحتها إلى نحو المليون ميل مربع، لهذا السبب كان المديرون ووكلاؤهم، والمفتشون ووكلاؤهم، والمآمير ووكلاؤهم - بل ورجال البوليس إلى وقت قريب- يعتبرون قضاة في مناطقهم، يباشرون النظر في القضايا بأنواعها ويصدرون الأحكام المختلفة فيها. ولذلك نص قانون الإجراءات الجنائي: Code of Criminal Procedure على أن كل مدير مديرية ونائبه وكل مفتش مركز يعتبر قاضياً جنائياً من الدرجة الأولى بحكم منصبه، كما أن مساعدي المفتشين يعتبرون قضاة من الدرجة الثانية؛ بينما المآمير ووكلاؤهم يعتبرون قضاة من الدرجة الثالثة. كما نص القانون المدني على أن المديرين ووكلاءهم والمفتشين يعتبرون قضاة مدنيين من الدرجة الأولى كما أن وكلاء المفتشين قضاة من الدرجة الثانية والمآمير ووكلاءهم من الدرجة الثالثة، كما أن كلاً من هؤلاء يمارس نظر الاستئنافات المقدمة من القضاة الذين يقلون عنهم درجة. فإذا علمنا أن هؤلاء جميعاً حكام إداريون سياسيون في مناطقهم وهم في نفس الوقت قضاة مدنيون وجنائيون كما هم

مسؤولون عن البوليس وإدارته، أدركنا مقدار الخلط الواقع في هذا النظام ومقدار الخطر المحدق بالحقوق والحريات، ورغماً عن التعديل الذي بدأ به المستر قورمان فإن أكثر هؤلاء الحكام ما زالوا يمارسون هذه السلطات جميعاً، وخاصة في المناطق التي ليس بها قضاة متخصصون، وما أكثرها في هذا البلد الممتد الأرجاء والذي لا يزيد عدد قضاته من جميع الدرجات على الخمسة عشر قاضياً، من هنا ندرك مقدار الظلم الواقع بالناس حين يعتدي عليهم الحاكم الإداري أو أعوانه، أو حين يستهدفون لبطش البوليس، وكيف يجدون من ينصفهم إذا كان القاضي هو الجاني، أو هو الخصم والحكم.

وليت الأمر وقف عند هذا الحد، بل هناك ما هو أكثر شذوذاً مما ذكرنا، ونعني بذلك منصب المحامي العمومي الذي يعتبر ثالث رجل في المصلحة القضائية، وظيفة هذا الرجل إصدار التشريعات التي تحتاج إليها الحكومة، فهو بهذه الصفة مشرع الدولة الذي يصوغ القوانين ويقترحها ويفسرها، وهو في الوقت نفسه يقوم بعمل النائب العام أو المدعي العام، فهو بهذه الصفة يرأس النيابة ويعتبر مرجع البوليس ومرشده في توجيه الاتهام وإقامة الدعاوى، وهو في الوقت نفسه محامي الدولة، يرفع الدعاوى بالنيابة عنها، ويترافع باسمها، ويدافع عن حقوقها، وهو بجانب هذا كله عضو من أعضاء محكمة الاستئناف العليا، ورئيس جلساتها في كثير من الأحيان. فسبحان من جمع العالم في واحد!! رجل واحد يقوم بعمل رئيس التشريع ورئيس النيابة ورئيس البوليس والقضاء النزيه البعيد عن الشبهات. إني اتحدى من يجيئني بما يشبه هذا النظام في العالم بأسره ولو في بلاد التبت أو بين الهنود الحمر.

٤ - النظام القضائي

القوانين المطبقة في السودان ثلاثة أنواع وهي: القانون المدني (يقابله القضاء الأهلي في مصر) ويشمل القانون الجنائي، والقانون أو القضاء الشرعي، ثم القضاء العرفي أو المحلي.

ويمتد اختصاص القضاء المدني إلى كل المعاملات من عقود والتزامات وملكية وعمليات تجارية... الخ، كما يشمل الجنائي منه سائر أنواع الجرائم ضد الدولة المنصوص عليها في قانون العقوبات وغيره من القوانين الأخرى. ويقتصر تطبيق هذا القانون على السودان الشمالي وحده، ومثله في ذلك القضاء الشرعي. أما الجنوب فيسود فيه القانون العرفي، والمرجع فيه إلى العادات والتقاليد، وقضاته من النظار والعمد والمشايخ ورؤساء القبائل غير المتخصصين في الدراسات القانونية أو نظم الإجراءات القانونية. ولا شك أن مصالح المتقاضين تتعرض لكثير من عدم الاستقرار تحت هذا النظام، كما أن في تعدد نظم القضاء، وتنازع الاختصاصات في البلد الواحد، خطراً على مصالح الناس، وخطراً أعظم على وحدة البلاد، إذ يخضع السكان في جهة لقضاء وقانون، ويخضع غيرهم في جهة أخرى قريبة أو بعيدة لقضاء وقانون مختلفين جد الاختلاف.

أما القضاء الشرعي فقاصر على الشمال وحده كما أسلفنا، أما الجنوب وغيره من المناطق المقفلة في دارفور وكردفان، فتعتبرها الحكومة بلاداً غير مسلمة لا مجال فيها للشريعة الإسلامية، حتى أن بعض المحاكم التي كانت هناك من قديم الزمان قد أغلقت منذ عهد بعيد، وأصبح المسلمون الذين يعيشون في تلك البقاع يلجأون للحاكم الإنجليزي لعمل الإجراءات الشرعية ومراسم الأحوال الشخصية. فأين هذا من حرية الدين والعبادة، في بلد عربي مسلم؟؟؟ اللهم إن هذه حالٌ الصبر عليها حرام، والرضا بها إثم، والحياة معها تتجافى مع الإيمان بك، فمتى يشرق الصباح بعد هذا الليل البهيم؟

أما عن القائمين على شئون القضاء، فكبيرهم هو السكرتير القضائي، ثم رئيس القضاة، ثم المحامي العمومي، فالمسجل العام فمدير التركات، وقضاة المحكمة العليا، وكل هؤلاء من الإنجليز، أما السودانيون فمقرهم أسفل السلم وأدنى المراتب، إذ لا يزيد الواحد منهم عن منصب القاضي الجزئي الذي ليس دونه منصب قضائي، وعلى السوداني الذي يتخرج من المدرسة قاضياً جزئياً، أن يظل كذلك حتى يصل إلى المعاش إن عاش. وكان من الممكن أن يدافع الإنجليز عن هذه السياسة إذا كانت الكفاءة معدومة عند السودانيين متوافرة عند الإنجليز، ولكن الواقع غير ذلك. لأن أكثر القضاة الإنجليز يؤخذون من صفوف المفتشين

الإداريين، فيلحق الواحد منهم بمحكمة من المحاكم فيصير بعد شهور قليلة قاضياً في المحاكم العليا، فإذا أريد له أن يترقى أكثر من ذلك، أرسل إلى إنجلترا في إجازاته الصيفية لكي يدرس شيئاً من القانون، وبعد ذلك له أن يصل إلى أكبر منصب قضائي في البلاد، أما القضاة السودانيون فأغلبهم من خريجي كلية الحقوق، كما أنهمْ بحكم وضعهم يحصلون على دربة وخبرة عظيمتين، لأن بعضهم قد ولى القضاء منذ عشرين عاماً من غير ترقية إلى مناصب قضاة المحكمة العليا. وأعجب من هذا أن بعضهم قد أصبحوا قضاة من الدرجة الأولى، ولكنهم يحرمون من ممارسة سلطات تزيد على سلطة القاضي من الدرجة الثانية.

ولسنا بحاجة إلى شيء من التعليق على هذه الحقائق الواضحة الفاضحة التي تفصح عما فيها من أغراض، ونكتفي بأن ننقل رأياً للعالم الإنجليزي بروفيسور بارنز يصف به نظام القضاء في مستعمرات بريطانيا الإفريقية فيقول: "تعرض الخلافات والجرائم البسيطة عادة على محاكم قبلية، ولكن الحاكم الإنجليزي يكون دائما صاحب الحق الأخير في النقض أو الموافقة على تلك الأحكام. أما القضايا المهمَّة فإنها تعرض على القضاة الإنجليز أنفسهم. وفيما عدا المناصب القليلة التي في القمة، فإن القضاة الإنجليز ينتخبون من بين رجال الإدارة الذين ليس لهم ثقافة قانونية مطلقاً، وهم الذين يقومون بأكثر العمل القضائي في المستعمرة. وأنا أعترف بأنه قد حصلت محاولات أخيراً لفصل السلطة الإدارية عن السلطة القضائية، باستخدام قضاة أخصائيين، ولكن غالبية هؤلاء ما زالوا من رجال الإدارة، ولذلك فلم يكن التطور إلا سطحياً غير ملحوظ".

وعلى وجه العموم فما زال النظام السائد في أكثر أجزاء إفريقيا البريطانية، هو أن تجمع في يد رجل واحد، سلطات النيابة والدفاع والمحلفين والقضاة، زيادة على رئاسة البوليس ومسئوليته في حفظ الأمن والإشراف على مصالح المنطقة، ولا غرابة في مثل هذه الظروف ألا تجد بين الإفريقيين من يرى في تلك المحاكم أداة للعدالة والإنصاف، ولا غرابة أيضاً إذا وجدنا أن الحكام كثيراً ما يستغلون نفوذهم على رجال الإدارة الذين يقومون بأعمال القضاة لكي يمنعوهم من إصدار أية أحكام أو إعلان أية ملاحظات لا تتفق مع آراء الحاكم أو مستشاريه ولما كان الترقي لموظفي المستعمرات جميعاً يتوقف على تقارير الحاكم العام الشخصية السرية إلى وزارة المستعمرات، فإن مقاومة نفوذ الحكام يحتاج إلى رجل قوي الضمير والإرادة"[1]

وشهد شاهد من أهله!!

---

(١) ص ١٥٦«المستعمرات تحت المجهر الروسى.

٥ - المحاماة

تخضع المحاماة في السودان لقانون ينظم شئونها هو قانون المحاماة سنة ١٩٣٥ مع تعديلاته اللاحقة.

وكان أول محام في السودان رجلاً إنجليزياً استقدمته الحكومة وضمنت له دخلاً أدنى هو ألف جنيه في العام، فإذا نقص أكملت له الفرق من الخزينة العامة التي تسخو سخاءً حاتمياً مع الإنجليز، فإذا جاء دور السوداني ذكرت فجأة مبادئ الاقتصاد وتنبهت إلى الشفقة بدافع الضرائب. واستمر المحامون من الإنجليز أو الأجانب الآخرين حتى ١٩٣٧حين ظهر أول محام سوداني.

ولقد كان من حق حامل (الليسانس المصري) مزاولة المحاماة في السودان، فلما ظهرت بوادر تنبئ بتخرج بعض السودانيين من جامعات مصر وكليات الحقوق فيها، ظهر تعديل لقانون المحاماة يمنع حامل الليسانس من مزاولة المهنة ما لم يؤد امتحاناً للمعادلة في القانون الإنجليزي وقوانين السودان. وليس معنى نجاح الطالب في هذا الامتحان أن يسمح له بالعمل، لأن ترخيص العمل خطوة أخرى هي من حق السكرتير القضائي، له فيها التصرف المطلق، فإذا شاء أعطى وإذا شاء منع وهو في كل ذلك لا يسأل عما يفعل. ولقد تقدم أربعة من أبناء السودان المتخرجين من جامعة فؤاد بطلب الترخيص لهم بالامتحان والعمل في المحاماة، فاعتذر السكرتير بأن عدد المحامين في القطر (وهو ١٣ فقط) لا يسمح بزيادتهم، ولكنه يعرض عليهم وظائف في الإدارة أو كتبة بالمصلحة، من باب الرفق والشفقة، فما كان منهم إلا أن رفضوا هذا العرض واضطروا لترك البلاد لأهل البلاد من الإنجليز!!!

وبحكم قانون المحاماة فإن للسكرتير الحق في تحديد منطقة خاصة للمحامي لا يتعداها، كأن المحاماة وظيفة حكومية تخضع للوائح والمنشورات.

وقبل أن يعطى المحامي الجديد ترخيصاً بالعمل، عليه أن يقسم يمين الولاء للحكومة، وعليه أن يمتنع عن الاشتغال بالسياسة أو انتقاد أعمال الحكومة، كأن المحامين قوم تجردوا عن الوطنية وعن الاهتمام بشئون بلادهم وخدمتها!

ومع أن للمحامين نقابة فإن الإشراف عليهم موكول للسكرتير القضائي وفي هذا العمل مجافاة للمبادئ المعروفة في سائر بلاد العالم المتحضر وفيه امتهان لكرامة المحاماة والمحامين.

٦ - مفارقات

لا تعترف قوانين السودان بالمساواة بين الأجناس، فإن كثيراً من المواد والصيغ قد وضع لإقامة الحظر والتضييق على السودانيين وحدهم دون غيرهم من (البيض) المقيمين في السودان، ومعنى ذلك أن الامتيازات الأجنبية تطبق في هذا البلد السيئ الطالع من غير أن يحس بها الناس أو يعترف بوجودها رسمياً وبشكل ظاهر يثير شعور أهل البلاد. ونحن نقتصر على أمثلة قليلة من هذه الفروق من غير تعليق في هذا المقام:

١) المادة ٤ من قانون العقوبات تحاكم السوداني على كل جريمة يرتكبها في أي مكان خارج البلاد وإن لم يكن العمل معاقباً عليه في البلد الذي حدثت فيه، ولا تنطبق على غيرهم.

٢) قانون الأسلحة والذخيرة يفرق بين السوداني وغيره في حرية امتلاك الأسلحة والذخيرة والتصرف فيها.

٣) قانون المحاكم الأهلية لا ينطبق إلا على الوطنيين، أما الأجانب فلا يخضعون له بحال.

٤) قانون تقييد تصرف الوطنيين في الأراضي ينطبق أيضاً على السودانيين وحدهم.

٥) قانون المشروبات الروحية يمنع بيعها للسودانيين وسائر الإفريقيين ما عدا المصريين وأبناء اتحاد جنوب إفريقيا.

٦) قوانين الموظفين والمعاشات تميز الأجانب عن الوطنيين تمييزاً شكا منه الجميع كما أنها تميز الإنجليز عن غيرهم من الأجانب.

الفصل الخامس

الخدمات الطبية


مسطورات
MUSTORAT

١ - نحن إنسانيون

هذه عبارة ما فتئ الإنجليز يرددونها، ولا يتركون فرصة تمر دون أن يؤكدوا فيها أن رسالة الإمبراطورية العظيمة التي لا تغيب الشمس عنها، هي نشر المدنية والحضارة وخدمة الإنسانية بين الأمم الصغيرة أي الأمم التي نكبت في لحظة من لحظات النحس وسوء الطالع بحكمهم وتسلطهم.

فلنرقب الآن بمنظار الواقع المجرد إحدى صفحات آثارهم في السودان، ولننظر إلى جهودهم في ميدان الإنسانية هناك، لنرى مقدار الجهد الذي بذلوه، أو على الأقل، مقدار رغبتهم وحسن استعدادهم لذلك، خصوصاً في هذه الفترة التي أصبحت فيها مكافحة المرض وغيره من الأدواء شعاراً لأكثر البلاد المتحضرة.

ولكي يتسنى لنا البحث، يجب أن نقف قليلاً لنقول للإنجليز في حكومة السودان، ولغيرهم من المسيطرين على أقدار الشعوب المغلوبة، إن مكافحة المرض وتحسين الصحة وما شابهها، عبارات مجملة مبهمة، لا يكفي ترديدها في البيانات والنشرات لتحقيق الغرض منها، وإنما المهم حقاً هو أن نضع المشروعات العملية التفصيلية وننفذها "لنمكن الأهالي جميعاً من الحصول على ماء صالح للشرب، وغذاء صالح للأكل، وكساء صالح للارتداء، ومنزل صالح للسكن، في بلد صالح للإقامة[1]، ففي هذه القاعدة، جماع الحكم الصالح، ولنقس عليها، بالإحصاء والمقارنة جهود حكومة السودان في مدى نصف قرن.

---

(١) حافظ عفيفي باشا (على هامش السياسة).

٢ - ميزانية المصلحة الطبية

تقول الأرقام، إن مخصصات حكومة السودان للخدمات الطبية عام ١٩٤٦م بلغت ٥٧٧،٥٩٥ جنيهاً مصرياً، ونسبتها للميزانية العامة ٤٪، ومن الناحية الأخرى فإن نصيب الفرد السوداني منها سبعة قروش في العام، وهي ضئيلة بالنسبة لما يصرف في البلاد الأخرى، زيادة على أن البلاد غير المستقلة متحللة من الصرف على أعباء الاستقلال، فإذا استثنينا الصحة والتعليم نجد أن ٩١٪ من ميزانيتنا تذهب إلى جيوب الإنجليز الشرفاء عن طريق مباشر أوغير مباشر. وهذا توزيع غير عادل بل مسرف في الظلم. أفبعد ذلك دليل على أن الإنجليز إنسانيون؟!



والخدمات الطبية في السودان كما هي في كل قطر آخر ثلاثة أقسام: (١) غذائية (٢) علاجية (٣) وقائية.

نستند في هذا التقرير والترتيب أولاً: إلى أبحاث أخصائيين من رجال حكومة السودان من أمثال الدكاترة كراوتش ولورنزن (المدير الحالي) وغيرهم في كادوقلي والجزيرة، فقد كان من رأي هؤلاء أن مستوى الغذاء لدى الكثرة الغالبة من السكان قد وصلت حداً سيئاً لأنهم لا يجدون ما يسد الرمق أو يخفف ألم المسغبة، ولقد كان أحد هذه التقارير صريحاً جريئاً، انتهى إلى اقتراح بتحويل مخصصات الميزانية المعدة للصرف على المراكز الصحية (الشفخانات) لتحسين المستوى الاقتصادي ولتحسين حالة الغذاء، وعنده أن ذلك يحقق الغرض بوجه أوفى وأكمل. وثانياً: أن البلاد بصفة عامة كانت خلواً من الموجات الوبائية لقلة سكانها، وأن ما يظهر فيها من أعراض الوباء، الفينة بعد الفينة، إنما يفد عليها من البلاد المجاورة كالسودان الفرنسي والكونغو، ولا تجد هذه الأمراض مرتعاً إلا بين الطبقات التي أفقدها سوء التغذية قوة المناعة والمقاومة. كما أن البلاد خلو أيضاً من الأمراض المتوطنة- باستثناء الملاريا - التي تنحصر في الطبقات التي يحول الفقر بينها وبين الأخذ بأسباب الاحتياط ضد البعوض. فماذا فعلت الحكومة في الناحية الغذائية ؟؟

ونحن وإن كنا لا نرمي إلى أن تنقلب المصلحة الطبية إلى مؤسسة للعجزة وملجأ للمتسولين، إلا أننا نقرر أنها فشلت فشلاً ذريعاً في عمل شيء في هذا الصدد، وهي المسؤولة أولاً وأخيراً عن كل ما حل بنا من ألم ومرض وشقاء.

٣ - الماء الصالح

هل يحصل السكان على الماء؟ وإن وجد، فهل هو من النوع الصالح للشرب؟ لو توجهنا بهذا السؤال إلى رجل في إنجلترا أو أمريكا له إلمام بجغرافية السودان، لأجاب فوراً بالإيجاب: ألسنا في واد يتوسطه النيل السعيد بروافده السبعة التي تشق البلاد طولاً وعرضاً؟ ألسنا في بلد تكثر فيه الوديان وتغدق عليه السماء من فيضها ما يترع أرضه ويسيل على شعابه؟ مع قلة السكان واتساع الرقعة. ولكن الحقيقة – واعجباً – على النقيض من ذلك، ولا تستطيع حكومة الإنجليز لها جحوداً أو إنكاراً، إذ هي تعترف بأن نسبة كبيرة من السكان لا تجد كفايتها من الماء من أي نوع، بله الماء النقي المكرر الخالي من الأكدار وجراثيم الأمراض. وها هي الحكومة إلى هذا العام تعجز عن إمدادهم بالماء الذي يحفظ عليهم وعلى مواشيهم الرمق: ففي الأقاليم التي تفيض بالخير والنعيم من حقول (الحريق) التي تنبت أجود أنواع الذرة حول هضاب الدالي، ومرتفعات المناقل وجبل مويا، وفي سهول الدندر والقضارف، وفي غابات الصمغ غربي كوستي حتى مشارف دارفور – في كل هذه المناطق يأتي على السكان موسم يقاسون فيه أشد أنواع الحرمان من الماء، وقد يبلغ بهم الضيق حداً يضطر الأسرة منهم إلى دفن صغارها الأطفال بجوار جرار الماء الفارغة لعل نداها يرطب من أجسامهم التي أحرقها الظمأ ولعل رطوبة الأرض وبللها يعينانهم على الاصطبار حتى ترجع قافلة الري، مرة كل بضعة أيام. وحكومة السودان تعرف ما تبلغه الضائقة في الأبيض كل عام بين أبريل ويوليو، وركاب القطار، بين كوستي والأبيض، يذكرون منظر النسوة البائسات حاملات أوانيهن يلهثن وراء القطار يستجدين شربة ماء من الركاب، بل ويندفعن بين العجلات، لكي يتلقفن في أوانيهن بعض ما تقذفه القاطرة من ماء ساخن إلى درجة الغليان.

هذه هي الإنسانية التي يحتكرها الإنجليز لأنفسهم، بل هذه هي الإنسانية المعذبة على أيديهم.

بعد ذلك يتساءلون عن علاج الحمى الراجعة؟ إن الأسرة التي لا تجد من الماء ما تدفع به عن نفسها غائلة الهلاك عطشاً، كيف يتسنى لها أن تحافظ على النظافة وتنجو من الحشرات الناقلة لجراثيم الحمى الراجعة؟

٤ - الغذاء الصالح

هذه البلاد التي تمتد رقعتها نحو مليون من الأميال المربعة أغلبها خصب مثمر كما أثبتنا. في الفصول السابقة، ويشقها النيل ونهيراته، تعينها سماء سخية، تنبت الغابات الكثيفة والمراعي الفيحاء ترتع فيها الملايين من الماشية والأغنام، وقد جادت أرضها طيلة سني الحرب بأنواع الحبوب والبقول التي كفت السكان وأمدت الشرق الأوسط كله. مع كل هذا النعيم نجد أن غذاء الأهالي الرئيس يفتقر إلى جميع العناصر اللازمة لنمو جسم سليم.

لسنا نقصد الطبقة المتوسطة من موظفين وتجار، فلدى هؤلاء فتات مما جادت به مدنية الغرب المادية الزائفة، ولكنا نقصد الكثرة الساحقة من دافعي الضرائب، ومن الفلاحين الذين زرعوا قطن الجزيرة وجبال النوبة، ومن رعاة الماشية، وجامعي الصمغ والسمسم في سهول كردفان. إن هؤلاء جميعاً لا يقتاتون بغير مسحوق من جذور النباتات أو دقيق السمسم والفول. أما غيرهم من ساكني شرق السودان فليس لديهم إلا ألبان الماشية. أما في الجهات الأخرى فلا يجد الأهالي غير مقلي الذرة مع الماء أو - على الأكثر - فإنهم يكتفون بالذرة يأكلونها مع مسحوق (البامية) المجففة.

أما النشا، والسكر، والبروتين، وأنواع الفيتامينات فقد قرر الدكتور كرارتش والدكتور لوزنزن أنها تكاد تكون منعدمة من قوت السكان، كما إن تقرير المصلحة الرسمي لعام ١٩٤٢، ص١١ يعترف بانتشار مرض الأسخربوط الذي ينتج عن سوء التغذية وعلى الأخص عن نقص الخضروات في الطعام.

٥ - المنزل الصالح

هنا تستخذي المدن من شعور الحقارة ومركب النقص، وتتردى تضاؤلاً إلى مصاف الأرياف والأقاليم، سواء من حيث التخطيط أو التهوية، أو الإنارة أو المراحيض أو المغاسل العامة.

أين السودان من كل هذا؟ لا يجده في البلديات، ولا يحلم به في المدن، وهو لغو وهراء في مناطق الأرياف، فالحارات في الخرطوم وأم درمان قذرة، والشوارع مليئة بالأوحال خريفاً، والرمال والأتربة صيفاً، أما المراحيض فبؤر صالحة لنمو البعوض والذباب، الذي لا يكاد ينعدم حتى في المنازل التي رزق أصحابها جاهاً وثراءً.

أما القرى فلسان حالها يقول، هذا ما وجدنا عليه آباءنا وإنا على آثارهم مقتدون!!

أما الحدائق العامة، والأشجار الظليلة، في بلاد يذيب فيها الحر رأس الضب. والملاعب الرياضية للأطفال، وغير ذلك مما يدخل في مدلول "رفاهية السودانيين"، فنسمع عنها في المحاضرات والكتب مثل تقرير بيفردج ونراها على الشاشة البيضاء، وتنتظرنا في جنة الخلد!!!

ومن المفارقات الغريبة أن الأهالي في مدينة ود مدني، قد أقاموا بجهودهم وأموالهم، ميداناً للرياضة العامة والألعاب، أنبتوا فيه الحشائش، وأحاطوه بالأشجار - ثم جاءت الحكومة ووضعت يدها عليه لقمة سائغة، لأن حكومتنا الاشتراكية تحارب الاحتكار، وتحتفظ للدولة بالمرافق العامة!!!

غير أن هذه الأوصاف البشعة لا تنطبق على أحياء السادة الإنجليز، حتى في أصغر القرى، ففي المناطق التي يسكنونها نجد أسباب الصحة متوافرة، وأسباب الرفاهية مكتملة، وإدارة البلدية لا تغفل لحظة عن إجابة رغباتهم الخاصة الخارجة عن واجبات الدولة، فتستشيرهم في طريقة تخطيط حديقة المنزل وتنسيقها، بل وتلوين الحجرات وتجميلها، والسيدة الإنجليزية تقيم الأرض وتقعدها إن شعرت بوجود ناموسة أو ذبابة في منزلها، ولقد حدث أن جند طلبة مدرسة البوليس والإدارة جميعهم، عام ١٩٤٠م للبحث في حديقة منزل السكرتير القضائي، عن الأسباب التي حدت بطائفة من الحدأ لتأوي إليه!!!

ويكفي إن ندلل على وجود الفوارق بين الوطنيين والسادة الحاكمين، والتمييز بينهم، أن السكرتير المالي يطلب اعتماد صرف ٤٠٠،٠٠٠ جنيه مصري لإدخال نظام المجاري في مدينة الخرطوم، في الوقت الذي تسير فيه المراحيض في أمدرمان (وهي العاصمة الوطنية وأكبر مدن البلاد) على ما كانت عليه قبل أن تطلع علينا إدارة الحكم الثنائي.

٦ - الركن العلاجي

ماذا فعلت إدارة الخدمات الطبية في هذا الجانب من مسئولياتها للأهلين، بصرف النظر عن أهمية الركن في الترتيب والقياس مع الركن الغذائي؟، ماذا ضمدت الإدارة الثنائية من جراح، وماذا أبرأت من أدواء؟

ونبادر فنسجل إننا إنما نعني الخدمات الطبية، في مستواها المتواضع الذي تقدمه المصلحة الطبية السودانية في الوقت الحاضر. لا نتطاول إلى علاج الكهرباء، ولا نتطلع إلى الأشعة البنفسجية، والأخصائيين العالميين، وآمالنا في العلاج بالبنسلين قد حطمها مدير المصلحة الطبية في الحديث الذي ورد ذكره سابقاً. نعم لا نطالب بخدمات كالتي يوفرها المستشفى المخصص للسادة الإنجليز في الخرطوم ذلك المستشفى الذي يضارع - على حد تعبير بعض الإنجليز - أرقى المستشفيات في إنجلترا، والذي يقوم في مدينة الخرطوم دليلاً ناطقاً على تطبيق الإنجليز لنظرية الفوارق بين الأجناس والألوان.

تقول الأرقام الرسمية في تقرير المصلحة الطبية عن ١٩٤٢ أن :-

رواد العيادة الخارجية	٧،٠٧٢،٠٨٠	نسمة
المرضى في المستشفيات	١١٤،٨٣٧	نسمة
عدد الأسرة في مستشفيات السودان	٥،٩١٩	هذا العدد باق على حالته إلى اليوم
عدد المستشفيات	٤١	هذا العدد باق على حالته إلى اليوم
عدد الشفخانات	٣٤٠	ويساهم الأهالي في كثير منها بتقديم البناء وأجر العمال
عدد الأطباء الوطنيين[1]	٧٩	وقد ارتفع هذا العدد في ١٩٤٦ إلى ٨٨
عدد مساعدي الأطباء	٢٦٥	
عدد الأطباء البريطانيين	١١	

هذا إحصاء رسمي عن طاقة المصلحة الطبية العلاجية، وهو كما نرى، لا يمكن أن يفي بنسبة معقولة من مطالب ثمانية ملايين نسمة من السكان، ومع ضآلة هذا الاستعداد وحقارته فإن مطالب السادة الإنجليز في السودان تستغرق نصيب الأسد منه، ونعود لمناقشة هذه الأرقام لنقرر إن عدد الأسرة بالمستشفيات في أي قطر من الأقطار لهو المقياس الوحيد

(١) ورد في صحيفة خطأ أن الأطباء الوطنيين يبلغون ١١٠، فلزم التنويه.

على قدرة تلك المستشفيات لقبول المرضى وإيوائهم، لأن عدد الأسرة يتحكم دائماً في استعداد الطبيب ورغبته في تقديم العلاج، فكثيراً ما يضطر للاعتذار عن إيواء المريض نظراً لعدم وجود مكان خال في المستشفى، وهذا هو السبب. في الفرق الشاسع بين رواد العيادة الخارجية وبين عدد المرضى في المستشفيات، فرق بلغ نسبة ١/٧٠ أي ١،٣٪.

ويتبين هذا النقص إذا نظرنا إليه من جهة أخرى، فإذا قارنا عدد الأسرة (ولنقل ٦ آلاف) مع عدد السكان، وهو ثمانية ملايين نسمة، كانت النسبة سريراً واحداً لكل ١،٣٣٣ شخصاً. فهل درى السادة الإنجليز مقدار مثل هذه النسبة في البلاد الأخرى التي تعنى حقاً بمصالح رعاياها، والتي تسهر حقاً على رفاهيتهم. هل دروا أن هذه النسبة في جمهورية التركمان هي سرير واحد لكل ١٩١ نسمة من السكان؟ وأنها في جمهورية أوزبك سرير لكل ٢٦٢ نسمة؟

ثم يقول تقرير المصلحة الطبية، أن عدد الأشخاص الذين تقدموا للعيادة الخارجية، في ذلك العام، بلغ ٧ ملايين، والذين تقدموا إلى العيادة الداخلية بلغ ١١٥ ألفاً، وأن عدد الأطباء، ومساعديهم، والمفتشين البريطانيين، بلغ ٣٥٥. فما مدلول هذه الأرقام في لغة الخدمات الطبية؟

مدلولها (في العيادة الخارجية) أن الطبيب يتعهد ٢٠ ألف حادثة في العام، بمتوسط ٧٠ حادثة في اليوم الواحد، الذي يبتدئ من السابعة، وينتهي في منتصف التاسعة صباحاً، وبعبارة أخرى أن على الطبيب أن ينتهي من المريض فيما يقل عن دقيقتين من الزمان....!

ومدلول ذلك (في العيادة الداخلية) أن الطبيب يتعهد نحو ألفي حادثة في العام، بمتوسط ٧ حوادث في اليوم أي أن عليه أن ينتهي من الحادثة في ½ ساعة

فإذا تذكرنا أن على الطبيب أن يغشى المرضى المقيمين بالمستشفى من قبل، وأن يقضي بعض الزمن في حجرة العمليات، كما أن لديه مسؤوليات إدارية، وأعمالاً مكتبية، وإذا عرفنا أن الأطباء الإنجليز مشغولون دائماً فيما هو أبقى وأقوم من حديث عن الألعاب الرياضية، وقضاء السهرة، إلى ما شاكل ذلك، وأن العبء كله واقع على كاهل الحفنة القليلة من الوطنيين ومساعديهم، وأن هؤلاء مزيج من لحم ودم، من واجبهم على أنفسهم وأوطانهم أن يستجموا، وأن يتناولوا قدحاً من الشاي ولفافة من التبغ - إذا ذكرنا هذا خرجنا بالنتيجة المنطقية التي لا معدى عنها، وهي أن الركن العلاجي في السودان، بمستواه المتواضع، لا ينال إلا بعض ما يستحق من عناية الإدارة الثنائية.

ولننظر إلى الموضوع من جهة ثالثة، فإن عدد الأطباء في البلاد، وطنيين وأجانب، لا يزيد عن المائة (وهو يقل عنها في الواقع) فإذا قارناهم مع عدد السكان وجدناهم بنسبة طبيب

واحد لكل ٨٠,٠٠٠ نسمة، وحتى إذا أخذنا في الاعتبار عدد مساعدي الأطباء، وهو ما لا ينبغي، فالنسبة لا تقل عن ٢٥,٠٠٠ نسمة لكل طبيب واحد، فهل درى السادة الإنجليز مقدار هذه النسبة في البلاد الأخرى؟ [١].

القطر	طبيب واحد لكل
مصر	٤,٢٥٠ بخلاف المستشفيات الخاصة والجمعيات الخيرية
التركمان	٢,٦٠٧
أوزبك	٢,٨٧٥
روسيا	١,٣٠٠

إذا سلمنا جدلاً أن القياس مع مصر وروسيا هو قياس مع الفارق، فماذا يقال في القياس مع الجمهوريتين الناشئتين ولم يقطعا في مضمار المدنية العصرية إلا ربع قرن من الزمان، ولقد كان أهلهما، حتى عام ١٩٢٦، أشد محافظة من السودانيين على قديمهم، أما من الجهة الاقتصادية فإن طبيعة تلك البلاد أقل حنواً على أهلها من طبيعة السودان.

غير أن الواقع لا يترك للإنجليز مجالاً للدفاع، إذ إن فلسفة الاستعمار ترمي في جوهر مقاصدها إلى عدم العناية بصحة الوطنيين. فهذا تاريخ الاستعمار الإنجليزي في البلاد الآسيوية، والإفريقية، بل والأمريكية، انظر يميناً وشمالاً لا تجد أثراً للسكان الأصليين. وقد أورد بروفيسور بارنز في معرض المقارنة نسبة الأطباء لعدد السكان في بعض المستعمرات الإفريقية (ساحل الذهب وردوسيا) وقد استعمرها الإنجليز قبل أن يصلوا إلى السودان بعشرات السنين، وهي بلاد مليئة بالثروة الطبيعية، وساعد مناخها على إقبال الإنجليز للاستيطان فيها ومع ذلك فإن المستوى الصحي الذي يعيش فيه الوطنيون لما يتتدى له جبين الإنسانية.

ساحل الذهب	طبيب واحد لكل	٥٢,٢٩٠
رودسيا	طبيب واحد لكل	٦٨,٩٠٠

أما معاملة السادة الإنجليز، وخصوصا الفتيات المرضات لنزلاء المستشفيات فتتنافى مع أبسط واجبات الطب والأطباء، حتى ضج منها الجمهور وجأرت بها الصحافة، وانتهت في ١٩٣٩م إلى أزمة حادة تدخل فيها المؤتمر لما لحق شيخ علماء السودان. ولقد دفعت هذه المعاملة ذوي الطاقة واليسار من السودانيين للسفر إلى دور العلاج في مصر.

---

(١) ص ١٩٩ من كتاب المستعمرات تحت المجهر الروسي: ونستشهد في هذا المقام أيضاً بالمحاضرة التي ألقاها الدكتور بريدي مدير المصلحة الطبية السابق في السودان والمستشار الصحي للسفارة البريطانية في مصر الآن، الذي قرر أن مستوى الخدمات الطبية في روسيا بلغ حداً لا يدانيه مستوى في أي بلد آخر.

٧ - الركن الوقائي

قررنا من قبل أن البلاد بحمد الله سليمة من الموجات الوبائية مما نسمع عنه في الأقطار الأخرى، وأن ما وفد من الأوبئة على السودان جاء من الحدود الغربية التي فتح سادتنا الإنجليز بابها على مصراعيه، فشجعوا هجرة أهل إفريقية الإستوائية الفرنسية، وأنزلوهم سهلاً في مشروع الجزيرة، وأحلوهم محل السكان الأصليين الذين لم يجدوا فيهم ما يطمعون إليه من سلاسة في القياد وطاعة واستخذاء مثل ما وجدوه من المهاجرين. فإذا كانت صحة السودانيين موضع تقدير واعتبار لمنعوا الهجرة من باب الوقاية، خصوصاً وأن الصحافة لم تفتأ ترسل الصيحات في هذا الموضوع حتى أسمته "فلسطين الثانية".

ونعود لنهمس في آذان السادة الإنجليز، أن الوقاية الصحيحة من الأمراض لا تتحقق بإقامة دور العزل، والتدخل في تصرفات الأهلين، والتحكم في حياتهم الخاصة بقدر ما تتحقق بإرشادهم ومحاربة الفقر بينهم وتسليحهم مالياً لمحاربة المرض في أبدانهم.

إن أمة سلبها حكامها أسباب الرقي الاقتصادي بمثل ما فعل الإنجليز في السودان في نصف القرن الماضي، لا يمكن أن تتوافر لها الوقاية من الأمراض.


مسطورات
MUSTORAT

الفصل السادس

من جرائم المستعمرين في السودان


مسطورات
MUSTORAT

في الوقت الذي تتحدث فيه حكومة السودان الاستعمارية عن سودنة الإدارة توطئة لتدريب السودانيين والوصول بهم إلى الحكم الذاتي، لكي تلهي بعض صغار النفوس عن الجهاد لتحقيق حريتهم بمغانم شخصية تافهة، نراها إلي هذا اليوم (سبتمبر ١٩٤٦) تستخدم الإنجليز بالجملة وتجزل لهم العطاء، وآخر ما فعلته في هذا الباب أن عينت ستة من الإنجليز في الخدمة الثابتة تمنحهم حق المعاش في وظائف "كتبة" فإذا كان السودانيون لا يستطيعون في نظرها ملء الوظائف الكتابية فمتى يستطيعون أن يحكموا أنفسهم؟

ولسنا نستغرب هذا التناقض من الإنجليز لكنا نرثي للبلهاء الذين يصدقون ما تقوله حكومة السودان.

تقع جزيرة توتي عند ملتقى النيلين ويواجه طرفها الجنوبي فندق (الجراند أوتيل) الذي يسكنه أو يرتاده الإنجليز، فإذا هبت رياح الشتاء حملت بعض الرمال عبر النيل إلى الضفة الأخرى حيث الجراند أوتيل، فآذت أعين الإنجليز الرقيقة التي يجرحها مر النسيم. فما شعر سكان الجزيرة إلا ومدير الخرطوم ينذرهم ذات يوم بنزع ملكية الجزيرة ونقلهم إلى جهة أخرى بعيدة، فراعهم ما دبر لهم الإنجليز ليستلبوا أرض الآباء والأجداد. رفع الأهالي ظلامتهم ولا مجيب، فذهب عدد منهم إلى مكتب مدير الخرطوم فمنعهم البوليس من مقابلته واستقبلهم بالضرب، فالتحموا معه في معركة استشهد فيها أحد أبناء توتي برصاص البوليس.

وكانت محاكمات اشمأز منها ضمير العدالة، وحكم عليهم فيها بالسجن والغرامات، لكنهم أنقذوا أرضهم العزيزة الطيبة، وما زال أشبالها إلى اليوم يحرسونها، وما زالت رابضة تجاه الجراند أوتيل قذىً في أعين الاستعمار، وبقيت كالقلعة الحصينة صامدة للدخلاء. فسلام على شهيد توتي الكريم، وسلام على أبطالها المجاهدين.

ليس بالسودان إلى يومنا هذا مكتبة عامة واحدة، ولم تفكر الحكومة في ذلك. ولقد شعر المواطنون بحاجتهم القصوى إلى مثل هذه المؤسسة. وقبل سنين فكر سوداني كبير المقام في إنشاء مكتبة عامة بأم درمان. فرفضت الحكومة التصديق له بذلك تحت ستار إنها هي تفكر في إنشاء مكتبة عامة فلا داعي لهذه المكتبة.

وليس في السودان من يصدق هذه الدعوى التي يتعلل بها الاستعمار لتأجيل مشروع نافع وخاصة ما يتعلق بإنارة "الشعب وإيقاظ الوعي فيه".

ترى لو صحت هذه الدعوى فماذا كان يضير حكومة السودان أن تكون هناك مكتبتان؟؟

أسماء الشوارع الرئيسة في الخرطوم: فكتوريا - غرودن — كتشنر - إستاك— السردار- ونجت - جيسي - سلاتين.

أسماء الحدائق العامة: سرسفيلدهول - برامبل

أكبر مدارس السودان: اسمها كلية غردون

مدرسة الطب: اسمها مدرسة كتشنر

التمثالان الوحيدان هما : غردون - كتشنر

الملجأ الحكومي الوحيد: ملجأ إستاك

معمل الكيمياء الوحيد: معمل إستاك

أسماء داخليات الطلبة في كلية غردون:

كتشنر —إستاك -مافي— ونجت— آرشر —كري

هل نعيش في حوض النيل أم في حوض التايمز!؟

تنص المادة الثالثة من قانون الحاكم العام سنة ١٩٣٦ على ما يأتي: "طبقا لأحكام هذا القانون فإن كل حاكم عام يستحق معاشاً إذا كانت:

(١) مدة خدمته كحاكم عام لا تقل عن ثلاث سنوات، أو كانت جملة مدة خدمته كحاكم عام ومدة خدمته كحاكم في إحدى ممتلكات صاحب الجلالة لا تقل عن ثلاث سنوات.

(٢) مجموع خدمته كحاكم عام وخدمته بالمعاش تحت قانون المعاشات (إن وجدت) في خدمة التاج البريطاني الثابتة لا تقل عن ثلاث سنوات.

فكأن الحاكم العام الذي يعمل بالسودان شهراً واحداً يستحق من السودان معاشاً طول حياته إذا كان له سابق خدمة في أي جزء من أجزاء الإمبراطورية.

ألسنا إذاً جزءاً من الإمبراطورية رغم الأوضاع الدولية والمعاهدات؟ ثم أليست الإمبراطورية (عزية) لا تغيب عنها الشمس؟

اعتاد أحد مفتشي نيالا (إنجليزي طبعاً) أن يستخدم عربة يجرها حصان في غدواته وروحاته، وذات يوم تفتق ذهنه عن فكرة لتدريب بعض أبناء العمد والنظار والأخذ بناصرهم للقيام بأعباء الحكم الذاتي، فأحضر عدداً منهم وألبسهم ملابس السعاة وألحقهم بمكتبه، وكان عملهم أن يقفوا حجاباً ببابه، فإذا ما ذهب إلى منزله حملوا حافظة أوراقه وأشياءه

الأخرى، وركب هو العربة، وهم من خلفه يهرولون حتى يصل إلى المكان الذي يريد.

وهذه مدرسة الحكم الذاتي!!

كان بالمحكمة العليا في الخرطوم منذ سنتين قاضي إنجليزي. أما مؤهلات هذا الرجل التي رفعته إلى هذا المنصب الكبير فهي شهادة التعليم الإلزامي، ونيشان حازه لما أظهره من بسالة في الحرب الأولى. هكذا يقول مؤلف who is who فهل قصد الإنجليز من توظيفه في هذا المنصب الكبير أن يظهر بسالته وجرأته على العدل.

عندما انتصر اللورد كتشنر في موقعة أم درمان على قوات البلاد الوطنية عام ١٨٩٨ أمر ذلك القائد الذي يفخر به الإنجليز بأن تباح المدينة لجنوده وضباطه ثلاثة أيام لهم فيها أن يقتلوا وينهبوا وينتهكوا الحرمات كما يشاءون.

في ١٩٢٤ قام بعض السودانيين الأحرار بثورة مسلحة ضد الاستعمار البريطاني. فلما أخمدت الحركة حكم على أربعة من المشتركين فيها بالإعدام ونفي الباقون إلى جهات المناطق الإستوائية فعاش من عاش وتوفي من توفي، وكانوا يجوعون أياما عديدة قبل أن يقدم لهم طعام لا يكفي لسد الرمق.

في أثناء محاكمة رجال حركة ١٩٢٤م كانت المحكمة تأمر بجلد المتهم فوراً في دار المحكمة وأمام الجمهور لأية حركة أو كلمة أو إشارة تعتبرها المحكمة إساءة، وكان من بين هذه الأعمال المعاقب عليها عدم رجوع المتهم عن مبادئه السياسية.

كما كان المتهمون أثناء الحجز الاحتياطي داخل سور من الأسلاك الشائكة في العراء، وكان يصب عليهم صباح كل يوم في الشتاء القارس الماء البارد من الخرطوش دون أن يكون لديهم ما يتدثرون به.

في عام ١٩٢١م ثار من يدعى (عبد الله السحيمي) في مركز نيالا على الحكومة وقتل مفتش المركز ومن معه من الجنود والموظفين. فجردت الحكومة حملة استطاعت أن تقضي على الثورة، ولكن بعد أن استسلم هذا الرجل وجميع أتباعه، ذهبت الحملة إلى القرية التي كان يقطنها الثائر وأحاطتها بالمدافع الرشاشة، وانطلقوا يقذفون السكان بالرصاص لمدة ثلاث ساعات كاملة فقتل أهل القرية جميعاً بما فيهم الأطفال والنساء.

في عام ١٩٤٥ كان بمركز سنجة مفتش إنجليزي شاب جاءه بعض الأهالي يطلبون الترخيص بإقامة قرية جديدة فأذن لهم وعين لهم الموقع. وبعد أيام ذهب ووجدهم قد

أنشأوها في غير الموقع الذي حدده لهم فما كان منه إلا أن أمر بإحراقها فأحرقت كلها، وهرب الأهالي تاركين وراءهم كل ما يملكون طعاماً للنيران. ولم يترتب على هذا الإثم الشنيع أي شيء كان.

ورحم الله نيرون الذي ذهبت بسيرته الأمثال!!!

وفي نفس العام أحرق مفتش آخر قرية في مركز القضارف. فقد اتهم بعض سكانها بتهمة حيازة سلاح ناري غير مرخص به ولم يستطع البوليس عند التفتيش أن يعثر على شيء منه فأمر بحرق القرية فأحرقت.

في هذا العام وأمام الحوادث التي أعقبت قيام وفد السودان جزعت حكومة السودان لتيقظ الشعور وظهور الروح الوطني فعمدت إلى أسلوب من الضغط وكبت الحريات فأقامت المحاكمات بالجملة حتى شملت صغار الطلبة.

واعتقلت هذه الحكومة (الشريفة) دون حكم، المواطن محمود محمد طه لأنه كتب منشوراً يكشف به ألاعيبها ووضع في سجن كوبر، ومنع عن أداء الصلاة، ووضع في زنزانة مع بعض المصابين بالسل في درجات المرض الخطيرة. ولم يطلق سراحه إلا بعد تدخل المؤتمر وخشية قيام الاضطرابات من أفراد الشعب.

أذاعت جريدة صوت السودان الحرة أنه قد وقع في يد محررها خطاب سري دبجته براعة السكرتير الإداري السابق لحكومة السودان إلى أحد رؤساء القبائل يطلب منه تأييد حزب انفصالي معين أنشأته الحكومة لمناوأة السودانيين من أعداء الاستعمار.

فلم تجرؤ الحكومة على تكذيب هذا الخبر وهي التي تنشر كل يوم بياناً فيما هو أقل من هذا الاتهام خطراً.

إن الحلال بيّن والحرام بيّن !!

تقول المادة السادسة من قانون الصحافة ١٩٣٠ "يجوز للسكرتير الإداري من غير إبداء أسباب أن يرفض الترخيص بإصدار أية صحيفة، كما يجوز له أن يسمح بها بشروط يحددها هو. وله أن يوقف أو يلغي ترخيص أية صحيفة تخالف تلك الشروط. وله بموافقة الحاكم العام أن يعدل أو يوقف أو يلغي أية رخصة ممنوحة تحت مواد هذا القانون بغرض المحافظة على النظام".

أما المادة الثامنة فتعطي السكرتير الحق في منع أية صحيفة أو نشرة أو كتاب من دخول

السودان كما تنص على عقوبة المخالفة بالسجن والغرامة. هذه هي حرية الصحافة وحرية التعبير التي يقدسها الإنجليز!!

حزب الأشقاء هو أكبر الأحزاب السودانية وهو صاحب الأغلبية في المؤتمر، ولكن ذنبه عند حكومة السودان أنه حرب على الاستعمار والمستعمرين، ولذلك رفضت له أربعة عشر طلباً لصحيفة تعبر عن رأيه، في الوقت الذي أعطيت فيه حزباً آخر أكثر من صحيفة، بل ومنحت بعض الأفراد صحفاً ومجلات.

أين أنتم يا أنصار الحريات الأربع???

أول ما يحتاج إليه السودان لترقيته هو المواصلات، ولا يزيد طول السكك الحديدية عن الألفي كيلو في بلد تبلغ مساحته مليوناً من الأميال المربعة، وهذه النسبة الضئيلة أقل ما هو موجود في العالم بأسره.

عندما فتح الإنجليز السودان في عام ١٨٩٨ طلب اللورد كتشنر أن تكون الخطوط الحديدية التي بدأت من حلفا إلى داخلية البلاد أضيق من خطوط مصر، قاصداً بذلك إلى وضع العراقيل أمام اتصال البلدين عن طريق السكة الحديد بين حلفا والشلال.

تزدحم مصلحة السكة الحديد السودانية بصغار الموظفين الإنجليز الذي لا كفاءة لهم على الإطلاق، حتى إنك لتجد في كل ورشة عدداً منهم لا يستهان به، بدعوى الإشراف عليها كمهندسين ميكانيكيين. والعجيب أن أكثرهم ينتهز فرصة وجوده بالورشة ليتعلم الميكانيكا على أيدي العمال السودانيين.

منذ بضع سنوات كان يدير محطة عطبرة مفتش وطني راتبه ٢٥ جنيهاً شهرياً، فأحضرت المصلحة خمسة من المفتشين الإنجليز إلى نفس المحطة يتقاضى كل منهم أربعين جنيهاً شهرياً بينما ظل ذلك الوطني يقوم بجميع أعباء العمل وظل الخمسة من غير عمل!

ومنذ بضع سنوات كان يقوم على إصلاح جسور السكة الحديد مهندس سوداني يتقاضى ١٢ جنيهاً مصرياً في الشهر، وبعد قليل جيئ له بإنجليزي مرتبه ٤٥ جنيهاً مصرياً وعيّن رئيساً عليه، فاكتشف السوداني أن رئيسه غير مهندس، بل أحضر لكي يدرس الهندسة وفعلاً استمر مع العمال عدة سنوات وهو يدرس كتباً أحضرها معه، حتى تمكن من نيل أولى شهاداته الهندسية في إحدى إجازاته بإنجلترا.

تدير مصلحة السكة الحديد فندقين في مصيف (أركويت) وكانت تتقاضي عن الشخص

الواحد في خمسة عشر يوماً ١٢ جنيهاً مصرياً، فلما نشبت الحرب الأخيرة وزادت التكاليف خفضت الأسعار إلى ثمانية جنيهات للشخص، ثم انتهت الحرب وبدأت الأسعار في الانخفاض، ولكن العجيب أن الأجور زادت ورجعت إلى ما كانت عليه أولاً.

أما اللغز الذي يستتر خلف هذا المسلك، فهو أن الإنجليز كانوا لا يحتاجون للمصيف إذ يقضون إجازاتهم في بلادهم، فلما قطعت الحرب أسباب المواصلات واضطروا لارتياد المصيف، نزلت الأسعار مجاملة لهم، فلما انتهت الحرب وفتح الطريق، زادت الأجور مرة أخرى.

أرأيت كيف يشفقون على دافع الضرائب المسكين؟!

أما طرق السيارات الممهدة فمعدومة. وقد حدث أن احتاج الأمريكان إلى تسيير عرباتهم أيام الحرب بين الفاشر والأبيض، واقترحوا أن يقوموا هم بإنشاء طريق ممهد فإذا انتهت الحرب سلموه للحكومة.

فهل يصدق أحد أن حكومتنا الرشيدة رفضت ذلك، واعتذرت بأنها لا تستطيع أن تتحمل نفقات إصلاح الطريق عندما يؤول إليها.

١ - الجنوب

يمشي أكثر أهالي الجنوب عراة، وليس ذلك لأنهم يدينون بمذهب العري، بل لأن الحكومة تمنع القادرين منهم من لبس الثياب. وكل من لبس منهم ثياباً فإنه يتعرض للمحاكمات والسجن. وقد حدث أن جنّدت الحكومة في الحرب الأخيرة بعض الجنوبيين في قوة الدفاع، وعند تسريحهم في أول هذا العام، أرادت الحكومة إرجاعهم واسترجاع الملابس العسكرية منهم ليكونوا عراة كإخوانهم، فرفضوا وهددوا بالثورة، فخافت الحكومة غضبهم وتركتهم على مضض كاسين.

ومما يدل على أن العري سياسة مقصودة، أن الكمية المخصصة لمركز واو كله هي عشرون بالة من القماش فقط، ولا يصرف للشخص أكثر من ربع متر تكفي لعمل طاقية للرأس، ولا تكفي لعمل أي شيء آخر يستر الجسم.

وتعمل الحكومة على إفقار الأهالي هناك، فقد حددت سعراً للثور يبيعه به سكان الجنوب للمصدرين هو ١٥٠ قرشاً للرأس، ولكن لما كان سعره في الخرطوم حوالي ستة جنيهات وهي لا تريد أن يكسب التاجر السوداني كل هذا الفرق فقد فرضت على الرأس عند شرائه ضريبة قدرها أربعة جنيهات، وبذلك ينقص ربح التاجر إلى نحو الخمسين قرشاً بعد مصاريف النقل.

ونفس الشيء يعمل في جمع العسل فإن ثمن القنطار ستون قرشاً ولكن الضريبة عليه ثلاثة جنيهات، والضريبة على الشطة ثلاثة جنيهات، وهكذا الحال في غيره من المحاصيل وهذه هي رفاهية السودانيين التي يريدون تحقيقها.

تحدد الحكومة أجر العامل في الجنوب بخمسة عشر مليماً في اليوم على الأكثر لا يمكنه أن يشتري بها أكثر من حفنة من الذرة يأكلها هو وأولاده كما هي من غير إدام.

ترسل الحكومة بعض شبان الجنوب من المتعلمين في مدارس الإرساليات إلى كلية مكريري بيوغندا ليكملوا تعليمهم الثانوي هناك، فإذا عادوا وظفتهم بمرتب ١٢٠ قرشاً في الشهر فقط. وأخيراً احتج بعضهم على قلة المرتبات، فما كان إلا أن طردوا من الخدمة، حتى جاء الكثير منهم إلى الخرطوم راجين من المؤتمر التدخل لحل مشكلتهم.

صرح إنجليزي كبير لأحد الموظفين من السودانيين قائلاً، (من الخير أن تتركوا التعلق بالجنوب إذ هو يختلف عنكم في الدم وفي الثقافة وفي التقاليد والعادات، وإن مستقبل السودان في أراضي الجزيرة وسهول القضارف).

تستخدم الحكومة بعض الجنوبيين في دواوينها في وظائف كتابية إلى جانب إخوانهم من أبناء الشمال. ولكن للجنوبيين كادراً يختلف عن الشماليين، إذ لا يزيد مرتب الواحد منهم عن القدر الذي يعطي للشمالي كبدل سائس. ويشترط هذا الكادر ألا يصل مرتب الجنوبي بعد عشرين سنة إلى أكثر من أربعة جنيهات في الشهر. كما أن هذا النظام لا يسمح بنقل الجنوبي الي الشمال مع أنهما موظفان في حكومة واحدة.

يمنع تدريس اللغة العربية في مدارس الجنوب ولا ينقل إليها من الشمال مدرس يحتاجون إليه إلا إذا كان من الأقباط أو غيرهم من المسيحيين.

في مدارس الجنوب يعلقون في كل فصل صورة لملك الإنجليز الحالي وصورة للملكة اليصابات كما يعلقون العلم الإنجليزي وحده.

وفي سنة ١٩٣٨ زار السير إستيورت سايمز الجنوب فوجد العلم الإنجليزي وحده مرفوعاً، فأمر برفع العلم المصري إلى جانبه ولكن العلم اختفى بعد ذلك وعادت الحال كسابق العهد بها.

كان بالجنوب منذ سنوات مفتش يسمى (فرجوسن) اختلط بالأهالي السذج اختلاطاً شديداً، وتبين لهم بمرور الزمن أن علاقاته مع النساء غير شريفة فتربصوا به وقتلوه. فما كان من حكومة السودان إلا أن جردت عليهم حملة واقتصت منهم قصاصاً بالجملة دون محاكمات أو قضاء: ومما يذكره شهود العيان أن خلفه ويدعى (كوريات) كان يقتل الأفراد لأقل شبهة بضربهم بأسياخ من حديد على رؤوسهم وربطهم إلى ذيل حصان يندفع بأقصى سرعة.

في مركز كتم بمديرية دارفور مفتش يدعى مستر مور، أقام حاكماً للمنطقة أكثر من ربع قرن، استطاع في خلالها أن يفصل المركز من جميع العالم، وحتى هذا اليوم لا يوجد بالمركز مكتب للبريد أو البرق أو التلفون أو مدرسة للأطفال. وكان هذا الرجل يدافع عن سياسته جهاراً فيقول إن المدنية شر والخير لنا (نحن سكان كتم) أن نبتعد من مظاهر المدنية الأوربية؟!

٢ - وثيقة

وشهد شاهد من أهله

هذه الوثيقة الخطيرة دراسة لأحوال السودان : أصدرتها هيئة بريطانية في إنجلترا اسمها (في داخل الإمبراطورية). نلحقها بهذه الفصول لأنها صادرة ممن لا يمكن أن يتهم إذا ما كشف عن ألاعيب الإنجليز الاستعمارية وأوضح سياستهم المغرضة. وتاريخ صدورها هو سبتمبر ١٩٤٥م.



تتجلى أهمية السودان العالمية في موقعه على النيل، حيث يتحكم في مصير مصر التي تعتمد على ماء النيل في حياتها، كما تتجلى أهميته في موقعه الاستراتيجي على البحر الأحمر في طريق المواصلات إلى الشرق الأقصى، زيادة على ما في السودان من قوى اقتصادية كامنة عظيمة منها القطن الذي نال قدراً ملحوظاً من المكانة والاهتمام.

وتكاد مساحة السودان تبلغ مليوناً من الأميال المربعة، أما عدد سكانه فيتراوح بين سبعة وتسعة ملايين نسمة، لأنه لم يعمل فيه إحصاء رسمي دقيق.

والسودان مستعمرة بريطانية، من جميع نواحيه، ما عدا الناحية القانونية الدستورية، ويسمى وضعه السياسي بلغة القانون الدولي "حكماً ثنائياً" تشترك فيه بريطانيا ومصر. ولقد نشأ هذا النظام في عام ١٨٩٨ حينما قامت حملة بريطانية مصرية، بتقويض أركان الحكومة المهدية المستقلة، التي صمدت أربعة عشر عاماً كاملة أمام جميع القوى الاستعمارية.

ولقد عمدت سلطات الاحتلال البريطاني إلى بسط نفوذها على المنطقة المأهولة بغير المسلمين، ففتحت الجنوب على مصراعيه لإرساليات التبشير المسيحي، وحاربت انتشار الإسلام في أرجائه، ووضعت القوانين الصارمة لمنع الانتقال بين الشمال والجنوب، ولقد كان أسلوب "فرق تسد" هو السلاح الفعال للاستعمار في السودان، كما هي الحال في كل مكان.

ولما اندلع لهيب الثورة الوطنية في مصر، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، اشترك فيها الوطنيون السودانيون - وأغلبهم من المثقفين والضباط في جيش مصر- وقامت ثورة عسكرية مسلحة في الخرطوم، عاصمة البلاد، في عام ١٩٢٤ يمكن مقارنتها بثورة عيد الفصح في إيرلندا.

٣ - اقتصاديات السودان

يعتبر السودان من بلاد المراعي، إذ تمتد في أغلبيته الصحاري الواسعة والمستنقعات التي لا نهاية لها، والسواد الأعظم من رجال القبائل يعيشون على الزراعة، وتربية الماشية والأغنام والجمال، وأكثرهم من البدو الرحل، الذين ينتقلون بقطعانهم من مرعى إلى مرعى. ونظراً لحالة البلاد البدائية فقد ظلت المهنتان في مستوى منحط، وظلت غالبية السكان مهددة بخطر الموت جوعاً.

وفي عام ١٩١١م قامت الحكومة بمشروع كبير لري أرض الجزيرة، وابتدأت زراعة القطن على نطاق واسع، ولقد وضعت أسس المشروع على أن يقوم بالزراعة مستأجرون سودانيون، وتشرف على إدارته شركة السودان الزراعية، "ويحتكر رأس مالها البريطانيون في الغالب" هذه الشركة ومعها شركة أقطان كسلا التابعة لها تحتكران القطن في السودان. ولقد وفقت الشركة منذ عام ١٩١٣، إلى عقد اتفاقية رابحة مع الحكومة، وبفضلها تأخذ الحكومة ٣٥٪ من المحصول، وتأخذ الشركة ٢٥٪، منه، ويأخذ المستأجر ٤٠٪.

ولما كان عبء العمل كله يقع على عاتق المستأجر، فإنه أصبح يفضل استخدام عمال زراعيين من جبال النوبة، لرخص أجورهم، مهملاً بذلك العمال العرب.

وعندما هبطت أسعار القطن في سنة ١٩٢٨، انخفضت أرباح المستأجر، فانخفضت تبعاً لها أجور العمال الزراعيين، ولم ترتفع مرة أخرى بالرغم من الارتفاع الواضح في تكاليف المعيشة.

وفي هذا العام أعلنت الحكومة أنها لن تجدد عقد الشركة، وستأخذ هي حقول القطن فتحولها إلى مشروع تعاوني، ولكن يلوح الآن أن هذا المشروع سيؤجل إن لم يلغ بالمرة.

ومع أن الحكومة قد أقامت محالج القطن في الجزيرة، إلا أنها عارضت بشدة أن ينشئ التجار والوسطاء السودانيون، معامل لغزل القطن ونسيجه.

وبجانب ورش السكك الحديدية الكبيرة بعطبرة، فإنه لا يوجد في السودان من الصناعات إلا التافه القليل، والحكومة فوق احتكارها للسكك الحديدية، فإنها تحتكر أربعة خطوط رئيسة للبواخر النيلية، وتملك أحواضاً لتكرير الملح في بورتسودان، ومنجما أو منجمين للذهب في تلال البحر الأحمر. وفي الخرطوم بحري توجد ورش الأسلحة وأحواض السفن النيلية. وفي الخرطوم توجد ورش صغيرة حكومية، كما يوجد مصنع للزجاج، وخطوط الترام

تربط المدن الثلاث "الخرطوم، والخرطوم بحري، وأم درمان" التي يربو سكانها على ربع المليون.

وقد حلت شركات الاحتكار الإنجليزية "متشل كوتس وجلاتلي هانكي" محل البيوت التجارية الفردية كأمثال خوان كونت مخالوس. وهذه الشركات تسيطر على الجزء الأعظم من صادرات البلاد ووارداتها.

ويعمل كثيرون من مختلف الجنسيات في المنشآت الحكومية والتجارية. هذا وإن جانباً كبيراً من تجارة البلاد يتبادل مع مصر. وعلى العموم فإن العلاقات الاقتصادية بين البلدين وثيقة، لأن النيل، شريان الحياة، مشترك بينهما.

الحركة الوطنية في السودان

في عام ١٩٣٦ برز مؤتمر الخريجين العام إلى حيز الوجود، كأول هيئة منظمة للنشاط الوطني، فحقق بذلك أغراض البرجوازية النامية في السودان، التي تتكون في الغالب من طبقات الخريجين والمثقفين والتجار، وأعد المؤتمر برنامجاً وسطاً لتعليم السودانيين، وبدأ يجمع الأموال لهذا الغرض، فلما وجد الجمهور الحاجة ماسة لبرنامجه، اتسع نفوذ المؤتمر بين الناس وقويت شوكته، وبعد قليل فتحت أبواب العضوية للذين تخرجوا من المدارس المتوسطة، فبلغت العضوية قبل عام، عشرة آلاف، وربما بلغت الآن عشرين ألفاً، وللمؤتمر مائة لجنة منتشرة في أرجاء السودان الشمالي مدنه وقراه الكبيرة.

وقد استطاع المؤتمر أن ينشئ، بالأموال التي جمعها في الأربع أو الخمس سنوات الماضية، ما يزيد على المائة مدرسة، بما في ذلك واحدة أو اثنتان في الجنوب، والمدارس الوسطى التي أسسها في هذا الزمن الوجيز أكثر مما أسسته حكومة السودان في مدى نصف قرن كامل (١٢ مدرسة حكومية وسطى فقط مقابل ١٦ مدرسة أهلية).

وبهذا العمل استطاع مؤتمر الخريجين أن يكسب تأييد الجماهير وثقتها، فلما جاء إبريل سنة ١٩٤٢ بعث المؤتمر بمذكرة إلى الحاكم العام ليرسلها بدوره إلى دولتي الحكم الثنائي - إنجلترا ومصر - يطلب فيها للبلاد حق تقرير المصير وإطلاق الحريات العامة، ولكن حكومة السودان رفضت هذه المذكرة بحجة أن المؤتمر لا يمثل الشعب السوداني، ولكي تناهض هذه الحركة الوطنية لفقت المجلس الاستشاري في عام ١٩٤٤م، حتى تكون متمشية - سطحياً - مع تيار التقدم الذي خلقته الحرب الأخيرة، ليكون "هيكلاً" في يدها تلوح به لدنيا ما بعد الحرب، كدليل على ما قامت به حكومة السودان لرفاهية أهله وحكومتهم الذاتية، ويتكون أعضاء المجلس في الغالب من مرشحي الحاكم العام، ولهذا قاطعه المؤتمر، لما في تكوينه من مجافاة للمبادئ الديمقراطية، ولا تزال هذه المقاطعة تسري إلى اليوم.

وفي خلال سني الحرب، وقبل تكوين المجلس الاستشاري، أسست الحكومة المجالس البلدية، ومجالس المديريات التي كان طابعها يختلف باختلاف المناطق، وهي مجالس ديمقراطية إلى حد ما، ولكنها عديمة الجدوي لقصر سلطاتها على شئون الري في المنطقة.

وفي ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٥م، تقدم المؤتمر بمذكرة؛ ضمنها قرار أغلبية أعضائه، لدولتي الحكم الثنائي يقول فيها : "إن السودان يريد حكومة ديمقراطية حرة - في حدوده الجغرافية

الحاضرة - تحت التاج المصري" وبمعني أبسط فإنه يريد اتحاداً حقيقياً مع مصر، ومما زاد في أثر هذا القرار والإقبال عليه ظهور نتائج الانتخابات في إنجلترا لسنة ١٩٤٥م، زيادة على مساهمة السودان في الحرب دفاعاً عن قضية الديمقراطية، ولكن هذه المذكرة أعيدت إليهم أيضاً بحجة أنهم لا يمثلون السودان كله، بل ولا المؤتمر نفسه، لأن القرار قد صدر بموافقة أحزاب الأغلبية ولم يكن صدوره بالإجماع، ولذلك فهو - في منطق الاستعمار- لا يمثل حتى رأي المؤتمر!!

ونتيجة لهذا الرد أخذت الجماعات تنضوي تحت لواء المؤتمر، وهذه الجماعات هي:

(١) الاتحاديون: يريدون الاتحاد الكامل مع مصر وليست للسودان حقوق منفصلة.

(٢) الأحرار الاتحاديون: يريدون الاستقلال للسودان على أن تكون صلتهم بمصر هي التاج فقط.

(٣) جماعة الوحدة (الأشقاء) يريدون برلماناً واحداً مع مصر وحكومة داخلية للسودان تحت ظل التاج المصري.

(٤) الأحرار: مثل جماعة الوحدة.

(٥) القوميون: يريدون استقلالاً تاماً للسودان ومعاهدة مع مصر واتحاداً جمركياً وحفظ السيادة للسودانيين.

كل هذه الجماعات أعضاء في المؤتمر وتعمل تحت لوائه وفي داخله، وهي ليست أحزاباً بالمعنى الصحيح، لأنه لا اختلاف بينها إلا في تحديد نوع الاتحاد مع مصر.

ولكن هناك حزباً سياسياً واحداً منفصلاً عن هؤلاء وتعترف به الحكومة وهو "حزب الأمة" مع أن المؤتمر نفسه غير معترف به من الحكومة كحزب سياسي، أما حزب الأمة فينادي بالاستقلال التام للسودان مع علاقات ودية مع بريطانيا ومصر، وهذا الحزب يقبل كل شخص سوداني لعضويته متعلماً أو جاهلاً ما دام يدفع رسماً قدره خمسة قروش مرة واحدة في الحياة، وقد يقوم الحزب بدفعها له، وهذا الحزب يؤيد المجلس الاستشاري - وقد أنشأت هذا الحزب حكومة السودان بطريق غير مباشر - ويرعى الحزب السيد عبد الرحمن بن المهدي وأكبر ملاك الأرض في السودان، أما أعضاء حزب الأمة فهم رؤساء الإدارة الأهلية، وكبار موظفي الحكومة، الذين هم أبواقها، والذين يغذون مشروعات السودنة، وجميعهم من رجال "نعم" الذين لا يعصون للإنجليز أمراً، كما إن للحزب صحيفة يومية يمتلكها.

أما أحزاب المؤتمر فتطلب تكوين لجنة من ممثلي الحكومتين ومن السودانيين ينتخب

أعضاءها المؤتمر ويكون عملها تحديد المدة التي تتحقق بعدها الحرية وجلاء قوات الاحتلال، بشرط أن يسبق ذلك إطلاق الحريات العامة، لتنهض البلاد صناعياً، وتستغل ثروتها برأس مال وطني، على أسس تقدمية كمشروع الجزيرة، وما شابهه، كما يجب أن يرتفع التعليم ويتسع ويتدرب السودانيون ليحلوا محل الموظفين الحاليين.

وفي هذه المذكرة يوضح المؤتمر فشل الحكومة في خلق نهضة صناعية، وفي تدريب السودانيين وتعليمهم، وقد وافقت على المذكرة جميع الجماعات المؤتمرة، كما وافق عليها حزب الأمة الذي وجد نفسه في موقف حرج واضطر للتوقيع مع غيره.

وفي الاجتماع السنوي لانتخابات المؤتمر فاز دعاة الوحدة مع مصر، بينما قاطعت الجماعات الأخرى الانتخابات نظراً لفشل مشروع الائتلاف، ولكنهم ما زالوا يوالون الاجتماعات للوصول إلى اتفاق.

ولقد زاد تأييد الكتل العمالية في عطبرة للمؤتمر زيادة كبيرة في الأيام الأخيرة. أما نقابات العمال فلا تسمح الحكومة بقيامها، ولكن العمال الفنيين وأنصاف الفنيين قد أنشأوا لأنفسهم نوادي في المدن، غير أن نفوذ هؤلاء في المؤتمر ما زال ضعيفاً، مع أن دخول العمال في هذه الهيئة له أثر كبير في تطور النشاط السياسي في المؤتمر بوجه عام، كما أنه يثير خلافات سياسة حادة داخل المؤتمر.

وبالرغم من هذه الحركات التقدمية في السودان، فإنه من المهم أن تعلم أن التفرقه القديمة بين الشمال والجنوب ما زالت قائمة، كما يجب أن نعلم أن كل الظروف المؤدية إلى قيام حكومة دكتاتورية "بوليسية" ما زالت موجودة.

وحتى الآن فإن عمل المؤتمر قد اقتصر على شمال السودان، بينما يظل الجنوب معسكراً للرقيق، وفي دوائر الحكومة ميل شديد إلى النظر لمشاكل الجنوب بالعين التي ينظرون بها لمشاكل كينيا وتتجانيقا ويوغندا.

وفي أيام الحرب خضعت الأجزاء النائية من الجنوب لسلطان قيادة شرق إفريقيا واحتلتها قواتها التي تتكلم اللغة السواحلية.

أما حاجة السودان الملحة، فهي لمعونة اقتصادية وفنية ترفع قوى الإنتاج بين أهله الرعاة، وتنهض بالصناعة في حدود طاقة البلاد.

وبما أن السودان محكوم "حكماً ثنائياً" فهو لا يستفيد من الإعانات التي تتلقاها المستعمرات من بريطانيا، وبهذا فهو يتحمل كل أعباء الاستعمار محروماً من جميع الثمرات.

رقم الإيداع

٤٧٠ / ٢٠٠٦

